

تيسير القواعد المنطقية  
شرح الرسالة الشمسية  
تسهيل القطبي

تأليف: الدكتور محمد شمس الدين إبراهيم سالم  
تصحيح: الدكتور نصر محمد نصر القاضي

قام بمراجعة النصوص والزيادات المهمة

محمد أنور البفساني

شيخ الحديث بجامعة العلوم الإسلامية  
علامة يوسف بتوري ناؤن كراتشي



Banuri  
بنوري

[www.islaminsight.org](http://www.islaminsight.org)

تيسير القواعد المنطقية  
شرح الرسالة الشمسية

# تسهيل القطبي

تأليف: الدكتور محمد شمس الدين إبراهيم سالم  
تصحيح: الدكتور نصر محمد نصر القاضي

قام بمراجعة النصوص والزيادات المهمة

محمد أنور البرفصاني

شيخ الحديث بجامعة العلوم الإسلامية  
علامه يوسف بنوري تاؤن كراتشي



Banuri  
بنوري

[www.islaminsight.org](http://www.islaminsight.org)

جميع الحقوق محفوظة للناشر

2004

Email: [umaranwer@gmail.com](mailto:umaranwer@gmail.com)

Cell: +923333900441

## جميع حقوق الطبع محفوظة للناسخ

- الطبعة الأولى: ..... ١٤١٦ هـ  
الطبعة الثانية: ..... ١٤٢٢ هـ  
الطبع والإخراج: ..... بإدارة القرآن كراتشي  
أشرف على طباعته: ..... نعيم أشرف نور احمد

من منشورات

إدارة القرآن والعلوم الإسلامية

D/١٣٧ كاروان ايسد كراتشي - ٥ - باكستان

الهاتف: ٧٢١٦٤٨٨ ٧٢١٦٤٨٨ فاكس: ٧٢٢٣٦٨٨ - ٧٢٢٣٦٨٨

E. Mail: quran@digicom.net.pk

alquran@cyber.net.pk

ويطلب أيضا من:

- المكتبة الإمدادية ..... باب العمرة مكة المكرمة - السعودية  
مكتبة الإيمان ..... السماوية، المدينة المنورة - السعودية  
مكتبة الرشيد ..... الرياض - السعودية  
إدارة إسلاميات ..... انار كلي لاهور - باكستان

بسم الله الرحمن الرحيم

## كلمة الناشر

الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد : فبسرنا كثيراً أن نقدم بين يدي طلاب العلم هذا الكتاب النافع المفيد في علم المنطق الذي هو في الحقيقة تسهيل وتلخيص لمباحث الكتاب المعروف المقرر في المنهج الدراسي في الهند وباكستان وفي البلاد العربية حتى في أقدم الجامعات جامعة الأزهر المصرية ، والمشهور بـ " القطبى " المسمى بـ " تحرير القواعد المنطقية " للعلامة محمد بن محمد قطب الدين الرازى المتوفى سنة ٧٦٦ هـ الذي هو شرح للرسالة الشمسية تأليف العلامة المنطقى على بن عمر بن على نجم الدين القزوينى المتوفى سنة ٤٩٣ هـ .

وحسبنا على طبع هذا الكتاب ما رأينا من أن الطلاب والأساتذة يستشكلون ويواجهون الصعوبة في فهم شرح القطب والاستفادة منه .

ونشكر الأستاذ الدكتور محمد شمس الدين إبراهيم سالم السكندرى حفظه الله تعالى ، حيث بذل جهوده الوافية لتسهيل الكتاب ، ووضع الأمثلة الجديدة ، وتفهم المباحث وتقريب المطالب ، كما نشكر فضيلة الأستاذ الشيخ محمد أنور البدخشاني حفظه الله تعالى ، حيث حرصنا لنشره ونولى تصحيحه ومراجعته ، وإضافة بعض العناوين والمباحث المهمة إليه ، فجزاهما الله تعالى خيراً .

وفي الأخير نرجو من القراء الأفاضل أن يدعوا لنا بالتوفيق لتقديم مزيد من الكتب النادرة النفيسة التي يحتاج إليها العلماء، وخاصة لإكمال مشاريعنا الكبار من إخراج الموسوعة الفقهية النادرة "المحيط البرهاني" ورسائل العلامة محمد أنور شاه الكشميري رحمه الله، وإصدار جديد من كتاب الهداية للعلامة المرغباني مع الحواشي للعلامة عبد الحى اللكنوى رحمه الله تعالى، والأشباه والنظائر لابن الملّقن رحمه الله وغيره من الكتب الممتعة، راجين من الله عزّ وجلّ أن ينفع بكل ما نطبع ونشر، وأن يجعل كل ذلك فى صحيفة أعمالنا الصالحة يوم العرض عليه، ويجعله صدقةً جاريةً لمؤسس هذه الإدارة والدنا العالم المجاهد الشيخ نور أحمد رحمه الله تعالى، آمين برحمتك يا أرحم الراحمين.

الناشرون

أبناء الشيخ نور أحمد رحمه الله

وكتبه نعيم أشرف نور

١٤١٦/٢/٢٥ هـ

١٩٩٥/٥/٢٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة الطبعة الرابعة

أحمد الله رب العالمين، وأصلى وأسلم على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى ملائكته المقربين، وعلى أهل إطااعته أجمعين، وأسأله - سبحانه - من كل خير سأله منه سيدنا محمد - نبى صلى الله عليه وسلم - وأعوذ به من كل شر استعاذ منه سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - .

أما بعد :

فهذا شرح وتعليق على «الرسالة الشمسية» فى فن المنطق التى وضعها العلامة المنطقى الشهير «على بن عمر بن علي» المعروف بـ «لجم الدين الفوزيني» المتوفى سنة ٤٩٣ هـ - تلك الرسالة المقررة على طلبة كلية أصول الدين (جامعة الأزهر) والتى تدرس بشرح «تحرير الفوائد المنطقية» للعلامة «محمد بن محمد قطب الدين الرازى» المتوفى سنة ٧٦٦ هـ .

فقد لاحظت حين أسند إلى دراسة المنطق بالكلية، أن الطلاب يعانون مشقة كبرى فى فهم المعلومات المنطقية من هذا الشرح العميق فى أسلوبه الدقيق، وفى ملاحظة ما يشير إليه المتن من دقائق المعاني، ولطائف الاصطلاحات، فرأيت من واجبي كمتخصص فى هذا الفن، أن أشرح الرسالة شرحاً ينفق ما تعود عليه الطلاب من سهولة الأسلوب، وإفادة المراد من غير لف ولا دوران .

ولقد راعيت فى شرحى هذا أن لا أترك شيئاً له قيمة، من دقائق شرح القطب - إلا عرضته عرضاً سهلاً مبسطاً، كيلا تضيق على الطالب فائدته القيمة .

ولقد أثبت هذا الكتاب - والحمد لله - لكثرة نفعه ، وحسن فائدته الأمر الذى جعلنى أقدم على إعادة طبعه ، بعد أن نفذت طبعاته السابقة ، وقد بان لى بعض تقصير منى فى كثير من مواضعه . فعزمت - وعلى الله التوفيق - أن أستدرك بعض ما فاتنى راجياً أن تخرج هذه الطبعة أكمل من سابقتها على قدر الطاعة ، والله الموفق .

وانى أسأل الله - عز وجل - أن أكون قد وفقت فى عملى هذا ، وأن يجعله نافعا لقارئة ، موفيا للغرض المرجو منه ، إنه - سبحانه - ولى التوفيق .

#### المؤلف

محمد شمس الدين إبراهيم سالم السكندرى

دكتوراه فى التوحيد والفلسفة

والأستاذ بكلية أصول الدين



## مقدمة الرسالة الشمسية

أجزاء الرسالة:

١ - قال صاحب المتن: ورتبته على مقدمة،  
ومقالات، وخاتمة... إلخ ثم قال: «وأما المقدمة  
ففيها بحثان: الأول في ماهية المنطق، وبيان الحاجة  
إليه».

٧ الشرح:

لما كان علم المنطق هو العلم الذي بسببه يتمكن العقل من تحصيل  
المجهولات، وكانت المجهولات إما تصورية وإما تصديقية، التزم كل من  
ألف في علم المنطق أن يذكر أولاً ما يوصل إلى المجهولات التصورية، ثم  
يعقبه يذكر ما يوصل إلى المجهولات التصديقية. والمصنف هنا يذكر كغيره،  
أنه رتب كتابه بحيث يتمشى مع المؤلف في ترتيب هذا العلم، وذلك أنه  
وضعه على مقدمة، وثلاث مقالات، وخاتمة - فالمقالة الأولى فيما يوصل  
إلى المجهول التصوري (وهو القول الشارح، وما يتوقف عليه القول  
الشارح)، والمقالة الثانية في القضايا وأحكامها (لأنها أجزاء يتألف منها  
الموصل إلى التصديق)، والمقالة الثالثة في القياس (وهو الموصل إلى  
التصديق)، ولما كان النظر في القياس قد يكون من حيث الشكل، وقد يكون  
من حيث المادة التي يتألف القياس منها، وقد تكفلت المقالة الثالثة ببيان الأول  
(وهو البحث عن القياس من حيث الصورة والشكل) ناسب أن يذيل الكتاب  
بخاتمة تبين النوع الثاني من القياس، وهو البحث فيه من حيث المادة.

وقد ذكر المصنف بين يدي هذا الكتاب<sup>(١)</sup> مقدمة، اشتملت على تعريف

(١) الرسالة الشمسية.

المنطق برسمه ، وبيان الحاجة إليه ، وموضوعه ، وذلك لأن الشروع في العلم على بصيرة وبينة يتوقف على الأمور الآتية :

أولاً : معرفته برسمه ، لأن توجه النفس نحو المجهول المطلق محال ، وكذلك الشروع في العلم على بصيرة من غير معرفة حقيقته ، أو رسمه محال .

وثانياً : بيان الحاجة إلى علم المنطق ، لأن من لم يعرف الغرض من فعله يكون عابثاً .

وثالثاً : بيان موضوع المنطق ، لأن العلوم تتمايز عند العقل بتمايز موضوعاتها عنده .

ولكن شرع أولاً في بيان أقسام العلم ، لأن معرفة أقسامه يسوقنا - كما سيتضح لكم - إلى بيان وجه الحاجة إلى المنطق ، وهذا يسوقنا بالتالي إلى معرفة علم المنطق برسمه - فقال :

٢ - « العلم إما تصور فقط . وهو حصول صورة الشيء في العقل ، وإما تصور معه حكم . وهو إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً ، ويقال للمجموع تصديق » .

الشرح :

اعلموا أن لفظ العلم مشترك لفظي ، فقد يطلق أحياناً ، ويراد به ما يرادف المعرفة ، وهو : الاستقراء الجازم المطابق للواقع الناشئ عن دليل (وذلك هو اصطلاح علماء الكلام) ، وقد يطلق ويراد به عموم الإدراك ، وهو حصول صورة الشيء في العقل (وهذا هو اصطلاح علماء المنطق) - وهو ، بالإطلاق الثاني ، مرادف لكلمة تصور (وهو الذي نريده) .

وينقسم العلم ، أو التصور ، أولاً إلى قسمين :

١ - تصور ليس معه حكم ، ويقال له : « التصور الساذج » .

٢- تصور معه حكم، ويسمى بـ «التصديق».

فالأول - يشمل إدراك الفرد، مثل تصور معنى إنسان، أو حديد، أو معدن، من غير حكم عليه بشيء، وإدراك المركبات الإصافية، مثل «حديقة على»، و«رهرة الياسمين»، والمركبات التوصيفية، مثل «حيوان باطن» و«محمد العاقل»، كما يشمل المركبات التامة المشكوك فيها أو المتوهمة، مثل «محمد مسافر» من غير تبين لهذه النسبة - فإن كل ما تقدم من الأمثلة أمور حالية عن الحكم.

والحكم هو - إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً، ومثال التصور المشتمل على الحكم (الذى يسمى تصديقاً). «الإنسان كاتب»، «الورد جميل» «الليل مع لخيرات مصر» - فكل مثال من هذه الأمثلة هو جملة تصديقية مشتملة على الأمور الآتية.

١- الموضوع، ويسمى المحكوم عليه.

٢- والمحمول، ويسمى المحكوم به.

٣- والنسبة الحكمية، وهى الارتباط الحاصل بين المحكوم عليه وبه.

٤- والحكم، وهو إيقاع تلك النسبة - أى اعتقاد ثبوت نسبة المحمول للموضوع، أو انتزاعها - أى اعتقاد سلب تلك النسبة.

فلإذا قلت: «المصمور طائر»: «فالمصمور» موضوع (وهو المحكوم عليه)، و«طائر» محمول (وهو المحكوم به) - وهذان الأمران لفظيان، أى يعبر عنهما باللفاظ كما رأيتم -، وفى هذه الجملة أمران أحراان ليسا بلفظين، وهما النسبة الحكمية، والحكم<sup>(٢)</sup>.

إذا لا بد فى التصديق من هذه الأمور الأربعة، ولذا قال الإمام الرازى: «إن مجموع الأربعة يسمى «تصديقاً»، فهو مركب، وكل منها

(٢) قد يذكر لفظ يشير إلى النسبة الحكمية ويسمى رابطة، كـ «هو» و«كان» ولكن قد يحلوا القضية عن ذكره - ونسمى القضية ثابته عند حده، وثلاثية عند ذكره، مثال القضية الثبوتية عن الرابطة «العالم هو حادث»، ومثال الأخرى «العالم حادث» وسببى لذلك ربانته لإصحاح، أو شبه الله تعالى

أجراء له

لكن هل هذه الأمور الأربعة كلها تصورات، أم بعض منها ليس بتصوير - وهو الحكم ؟ وقد فهم المتقدمون من كلام الإمام أن التصديق مؤلف من أربع تصورات : تصور المحكوم عليه، وتصور المحكوم به، وتصور السببية الحكيمة، وتصور الحكم، وفهم المتأخرون من كلامه أن الحكم ليس تصوراً، وإنما هو فعل من أفعال النفس، على معنى أن العقل (بعد تصور الأمور الثلاثة) يعمل فعلاً هو إيقاع النسبة أو انتزاعها.

وقال الحكماء : التصديق بسيط، وأنه عبارة عن الحكم فقط .

ولم كان الحكم لا يوجد إلا بعد التصورات الثلاثة، فقد جعلوها شروطاً

له

الفرق بين قول الحكماء وقول الإمام :

١- إن الحكم جزء من التصديق عنده، وهو نفس التصديق عندهم .

٢- تصور المحكوم عليه، وبه، والنسبة، شروط لا بد منها عند الحكماء، حارجة عن حقيقة التصديق، وأجزاء داخلية في حقيقته عند الإمام

هذا هو حاصل معنى عبارة المصنف المتقدمة . ولكن بقي لنا مع المصنف

موقفان :

الموقف الأول : أن المصنف بعد تقسيم العلم إلى التصور فقط وإلى تصور معه حكم عرف التصور بأنه «حصول صورة الشيء في العقل»، وظاهر عبارته أن هذا تعريف للتصور فقط، مع أنه (كما علمتم) تعريف لمطلق التصور الشامل لتصور الساذج وللتصديق : لأن التصديق أيضاً هو حصول صورة الشيء في العقل .

لذلك أوضح الشارح أنه لا يصلح أن يكون الظاهر مراداً للمصنف، بل مواقع أنه تعريف لمطلق التصور، وأن الضمير في قوله : «هو حصول صورة الشيء في العقل» يعود على لفظ «تصور» من غير تقيد به «فقط» .

والسرفى تعريف المصنف للتصور المطلق ، دون التصور فقط ، مع أن المقام يستدعى تعريف الثانى لا الأول ، هو إعادة أن كلمة (تصور) مرادفة لكلمة (عدم) وأنه منقسم إلى القسمين المذكورين ، وإنما صح له تعريف مطلق التصور مع أنه غير مذكور ، لأنه - حيث ذكر التصور فقط ، أى المقيد بعدم الحكم - فقد ذكر التصور المطلق ، لأن المقيد (إذا ذكر) اشتمل ذكره على أمرين . أحدهما المطلق ، والآخر المقيد ، فأراد بتعريفه مطلق التصور أن يعيد فائدة ، هى مرادفة العلم للتصور

الموقف الثانى : أن المصنف حالف فى تقسيمه للعلم ما هو المشهور عند سائر المؤلفين ، فإنهم جميعا يعبرون - فى ذكر تقسيم العلم - هكذا : العلم إما تصور ، وإما تصديق ، وعبارة المصنف (كما رأيتم) هى : «العلم إما تصور فقط ، وإما تصور معه حكم» وإنما عدل المصنف عن العبارة المشهورة ، ليخرج عن اعتراضين يردان على التقسيم المشهور .

الاعتراض الأول : أنه يلزم أحد الأمرين الفاسدين ، ومناطق الأمرين الفاسدين هو الاختلاف فى معنى التصديق : هل هو الحكم فقط ، أم التصورات المشتملة على الحكم ، فعلى الأول يكون التصديق قسيما للتصور ، والعبارة المشهورة تفيد أنه قسم من العلم المرادف للتصور (كما علمتم) ، فيكون قسم الشئ قسما منه (وهو الأمر الأول) وعلى الثانى يكون التصديق عبارة عن تصورات وحكم ، وهو - بهذه المثابة - قسم من التصور وقد جعل من العبارة المشهورة قسيما له ، فيكون قسم الشئ قسيما له (وهو الأمر الثانى) .

ولا يرد هذا الاعتراض على عبارة المصنف ، فإن التصديق - على كلا التفسيرين - قسم للتصور المقيد بعدم الحكم ، وقسم من العلم أو التصور المطلق .

الاعتراض الثانى : بعد أن بينا أن التصور المطلق يرادف العلم ، يقال على العبارة المشهورة : ماذا أردتم بكلمة «تصور» فى تقسيمكم للعلم إلى

تصور وتصديق؟ إن أردتم به التصور بالمعنى المطلق (وقد تقرر أنه مرادف للعلم)، فكان في تعبيركم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره، وإن أردتم به التصور المقيد بعدم الحكم، قلنا لكم: من المقرر أن التصور لا بد من اعتباره في التصديق، سواء كان جزءاً (كما يرى الإمام) أو شرطاً (كما يرى الحكماء) ومن البين أن الحكم غير معتبر في التصور على هذا التفسير. وهو لا بد منه في تحقيق التصديق، فيزول الأمر إلى التناقض، وهو عدم اعتبار الحكم في التصديق، نظرًا إلى أن التصور أحد أجزائه، أو أحد شروطه، واعتبار الحكم في التصديق حيث إنه لا يتحقق إلا به.

وهذا الاعتراض أيضًا تسلم منه عبارة المصنف، فإن قسم العلم ليس مطلق التصور، بل التصور فقط، والمعتبر في التصديق شرطاً أو جزءاً هو التصور المطلق.

### معاني التصور الثلاثة

والحاصل أن التصور يقال على ثلاثة معان: ١- تصور مطلق، ويسمى «التصور لا بشرط شيء» وهو مرادف للعلم، وهو المعتبر في التصديق.

٢- تصور بشرط لا شيء، أي بشرط عدم الحكم، وهو أحد أقسام العلم والمقابل أي القسم للتصديق.

٣- تصور بشرط شيء، أي الحكم، وهو نفس التصديق.

والمعنى الأول يعم المعنيين الثاني والثالث، فالثاني والثالث متقابلان كما هو واضح.

٣- «وليس الكل من كل منهما بديهيًا، وإلا لما جهلنا شيئًا، ولا نظريًا، وإلا لدار أو تسلسل».

الشرح:

هذا شروع في تقسيم آخر للعلم إلى بديهي ونظري:

## تعريف البديهي والنظري

والبديهي هو الذي لم يتوقف حصوله على كسب ونظر، كنصور الحركة والسكون، وكنصور الوجود والعدم، وكالتصديق بأن نفى الشيء وإثباته لا يجتمعان ولا يرتفعان.

والنظري هو: الذي يتوقف حصوله على كسب ونظر.  
ولما كانت الاحتمالات الثلاثة هي:

- ١- أن يكون جميع التصورات والتصديقات بديهية.
  - ٢- أن يكون جميع التصورات والتصديقات نظرية.
  - ٣- أن يكون البعض منهما نظرياً، والبعض الآخر بديهيًا.
- والمطلوب هو إثبات الأخير، ناسب أن يقيم الدليل على إبطال القسمين الأولين: فبين أنه لو كان الكل بديهيًا، لما جهلنا شيئاً، ولو كان نظرياً لدار أو تسلسل أى يلزم الدور أو التسلسل.
- بيان الملازمة الأولى: أن البديهييات لا يجهلها أحد.

وقد اعترض الشارح على هذه الملازمة بما حاصله: أن بعض البديهييات قد تكون حمية وتحتاج إلى اثبته عليها، فكان الأولى أن يقول: «وليس الكل من كل مهما بديهيًا، وإلا لما احتجنا في تحصيل شيء من الأشياء إلى كسب ونظر، اهـ».

بيان الملازمة الثانية: أنه لو فرض أن كل علم نظري محتاج في تحصيله إلى علم آخر، هو أيضاً نظري، وهكذا... لزم أحد الأمرين: إما الدور (وهو الرجوع في تحصيل العلم الأخير إلى العلم الأول، أو التسلسل (وهو السير في الاكتسابات النظرية إلى غير نهاية، وكلا الأمرين فاسد: أما الأول فلأن الدور معناه - توقف الشيء على شيء آخر يتوقف على الشيء الأول، سواء كان بمرتبة واحدة أو بمراتب) ويلزمه أن يكون الشيء الواحد متقدماً في الوجود على نفسه، ومتأخراً في أن واحد، إذ لو فرض أن وجود «أحمد» متوقف على وجود «محمد» ووجود «محمد» متوقف على وجود «أحمد»

وجود «على» متوقف على وجود «أحمد» - كان وجود «أحمد» (باعتبار أن وجود «على» متوقف عليه) سابقاً على وجود «على» ومن جهة أخرى (حيث أن وجود «أحمد» متوقف على وجود «محمد» المتوقف على وجود «على») يكون وجود «أحمد» متأخراً عن وجود «على» فيكون «أحمد» متقدماً ومتأخراً في الوجود في آن واحد (وهو محال) وأظهر من ذلك الدور بمرتبة واحدة - مثل أن يتوقف وجود «محمد» على وجود «أحمد» ثم يتوقف وجود «أحمد» على وجود «محمد» وبالحيلة مغلان الدور من البديهييات الأولية.

وأما بطلان التسلسل، فلأنه يؤدي إلى تحصيل علوم لا نهاية لها لكي تصل النفس إلى اكتساب علم أراده، والنفس حادثة على التحقيق، وتحصيل الحادث لما لا نهاية له محال.

٤ - «بل البعض من كل منهما بديهي، والبعض الآخر نظري يحصل من البديهي بالفكر، وهو ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى مجهول. وذلك الترتيب ليس بصواب دائماً لمناقضة بعض العقلاء بعضاً في مقتضى أفكارهم، بل الإنسان الواحد يناقض نفسه في وقتين - فمست الحاجة إلى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات، والإحاطة بالصحيح والفساد من الفكر الواقع فيها - وهو المنطق، ورسموه بأنه : «آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر».

الشرح

لما أبطل كون التصورات والتصديقات كلها بديهيًا، وأبطل أيضًا كون



كلها نظريا - ذكر ما هو نتيجة الدليل ، وهو : أن بعض التصورات والتصديقات بديهي والبعض الآخر نظري ، ثم أعاد أن الطري يمكن تحصيله من البديهي : إما مباشرة ، أو بواسطة تحصيل نظريات أخرى تنهى إلى معلومات بديهية - وطريق التحصيل هو الفكر .

وعرفوا الفكر بأنه : ترتيب أمور معلومة للتأدى إلى مجهول .

شرح التعريف . إن كلمة «ترتيب» كالحس ، ومعنى الترتيب لغة وضع كل شيء في مرتبته ، واصطلاحا جعل الأشياء المتعددة على حالة يمكن نسبها أن يطلق عليها اسم الواحد ، مثلا : إذا أردنا أن نحصل حقيقة الإنسان ، وعرفناه بأنه «الحيوان الناطق» ، فقد وضعنا «الحيوان» (وهو الجزء الأعم) أولا ، وأحرزنا لمعط الناطق «وهو الجزء المساوي» ، وجعلنا المجموع دالا على حقيقة واحدة (هي الإنسان) - فقد وضعنا أمرين (الحس والفصل) على حالة مخصوصة ، بحيث أمكنا أن نطلق عليهما اسما واحدا هو كلمة «المعرف» أو «الحذ التام» أو «ماهية الإنسان» ، ولفظ «أمور معلومة» الفصل الأول .

والمراد بالجمع في كلمة «أمور» ما أراد على الواحد ، وكذلك كل جمع يذكر في التعريفات في هذا الفن ، والمراد «بالمعلومة» ما هو مصطلح عليه في المنطق من أن العلم هو «حصول صورة الشيء في العقل» أي : الأمور المدركة بالمعنى الواسع (سواء كانت معلومة بالتصور أو بالتصديق) ، وخرج بذلك ترتيب أمور غير معلومة ، فإنه لا يسمى ذلك فكرا ، وقوله «يتأدى إلى مجهول» كالفصل الثاني ، خرج به ما إذا لم يؤد الترتيب إلى مجهول ، فلا يسمى فكرا ، وبيان ذلك (بالمثال) هو أنه إذا فرض أن حقيقة الإنسان مجهولة لديك ، وأردت اكتسابها من أمور معلومة ، فإن ذلك يكون بطريق الفكر - يعنى ترتيبها على حالة معينة تؤدى بك إلى تحصيل حقيقة الإنسان المجهولة لك (هذا مثال لتحصيل مجهول تصوري) وكما إذا جهلت أن الحديد يتمدد بالحرارة ، فيمكنك تحصيل هذا المجهول بترتيب قصتين بأن تجعل

«الحديد» موضوعاً لقضية و «الحرارة» محمولاً لقضية أخرى كما نقول :  
الحديد معدن ، وكل معدن يمتد بالحرارة ، والحديد يمتد بالحرارة ، فيكون قياس  
مركب من مقدمتين هما الحديد معدن ، «وكل معدن يمتد بالحرارة»  
يؤدي هذا القياس - على هذا الترتيب - إلى العلم بالدعوى المجهولة وهي :  
«الحديد يمتد بالحرارة» فقد رتبنا أموراً معلومة أدت بنا إلى تحصيل أمر كان  
مجهولاً قبل هذا الترتيب .

ولما كان ذلك الفكر قد يصيب وقد يحطى ، والخطأ إما أن يرجع إلى  
شكل الترتيب وهيئته - مثل ما إذا قيل : «كل إنسان حيوان» وبعض الحيوان  
فرس» فقد يؤدي هذا الفكر (مع صحته موضوعاً) إلى نتيجة فاسدة هي أن  
«بعض الإنسان فرس» ، والسرف في هذا الخطأ يرجع إلى صورة الفكر  
وشكله ، وهي كون الكبرى حزنية فإنها عبر صحيحة مع سلامة المادة .

وقد يشأ الخطأ من فساد المادة ، كما إذا قيل : «الحديد جسم نام ، وكل  
جسم نام فهو سات» ، فهذا الفكر صحيح من حيث الصورة ، ولكنه فاسد من  
حيث المادة وهو كون الكبرى كاذبة ، ولذلك فهو يؤدي إلى نتيجة كاذبة هي  
«الحديد سات» .

فلأجل هذا امت الحاجة إلى قانون يعرفها المرق بين الأفكار الفاسدة  
من الصحيحة حتى نتجنب الأولى ونلتزم الثانية ، فتسلم نتائجنا من الأخطاء  
ونجتبر أفكار الآخرين التي أدت بهم إلى نتائج عبر سليمة ، وينتج موضوع  
الخطأ في أفكارنا ، وأفكار الغير - وهذا القانون هو المطلق .

### تعريف المطلق وغايته:

ورسموه بأنه «آلة قانونية تعصم مراعاتها الدهن عن الخطأ في الفكر» .  
و «الآلة» - وهي الوساطة بين الفاعل ومفعله في وصول أثره إليه - كالجس  
في التعريف ، يعم الآلة الحسية وغير الحسية ، ويوصفها «قانونية» خرجت  
الآلات الحسية (كالمشار) والقانونية نسبة إلى «القانون» ، وهو الأمر الكلى

الذى يتعرف منه أحكام الخريجات المدرجة تحته، مثل قولنا: «السارق تقطع يده» فإن الحكم المأخوذ من هذه العصية قانون - بمعنى أنه مدأ كلنى يطبق على الخريجات المدرجة تحته، فإذا سرق زيد من الناس طُتق عليه هذا القانون، وقيل زيد سارق، والسارق تقطع يده، فزيد تقطع يده.

وكذلك المنطق، فهو آلة - لأنه واسطة بين القوة العاقلة والمجهولات التصورية والتصديقية فى وصول أثر الأولى إلى الثابتة - وهو قانون، لأن قواعده مبادئ عامة تطبق على الخريجات المدرجة تحنها، فنقول (مثلاً): «الموجة الكلية تنعكس إلى موجبة جزئية» هذه قاعدة (أى قانون)، فإذا قيل: «كل حديد معدن» أمكن أن يقال: إنها قضية كلية موجبة، وكل قضية كلية موجبة تنعكس إلى موجبة جزئية، فهذه تنعكس موجبة جزئية إلى «معصم المعدن حديد» (وهكذا سائر قواعد المنطق)، وقولهم فى التعريف: «تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ» لإخراج الآلات القانونية التى لا تعصم الذهن بل تعصم اللسان (مثلاً) عن الخطأ فى المقال، كعلم الحو، ولما كان المنطق كفوائى كلية لا يعصم الذهن عن الخطأ إلا إذا روعى تطبيقه، جعلوا العاصم هو مراعاة تطبيق تلك القواعد لا نفس تلك القواعد.

فتحصل مما سبق أن المنطق يحتاج إليه، بدليل حاصله: أن المنطق عاصم للذهن عن الخطأ، وكل ما كان كذلك فهو محتاج إليه، إدا فالمنطق محتاج إليه

٥ - «وليس كله بديهيًا، وإلا لاستعنى عن تعلمه، ولا نظريًا، وإلا لدار أو تسلسل، بل بعضه بديهي، وبعضه نظري مستفاد منه».

الشرح:

قد جرت العادة - هنا - بذكر معارضة على الدليل السابق<sup>(٣)</sup> الذى ثبت

(٣) معارضة هى إقامة الدليل على خلاف ما أقام المستدل عليه الدليل

به ضرورة الاحتياج إلى المطلق، وحاصل تلك المعارضة أن المطلق كل قواعده بديهية، وكل ما كان كذلك فلا حاجة إلى تعلمه، إذا فالمطلق لا حاجة إلى تعلمه، ودليل الصغرى في هذه المعارضة أنه لو لم تكن كل قواعده بديهية لكات كلها بظرية، ولو كانت كلها بظرية لدار الأمر أو تسلسل (وقد بينا - فيما سبق - بطلان الدور والتسلسل) لذلك أشار المصنف إلى جواب هذه المعارضة بقوله: «وليس كله بديهيًا» إلخ.

وحاصل هذا الجواب عن تلك المعارضة أما لا يسلم أن قواعد المطلق إن لم تكن بديهية لزم أن تكون كلها بظرية حتى يلزم الدور أو التسلسل، بل هناك قسم ثالث محتاره: هو أن البعض من تلك القواعد بديهي، والبعض الآخر بظري، يمكن تحصيله من البديهي - فمثلاً: إنتاج الشكل الأول من أشكال القياس بديهي، وإنتاج باقي الأشكال بظري يستمد من البديهي برة باقي الأشكال إلى الشكل الأول بالطرق المعروفة من العكس أو الخلف - هذا من جهة.

ومن جهة أخرى يمكن أن يقال: إن ما ذكره من معرض المعارضة لا يصلح معارضة، إذا المعارضة هي المقابلة على سبيل الممانعة، ودليلنا السابق أنتح وجوب الاحتياج إلى نفس المطلق، والمعارضة المذكورة - لو ثبت - عاينها الاستعانة عن تعلم المطلق، لا الاستعانة به، فقد يكون الشيء بديهيًا يستعنى عن تعلمه وفي نفس الوقت الحاجة ماسة إليه.

## موضوع كل علم

٦- «البحث الثاني: موضوع علم المنطق - موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو: أي لذاته أو لما يساويه، أو لجزئه».

الشرح:

جبرت عادة المؤلفين في علم المنطق عدم استعانة من عن موضوع

المفهوم - أن يذكر وتعريف مطلق الموضوع - ونسرق في هذا هو أن موضوع  
 لنطق حركتي من موضوع كل عدم من حيث هو كشيء ، وبمعرفة مفهوم الكشي  
 بسهل معرفة مفهوم الحركتي - لذلك بدأ تعريف مطلق الموضوع ، فقال :  
 «موضوع كل عدم إنح . . .» ، ولتوضيح معنى الموضوع وحقيقته ، أقول  
 إن كل عدم مدون هو مؤلف من مسائل هي قواعد ذلك العلم ، وكل  
 قاعدة تشمل على موضوع (هو المحكوم عليه) ومحمول (هو المحكوم به) ،  
 وموضع المسائل هو موضوع العلم ، والمحمولات هي أعراض دائية لذلك  
 الموضوع ، فنوله «ما يبحث فيه» أي ما يحمل فيه ، والبحث هو التفتيش ،  
 فكان الباحث في أي علم يفتش عن أعراض دائية يحملها على موضوع ذلك  
 العلم ، فيسمى ذلك (من حيث تحمل عليه تلك الأعراض) موضوعا للعلم ،  
 واليكم معنى الأعراض الدائية

### الأعراض الدائية والأعراض الغريبة

اعلموا أن المحمول في قضية ما ، إما أن يكون دائية من داتيات الموضوع  
 يعني عين حقيقة الموضوع ، أو حرة معناه مثل «الإنسان حيوان باطق» .  
 «والإنسان» موضوع انقضية ، و «حيوان باطق» محمولها ، وهو دائي  
 للموضوع ، لأنه تدم ماهيته - ومثل . «الإنسان حيوان» أو «الإنسان باطق»  
 فكل من «حيوان» (في الجملة الأولى) و «إنسان» (في الجملة الثانية) دائي لأنه  
 جزء مفهوم الإنسان .

وإما أن يكون المحمول في انقضية خارجا عن حقيقة الموضوع ، ويسمى  
 عارضا ، وهو قسمان :

(١) عارض دائي .

(٢) عارض غريب .

وذلك لأن المحمول الخارج عن حقيقة الموضوع ، يقسم إلى ستة

أقسام

(١) ما يلحق الموضوع لذاته من غير واسطة، مثاله «الإنسان متعجب»، فإن التعجب يلحق الإنسان لأجل أنه حيوان ناطق

(٢) ما يلحق الموضوع بسبب الخارج المساوي للموضوع، مثاله «الإنسان صاحبك» فإن الصبحك يلحق الإنسان بواسطة أنه متعجب - وهو أمر خارج عن الإنسان مساو له.

(٣) ما يلحق الموضوع بواسطة جزئه الأعم، مثاله «الإنسان متحرك بالإرادة» فإن التحرك بالإرادة يلحق الإنسان بسبب أنه حيوان - وهو جزء الإنسان الأعم.

(٤) ما يلحق الموضوع بسبب الخارج الأعم، مثل «الإنسان قاطع للمسافات»، فإن قطع المسافات يلحق الإنسان بواسطة أنه ماش - وهو خارج عن الإنسان أعم.

(٥) ما يلحق الموضوع بواسطة الأمر الخارج الأخص، مثاله . الحيوان ضاحك فإن الصبحك يلحق الحيوان بسبب أنه إنسان - والإنسان خارج عن الحيوان أخص منه (ولا يشكل عليكم أن الإنسان كل للحيوان، وأن الحيوان جزء منه، فكيف يعتبر خارجاً؟ أقول . لا يشكل عليكم ذلك، لأن الكل بالنسبة للجزء خارج عن مفهوم الجزء - بخلاف العكس).

(٦) ما يلحق الموضوع بسبب الخارج المباين، مثاله «الماء حار» فإن الحرارة تلحق الماء بسبب النار - وهي أمر مباين للماء.

هذه هي العوارض التي تحمل على الموضوع، والذاتى منها هو القسم الأول والثانى باتفاق، وقيل : إن الذاتى هي الأقسام الثلاثة الأولى، وبقية الأقسام تسمى عوارض غريبة، لفرانها عن الموضوع.

وموضوع العلم : هو الذى يبحث فيه عن عوارضه، أى محمولاته التى هي عوارض ذاتية - أى أمور تلحق الموضوع لما هو هو، أى لذاته، أو للخارج المساو، أو لجزئه الأعم.

ومسائل العلم ليست كلها بحيث يكون - صوع العلم هو نفس

موضوعها (إدلو التزموا ذلك لصاقت مسائل العلوم وانحصرت في قضايا قليلة العدد)، لذا وسعوا الدائرة وقالوا إن موضوع المسائل إما أن يكون نفس موضوع العلم، أو يوعا من أنواع الموضوع، أو عارضا ذاتيا له، أو يوعا من أنواع العارض الذاتي. ولمثل لذلك

فنقول: موضوع علم التوحيد، مثلا، هو المعلوم من حيث هو معلوم ومسائل التوحيد إما أن تتكون من الموضوع نفسه (مثل: المعلوم إما موجود أو معدوم) أو من نوع ذلك الموضوع (مثل: شريك الباري معدوم)، أو من عارض ذاتي (مثل: الموجود إما قديم أو حادث) أو من نوع العارض (مثل: الموجود الحادث يحتاج إلى مرجع).

وإذا بان لكم أنه لا يلزم في مسائل العلم التزام حصوص الموضوع.

### موضوع المنطق

٧- فموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية، لأن المنطق يبحث عنها من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي، ومن حيث إنها يتوقف عليها الموصل إلى التصور - ككونها كلية، وجزئية، وذاتية، وعرضية، وجنسية، وفصلا، وعرضاماً، وخاصة، ومن حيث إنها يتوقف عليها الموصل إلى التصديق - إما توقفاً قريباً (ككونها قضية، وعكس قضية، ونقيض قضية)، وإما توقفاً بعيداً (ككونها موضوعات ومحمولات).

الشرح

موضوع المنطق هو [المعلومات التصورية والتصديقية]، لأن المنطق يبحث في ذلك الفن عن الأعراض الذاتية لتلك المعلومات - وكل ما يبحث

في العلم عن عوارضه الذاتية فهو موضوع العلم  
وبيان ذلك أن الهدف الذي يقصده الباحث في علم المنطق هو  
تحصيل المجهولات، تصورية كانت أو تصديقية، عن طريق المعلومات  
التصورية [إن كان البحث عن مجهول تصوري] أو التصديقية [إن كان  
البحث عن مجهول تصديقي] . فهو بحث عن المعلومات التصورية من  
حيث إنها توصل إلى المجهول التصوري، كما يبحث عن الحس والعقل  
المعبرين للماهية التي يريد استجلاءها - فإذا عثر عليهما رتبهما بحيث يجعل  
الحس أولاً، ثم العقل، حتى يوصله هذا الترتيب إلى استجلاء الماهية التي  
هي المجهول التصوري مثلاً - لو فرضنا أن شخصاً ما يجهل حقيقة  
الإنسان، ولكنه يعلم الحيوان، ويعلم الناطق، فإذا رتبهما بوضع الحيوان  
أولاً، ثم قيده بالناطق ثانياً أداه هذا الترتيب على هذا النحو إلى معرفة  
الإنسان. أو يبحث عن المعلومات من حيث إنها يتوقف عليها الوصول إلى  
التصور - ككون تلك المعلومات جسماً أو فصلاً، كلية أو جزئية.

هذا - وإن كانت المعلومات المحوثة عنها تصديقية فهو باحث عنها من  
حيث إنها توصل إلى مجهول تصديقي، ككونها قياساً، مثل ما إذا جهل  
إنسان أن الحديد يتمدد بالحرارة، ولكنه يعلم أن الحديد معدن، وأن كل معدن  
يتمدد بالحرارة - فإذا رتب هاتين القضيتين أداه ذلك الترتيب إلى استجلاء  
الحقيقة للمجهولة، وهي أن الحديد يتمدد بالحرارة

وكذلك المنطقي يبحث عن المعلومات التصديقية من حيث إنها يتوقف  
عليها الوصول إلى المجهول التصديقي - وهو القياس، كمحثة عن القضايا من  
جهة تعريضها، وتقسيمها، ومعرفة أحكامها من الناقص والعكس.

ولما كانت القصيدة تتألف من موضوع، ومحمول كان بحثه عن  
المعلومات من حيث إنها موضوعات ومحمولات، مما يتوقف عليه القياس،  
وإذا: فموضوع المنطق هو تلك المعلومات من تلك الخيالات.

والى هنا قد تم البحث في مقدمة «علم المنطق».



وتتبعهما للمائدة بمول قد عرفتم أن تعريف العلم برسمه هو مقدمة الشروع في العلم، وأما تعريفه بحدده فليس من مقدمات الشروع، وقد أُنْذِر الشرح إلى ذلك بما حاسبه أن حقيقته كل علم هي مسائله، ولذا لا يعلم تعريف العلم بحدده إلا بعد الإنشاء من دراسته، ولهذا انبسط لم يجعلوا تعريفه بالحد من مقدمات الشروع فيه، بل الندي من المقدمات هو التعريف بالرسم.

ولكن إذا بان لكم أن العلم بتعريف بمعرفة موضوعه، أمكن أن يُدْكَرَ للعلم تعريف بالحد مقتبس من موضوعه - وقد ذكر المؤلفون في علم المطلق له تعريف بالحد مأخوذاً من موضوعه، فقالوا «المطلق علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية، من حيث إنها توصل إلى مجهولات تصورية أو تصديقية».

٨- «وقد جرت العادة بأن يسمى الموصل إلى التصور قولاً شارحاً، والموصل إلى التصديق حجة، ويجب تقديم الأول على الثاني وضعاً لتقدم التصور على التصديق طبعاً - لأن كل تصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه إما لذاته، أو بأمر صادق عليه، والمحكوم به كذلك والحكم، لاستناع الحكم ممن جهل أحد هذه الأمور».

الشرح:

تنقسم مسأحة المطلق إلى قسمين: الأول المعلومات التي توصل إلى مجهولات تصورية، ولا بد أن تكون تلك المعلومات تصورات. الثاني المعلومات التي توصل إلى مجهولات تصديقية، ولا بد أن تكون تصديقات.

والمشهور عند القوم، إطلاق اسم «القول الشارح» على الأول،

وإطلاق «الحجة» على الثاني - ووجه التسمية - أن للمجهول التصوري يطلب شرحه، فيسمى الموصل إليه «قولاً شارحاً»، وهو المعروف، أو التحريف)، والمجهول التصديقي يطلب الاقتناع به، فيسمى القول الموصل إلى ذلك الاقتناع «حجة» (من حجة إذا عليه) لأن طالب الاقتناع كالمكر، فالقول الموصل إلى إقناعه كأنه يغلبه على أمره، ويجعله يسلم بما أنكر - والحجة هي القياس، ولواحقه من الاستفراء، والتثليل.

ولما كان التصور لا بد من اعتباره في التصديق (على ما سلف بيانه) كان التصديق محتاجاً إلى التصور، وهذا النوع من الاحتياج يجعل المحتاج إليه - وهو التصور - مقدماً على المحتاج - وهو التصديق - بحسب الطبع، فإن التقدم الطبعي هو أن يكون المتقدم بحيث يحتاج إليه المتأخر، ولا يكون علة له، والتصور بالنسبة إلى التصديق كذلك.

أما إنه ليس علة له فلا التصور لو كان علة لوجود التصديق للزم أن يكون كلما وجد التصور وجد التصديق (وليس الأمر كذلك)، وأما إن التصور يحتاج إليه التصديق، فلا أن كل تصديق لا يتحقق إلا بعد تصور المحكوم عليه والمحكوم به، والنسبة الحكمية التي هي الرابطة بين المحكوم عليه وبه وبعد ذلك يحصل الحكم، أي إيقاع النسبة أو انتزاعها، وهو نفس التصديق عند الحكماء، أو الجزء المكمل للتصديق على رأي الإمام (كما سبق بيانه) ومن أجل هذا يستحسن في التأليف تقديم مسأحة التصورات على مسأحة التصديقات ليكون الوضع موافقاً للطبع.

هذا بيان لما ذكره المصنف في عبارته التي نحن بصدد شرحها، ويبقى بعد ذلك، أن نوضح عبارتين في هذه الفقرة من المصنف.

العبارة الأولى: هي قوله: «لأن كل تصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه إما بداته، أو بأمر صادق عليه» فقد ردد في وجوب تصور المحكوم عليه، بين أمرين: أحدهما: أن يتصوره بكنهه أي بحقيقته.

وثانيهما: أن يتصوره بأمر صادق عليه مميز له - والمراد أن الحكم على

الشيء لا يدفيه من تصور المحكوم عليه، ولكن ليس يلزم أن يتصوره بحده بل يكفي تصوره بوجه ما، فلما كثيراً ما يحكم على أشياء لم تتصور حقاً ثقتها، ولكن تصورها بنوع من التصور، مثل حكمنا بأن الله قادر وحكيم، فمحس لم يتصور حقيقة الموضوع في هذه القضية (وهو الدات الأقدس) ولكن تصورها بوجه ما وهو أنه المعبود بحق، وكما لا يلزم ذلك في تصور المحكوم عليه لا يلزم في تصور المحكوم به أيضاً، بل يكفي أن تصور الطرفين أو أحدهما تصوراً ما.

شرح قوله: "والحكم لامتناع الحكم ممن جهل أحد هذه الأمور".

واعلم أن الحكم يطلق على معين: ١- السبة الإيجابية أو السلبية المتصورة بين الشئين.

٢- إيقاع تلك السة (في الموجة) أو انتزاعها (في السالبة) فلما قال المصنف: "والحكم" (أي لا بد في التصديق من تصور الحكم) أراد بالحكم السة الإيجابية أو السلبية، ولما قال: "لامتناع الحكم ممن جهل أحد هذه الأمور" أراد به إيقاع السبة أو انتزاعها، وإنما فعل ذلك تبييناً على معايرة مفهوم الحكم.

وأما الاحتمالات الممكنة فأربعة. ١- إرادة السبة الإيجابية أو السلية في الموضوعين.

٢- إرادة إيقاع السة أو انتزاعها فيهما.

٣- إرادة السبة في الأول، وإرادة إيقاع السة أو انتزاعها في الثاني.

٤- إرادة الإيقاع أو الانتزاع في الأول، وإرادة السة في الثاني.

١- فإن كان المراد بالحكم النسبة في الموضوعين، فلم يكن لقوله لامتناع الحكم ممن جهل أحد هذه الأمور معنى؛ لأنه يلزم توقف السبة على تصورها، وهذا غير مستقيم؛ لحواز وجود السة بين الشئين من غير

## تصوره

٢ - وإن كان المراد به إيقاع النسبة أو انتزاعها فليعلم استدعاء التصديق تصور الإيقاع، وهو باطل؛ لأن إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة كاف في حصول التصديق، فلا حاجة إلى تصورها ثانية.

٣ - وإن كان المراد به في الأول الإيقاع أو الانتزاع، وفي الثاني النسبة الإيجابية أو السلبية، فيكون معنى العبارة لا بد في التصديق من تصور الإيقاع لامتناع النسبة الإيجابية أو السلبية عن جهل الإيقاع أو الانتزاع، فتصير النسبة موقوفة على الإيقاع أو الانتزاع، وهذا يذهب السبلان.

٤ - وأما إرادة النسبة في الأول، وإرادة الإيقاع أو الانتزاع في الثاني، فهذا هو مراد المصنف.

الإشكال على الاحتمال الثاني. فإن قيل إنما لا يتوقف التصديق على تصور الإيقاع أو الانتزاع، إذا كان الإيقاع أو الانتزاع إدراكاً، أما إذا كان فعلاً فلا بد من تصور، فيتوقف التصديق على تصور الإيقاع، فلا بأس بأن يراد من "الحكم" الإيقاع أو الانتزاع في الموضوعين، بل المصنف نفسه قد صرح في شرحه على "الملخص" (للإمام الرازي) أن التصديق موقوف على تصور الحكم، ثم جعل تصور الحكم شرطاً للتصديق لن لا يزيد إجراء التصديق على أربعة (تصور المحكوم عليه، تصور المحكوم به، تصور النسبة، تصور الحكم، الحكم نفسه)، فجعل تصور الحكم شرطاً وباقي التصورات والحكم أجزاء

جواب الإشكال: فنقول في الجواب: "إن مفهوم قول المصنف: "لأن كل تصديق لا بد فيه من تصور الحكم" يدل على أن "تصور الحكم" جزء من أجزاء التصديق، فلو كان المراد من الحكم إيقاع النسبة وانتزاعها في الموضوعين لراد إجراء التصديق على الأربعة، وقد صرح في "شرح الملخص" على أن أجزاء التصديق أربعة، وقد قال الإمام الرازي في كتابه "الملخص": "كل تصديق لا بد فيه من ثلاثة تصورات: تصور المحكوم عليه والمحكوم به

والحكم (السمة الإيجابية أو السلبية) والجزء الرابع هو الحكم نفسه.

وإن قل بين قول الإمام في الملخص وقول المصنف في الشمسية فرق؛ لأن الحكم في قول الإمام بمعنى السمة وهي تصور لا محالة، بخلاف قول المصنف لأنه يحور أن يكون قوله. والحكم معطوف على المصنف، وهو تصور المحكوم عليه فحيث لا يكون الحكم تصوراً، فكأنه قال لا بد من التصديق من نفس الحكم، ويجوز أن يكون الحكم تصوراً، فكأنه قال: ولا بد من التصديق من نفس الحكم، ويجوز أن يكون معطوفاً على المصنف إليه وهو المحكوم عليه، فيكون الحكم تصوراً - فنقول في الجواب: إن عطف الحكم على المصنف تصور المحكوم عليه ليس بصحيح من وجوه. أما أولاً فلأنه لو كان الحكم معطوفاً على تصور المحكوم عليه لوجب أن يقول المصنف لا امتناع الحكم عن جهل أحد هذين الأمرين لأن الحكم على هذا التقدير لا يكون تصوراً وأما ثانياً فلو أريد من "هذه الأمور" هذان الأمران لا يمكن، ولكن يلزم الفساد من وجه آخر، وهو استدعاء التصديق تصور المحكوم عليه والمحكوم به (أي التصورين) والمدعى استدعاء التصديق ثلاثة أمور: تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به والحكم، فلا يكون الدليل (لأن كل تصديق لا بد فيه إلح) مطابقاً للدعوى.

وأما ثالثاً. فيلزم أن يكون ذكر الحكم في الكلام مستدركاً؛ لأن البحث في وجوب تقديم التصور على التصديق، فإذا لم يكن الحكم تصوراً، فلا حاجة إلى ذكره في الدليل.

## المقالة الأولى في المفردات

### الفصل الأول في الألفاظ

٩- «وأما المقالات وثلاث: المقالة الأولى: في

المفردات، وفيها أربعة فصول. الفصل الأول: في الألفاظ - دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، وتوسطه لما دخل فيه ذلك المعنى تضرع، كدلالته على الحيوان أو على الناطق فقط، وتوسطه لما خرج عنه التزام، كدلالته على قابل العلم وصحة الكتابة.

الشرح

لما فرغ من بيان الأمور التي اشتملت عليها مقدمة الشروع في العلم، شرع في ذكر المقالات - وأولها في التصورات، وهي مشتملة على أربعة فصول الأول في الألفاظ، والثاني في المعاني المفردة، والثالث في مباحث الكلّي والحرثي، والرابع في التعريفات.

وليس بحث الألفاظ من المقاصد الأولية للمشغل بالمطلق؛ لأنكم علمتم أن الغرض من علم المطلق هو تحصيل المجهول التصوري والتصديقي عن طريق المعلومات التصورية والتصديقية، والحقيقة أن الموصول إلى التصور المجهول ليس لفظ التعريف بل معناه، كما أن الموصول إلى التصديق المجهول معاني المقدمات في القياس لا ألفاظها، ولكن لما كانت الألفاظ هي قوالب المعاني وبواسطتها يمكن التعلم والتعليم - جمعوا مباحث الألفاظ في المنطق مقصوداً بالبحث لكن لا لداته، بل بالعرض وبالقصد الثاني

### أقسام الدلالات

ولما كان العرض الأول من مباحث الألفاظ هو من جهة دلالتها على المعاني، قدم الكلام على الدلالات.

وقد عرفوا الدلالة من حيث هي بقولهم: الدلالة كون الشيء بحالة

مفهوم من العلم به الشيء أحد ، والآخر بالشيء الآلة الدلالة ، فالشيء المدلول ، ومعنى التعريف أن الشيء إذا كان على حالة بحيث إذا علم منه شيء آخر ، سمي دالاً ، وهو بمعظم لفظ «معنى» إما أن يدل لا يلزم أن يكون لفظاً بل هو أعم من اللفظ وعينه ، وبه معنى ذلك انقسمت الدلالة إلى قسمين لفظية وغير لفظية ، وكل منهما إما أن يستفاد منه شيء بمحض العقل من غير اعتبار لشيء سواه ، وهي الدلالة العقلية لفظية كانت كدلالة المتكلم من وراء الحداد على حياته ، فإذا إهبار مير على مكانه أمكن الاستدلال على حياة الحي بهم بأصوات صوته من تحت الأنفاس . أو غير لفظية ، كدلالة التعبير في العالم على حدوثه . وإما أن يشترك في الاستعانة مع العقل الطبع ، وهي إما لفظية - كدلالة لفظ «أح» على الوجع ، ودلالة التأوه على المرض ، أو غير لفظية - كدلالة حمرة الوجه على الخجل ، وصفرته على الوجع . وإما أن يشترك الوصف مع العقل ، أي القصد إلى إعادة معنى من المعاني من شيء ما بعد وضع ذلك الشيء بإزاء ذلك المعنى ، وهي إما لفظية - كدلالة «الإنسان» على الحيوان الباطق . أو غير لفظية - كدلالة العلامة الخضراء على سلامة الطريق ، والخمراء على خطره .

وهذه الأنواع الستة لا يبحث المنطق عنها ، ما عدا الدلالة اللفظية الوصفية ، وهي جعل اللفظ بإزاء المعنى الخاص به في لغة ما ، وهذه الدلالة اللفظية الوصفية تنقسم إلى ثلاثة أقسام (١) مطابقة (٢) تضمينية (٣) التزامية

**فدلالة المطابقة** هي دلالة اللفظ على تمام المعنى توسط وضعه له (أي من حيث إن المعنى المستفاد من اللفظ هو المعنى الكامل له) ، كدلالة «الإنسان» على الحيوان الباطق (فإنه يدل عليه لأن لفظ الإنسان وضع لتميز هذا المفهوم من حيث إن هذا المفهوم يطابق لفظ الإنسان ، ولهذا سميت مطابقة - من قولهم «طابق الشيء بالشيء» إذا وافقه من غير زيادة ولا

(معصن)

ودلالة المعنى هي دلالة لفظ على حرة، بمعنى استعماله مع لفظ  
 تمام ذلك معنى (أى من حيث إن المعنى المستفاد من لفظه هو حرة، معنى  
 معصن) كدلالة لفظ (إنسان) على حيوان فقط أو البهائم فقط (فهو يدل  
 عليه من حيث به حرة، بمعنى الذى وضع لفظ (إنسان) بوجهه، وبوجه  
 وضع اللفظ على معناه الكامل)

ودلالة الالتزام هي دلالة لفظ على معنى خارج عن معناه لأصلى  
 بوسط وضعه تمام معناه (أى من حيث إن المعنى مستفاد من اللفظ خارج  
 عن معناه الأصلى) كدلالة لفظ (الأربعة) على بروحية - وقد مثل بها  
 نصيب بقوله: «كدلالة الإنسان على قنبل بعمه وصعفة بكفة» وقد يوافى  
 فى هذا المثال بأنه لا يصح مثالا لدلالة الالتزامية التى يكون لآراء فيها -  
 بالمعنى الأصلى (كما هو المشهور عند المنطقيين) وإن كان يصح مثالا على  
 بقول لاكتفاء بأن يكون نلارم بى مظف سواء كان بالمعنى لأعم أو  
 لأخص (وسببناى لذلك مراد إيضاح، إن شاء الله) فـ لأخص أن يمثل بها  
 بدلالة الأربعة على الروحية، والأسد على الشجاعة

وقد أصرموا فى تعريف الدلالات فبدأت بوسط وضع لفظ على عدم  
 المعنى، والسر فى ذلك أن تعريف كل دلالة لو لم يقيد بهد تعيد، برء أن  
 يكون غير صامع - ولو صامع بكم ذلك، فبقول لو فرضت أن لفظ وضع  
 بوصف، أحدهما المعنى مركب من حرفين، والثانى لخرء من هذين الحرفين  
 - كلفظ (الإمكان) فإنه وضع للإمكان الخاص (وهو سبب الضرورة على  
 الطرفين)، وكذلك لو فرض لفظ وضع بوصف أحدهما المعنى، والآخر  
 بآراء هذا المعنى كلفظ (الشمس) التى وضع بلكوك ببارى المعروف،  
 ووضع وصفاً بأن لفظه المعنى عن ذلك النكوك

أما كان من غير المعقول أن يستفاد من اللفظ أمر خارج عنه كيف ما افترض، هذه الشروط هى دلالة  
 الالتزامية شرطاً سبباً للتمام



ويتصور من ذلك صور أربعة: الأولى أن يطلق لفظ «الإمكان» ويراد به الإمكان الخاص، وحينئذ يكون دلالة المطابقة على سلب الضرورة عن الطرفين، وبالتصميم على سلب الضرورة عن أحدهما - فلو اقتصرنا في تعريف دلالة المطابقة على قولنا «هي دلالة اللفظ على تمام المعنى» (دون ذكر قيد توسط الوصف) صدق على دلالة لفظ «الإمكان» حين يراد به الإمكان الخاص على سلب الضرورة عن أحد الطرفين أنها دلالة مطابقة، لأن لفظ «الإمكان» وضع بالوصف الثاني لهذا المعنى، فيكون تعريفه غير مانع لدخول دلالة التصميم فيه، وإداردنا في التعريف قولنا «توسط الوصف لتمام المعنى» - خرجت تلك الدلالة عن التعريف، وكان مانعا، إذ في هذه الحالة دلالة لفظ الإمكان على سلب الضرورة عن أحد الطرفين هي تصميم لا محالة.

الثانية. لو أطلقنا لفظ «الإمكان» وأردنا به الإمكان العام، كان دالا على سلب الضرورة عن أحد الطرفين بالمطابقة، ويصدق عليه أنه «دلالة اللفظ على جبر المعنى» وهو تعريف الدلالة التصميمية عند حذف القيد، لأن لفظ الإمكان قد وضع لسلب الضرورة عن الطرفين بوصف آخر - وعليه تكون إفادته لسلب الضرورة عن أحدهما تصما، فلا يكون تعريف الدلالة التصميمية مانعا، أما لو ذكرنا قيد «توسط الوصف لتمام المعنى» في تعريف الدلالة التصميمية، خرجت تلك الدلالة عن أن تكون دلالة اللفظ على جبر المعنى، إذ هي - حين يقصد بلفظ «الإمكان» الإمكان العام - دلالة مطابقة قطعاً.

هذا مثال ذكره الشارح «القطب»، وإليك مثالا آخر أوضح من هذا المثال. لو فرضنا أن لفظ «البيت» وضع للبناء الكامل (العمارة مثلا)، وبوصف آخر للمسكن الخاص من ذلك البناء - فإذا أطلقنا لفظ «البيت» وأردنا به كل البناء، كان دالا على المسكن بالمطابقة، وعلى المسكن الخاص بالتصميم، ويصدق على الأخير أنها دلالة مطابقة، إذ قد وضع لفظ «البيت» له، ولكن إذا

قيدت الدلالة بتوسط الوصف لتمام المعنى - خرجت دلالاته على المسكن الخاص عن دلالة المطابقة، وكانت دلالة تسمى لامحالة. وأيضاً لو أضيف لفظ «البيت»، وأردنا المسكن الخاص كان دالاً عليه بالمطابقة، ويصدق على تلك الدلالة أنها دلالة تسمى، لأن لفظ «البيت» وضع بوضع آخر لجميع المبني (والمسكن الخاص جزء منه) ولكن إذا قيدنا دلالة الطائفة بتوسط الوصف لتمام المعنى - خرجت هذه الدلالة عن أن تكون تسمى؛ لأن لفظ البيت - وإحالة هذه - وضع للمسكن الخاص، وهو تمام معناه عند اعتبار هذه الحبيثة.

الثالثة لو أطلقنا لفظ «الشمس» وأردنا به الكوكب، كان دالاً على الكوكب بالمطابقة وعلى الضوء بالالتزام، ويصدق على الأخير تعريف دلالة المطابقة عند حذف القيد - إذ الضوء هو تمام معنى لفظ «الشمس» (باعتبار الوصف الآخر) وإذا ذكر قيد «توسط الوصف لتمام المعنى»، خرجت تلك الدلالة عن تعريف دلالة المطابقة، وتبينت أن تكون التزامية

الرابعة لو أطلقنا لفظ «الشمس» وأردنا به الضوء، كان دالاً عليه بالمطابقة ويصدق عليها تعريف دلالة الالتزام عند حذف القيد - لأن الضوء خارج عن الكوكب، ولفظ «الشمس» وضع (بوضع الآخر) للكوكب السهاري - ولكن إذا قيدنا دلالة الالتزام «توسط الوصف لتمام المعنى»، خرجت هذه الدلالة عن أن تكون التزامية - لأنها (حينئذ) دلالة اللفظ على تمام المعنى بتوسط وضعه لتمام المعنى، لأن لفظ «الشمس» قد وضع للضوء، وهو تمام معناه بحسب ذلك الوضع.

١٠ - «و يشترط في الدلالة الالتزامية كون الخارج بحالة يلزم من تصور المسمى في الذهن تصوره، وإلا لا تمتع فهمه من اللفظ، ولا يشترط فيها كونه بحالة يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه فيه،

## كدلالة لفظ العمى على البصر مع عدم الملازمة بينهما فى الخارج .

### الشرح

الروم . هو عبارة عن ارتباط بين شيئين بحيث إذا وجد أحدهما نفيه  
وحد الآخر ، سواء كان فى الدهن أو فى الخارج (فالأول هو المزوم ، والثانى  
هو اللارم ، وقد يكون بالعكس) .

ثم الروم ينقسم إلى قسمين باعتبارين محتملين : التقسيم الأول :  
باعتبار المحل الذى يقع فيه ، فينقسم بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام : (١) لزوم  
فى الدهن فقط ، مثل لزوم الملكية للعدم ، كالنصر اللارم للعمى ، والسمع  
اللازم لنصم - فإن هذا الروم مكانه الدهن فقط ، لا الخارج معاندتهما  
خارجا .

(٢) لزوم فى الخارج ، مثل لزوم السواد للعراب - فإنه (فى  
الخارج) لا يوجد عراب غير أسود ، أما فى الدهن : (فإن الدهن يتصور عرابا  
غير أسود أيضا) ، فلا لزوم بينهما .

(٣) لزوم فى الدهن وفى الخارج معا ، مثل لزوم الزوجية للأربعة ،  
والشجاعة للأسد .

التقسيم الثانى باعتبار الوصوح والخفاء - وهو بهذا الاعتبار ، ينقسم  
قسمين .

(١) لزوم غير بين ، أى هو لزوم فى الواقع ، ولكن لا يجزم به العقل إلا  
بعد الاستدلال عليه ، كلرزم الحدوث للعالم - فإن العقل قد يتصور العالم  
ويتصور الحدوث ، ولا يجزم باللزوم إلا بعد الاستدلال بأن يقول : «العالم  
متغير وكل متغير حادث ، يتبع فالعالم حادث» فيجزم باللزوم بعد جريان  
هذا الدليل .

(٢) لزوم بين ، أى لا يحتاج إلى دليل . وهو قسمان .

(أ) بين بالمعنى الأعم . وهو الذى يجزم الدهن فيه بالروم بعد تصور

الطرفين (الملروم ، واللارم) ، مثل لزوم قابلية العلم وصحة الكتابة للإنسان ،  
هناك متى تصورت الطرفين ، يجرم عقلك باللزوم بينهما .  
(ب) بين بالمعنى الأخص . وهو ما كان أكثر وصوحا بحيث يكتفى في  
التصديق باللزوم فيه تصور الملروم وحده - كلزوم الروحية للأربعة ، والحرارة  
للنار ، والضوء للشمس .

### [اشتراط اللزم الذهني في الدلالة اللاتزامية]

إذا تقرر هذا ، فنقول . يشترط في الدلالة الاتزامية : كون المعنى الخارج  
عن مدلول اللفظ بحالة يلزم من تصور المسمى (أى معنى اللفظ) في الذهن  
تصور ذلك الخارج ، وواضح أن هذا الشرط يعنى أن اللزوم يجب أن يكون  
بينا بالمعنى الأخص لكن يتحقق الدلالة الاتزامية .

وعلماء المنطق يسمون هذا اللزوم لزوما ذهبيا ، ولكن يجب أن نلاحظ  
أنهم يعنون بذلك - اللزوم هذا المعنى ، وهو أنه بمجرد تصور المعنى المدلول  
للفظ بتصور اللازم ويجرم العقل باللزوم ، ولا يشترط أن يكون اللازم بحالة  
يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحقيقه فيه .

أما إنه يشترط (في الدلالة الاتزامية) اللزوم الذهني البين بالمعنى  
الأخص (كما أوضحنا) ، فلأن اللفظ لا يعقل أن يدل على كل معنى خارج  
عن معناه - إذ لو كان الأمر كذلك للزم أن يكون كل لفظ أطلق على معناه  
يدل على معاني خارجة لا نهاية لها (وهو بين البطلان) ولما كان الدال هو  
اللفظ ، ودلالته إما لأجل أنه موضوع بإزاء ذلك المعنى ، وإما لأنه متى فهم  
معناه فهم معه أمر آخر - وهذا المعنى الثانى لا يدل عليه اللفظ من حيث إنه  
موضوع بإرائه ، فلم يبق إلا أنه يدل عليه بالاعتبار الثانى (وهو اللزوم) .

وأما إنه لا يشترط في دلالة الاتزام اللزوم الخارجى ، فلأن العدم  
(كالصمم) يلزم من تصوره تصور الملكة لأن الصمم هو عدم السمع عما من  
شأنه أن يكون سامعا ، ومثله العمى ، فإنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون

نصيرا - مع المعاندة بينهما في الخارج فلو اشترطوا اللزوم الخارجى ، لم يكن دلاله لفظ المعنى على النصير ، والتصمم على السمع التزامية ، وهو خلاف الواقع .

١١ - « والمطابقة لا تستلزم التضمن كما فى البسائط ، وأما استلزامها الالتزام فغير متيقن - لأن وجود لازم ذهنى لكل ماهية يلزم من تصورهما تصور غير معلوم ، وما قيل : إن تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غيرها فممنوع ، ومن هذا تبين عدم استلزام التضمن الالتزام .

وأما هما فلا يوجدان إلا مع المطابقة ، لاستحالة وجود التابع - من حيث إنه تابع - بدون المتبوع » .

الشرح :

أراد بذلك بيان نسب الدلالات الثلاث بعضها مع بعض ، من حيث التحقق واللزوم .

فالمطابقة لما كانت هى « دلالة اللفظ على تمام معناه » ، وليس يلزم أن يكون تمام المعنى مركبا ، بل قد يكون بسيطا - فإذا هى لا تستلزم التضمن استلزاما كلياً ، لأنه المراد فى هذا المقام ، أى ليس كلما تحققت المطابقة تحقق التضمن ، لجوار أن يكون معنى اللفظ بسيطا ، فإنه يدل مطابقة على معناه الذى لا جزء له ، فتوجد المطابقة بدون التضمن - مثل لفظ « النقطة » الذى يدل على طرف الخط ، وهو جزء لا يتجزأ فلا تضمن هاك ( وهذا أمر محقق ) .

أما استلزام المطابقة للالتزام فغير متيقن ؛ إذ العقل يحيز أن يوجد لفظ يدل على معنى ليس له لازم متحقق ، حتى يوجد فيه شرط دلالة الالتزام - ولكن مثل هذا اللفظ غير معلوم . وقد حالف فى ذلك الإمام الرازى

حيث و تصور أي ماهية يلزمه تصور لآزم لها، وأقله أنها ليست غيرها - وقد ردوا عليه بأن تصور كون الماهية ليست غيرها ليس لازماً بيننا بالمعنى الأحص، فكثيراً ما تصور الماهية ولا يحظر بالآها غيرها، فضلاً عن أن يحظر بالآها ليست غيرها . ، ولكن قد حقق بعض الباحثين أن الإمام الرارى لا يشترط في الدلالة الالتزامية إلا أن يكون اللزوم مبنياً، سواء كان بالمعنى الأعد أو الأحص وعلى هذا يكون ما قاله اصطلاح خاص به (ولا مشاحة في الاصطلاح) - وحيث إن استلزام المطابقة للالتزام عبر معلوم، فكذلك استلزام التضمن للالتزام عبر معلوم

ويجب هنا، ملاحظة أن في عبارة المصنف - «ومن هذا تبين عدم استلزام التضمن الالتزام» مسامحة، إذ طاهرها أنه تبين لنا عدم استلزام التضمن الالتزام، مع أن الذي يتنى على كلام المصنف هو عدم تبين استلزام المطابقة للالتزام.

وحيث إن التضمن جزء المطابقة فاستلزامه الالتزام أيضاً ليس معلوماً - فهي العبارة تسامح، أي أن طاهرها عبر مراد.

وأما التضمن والالتزام فهما يستلزمان المطابقة، والدليل على استلزامهما لها هو أن التضمن تابع للمطابقة، وكل تابع - من حيث إنه تابع - لا يوجد بدون المتبوع، فالتضمن لا يوجد بدون المطابقة، وقل مثل ذلك في الالتزام، فهو تابع للمطابقة وكل تابع (من حيث إنه تابع) لا يوجد بدون المتبوع، فالالتزام لا يوجد بدون المطابقة.

(وإنما قيد التابع بالحشية المذكورة احترازاً عن التابع الأعم، كالحرارة للبار - فإنها إذا لم تقيد بهذا القيد، صح أن يقال: «الحرارة تابع للبار، وكل تابع لا يوجد بدون المتبوع، فالحرارة لا توجد بدون المتبوع» - وهي نتيجة كاذبة، لأن الحرارة قد توجد بدون البار (كما في حرارة الشمس، والحرارة الحادثة من الحركة) وأما إن قيدت بالحشية المذكورة، فالحرارة التابعة للبار - من حيث إنها تابعة للبار لا توجد بدونها)

وقد اعترض على هذا الدليل بما حاصله : أن الحيشية التي قيدت بها الكبرى إن كانت قيداً في الصغرى معناها، وإن لم تكن قيداً في الصغرى لم يتكرر الحد الأوسط في القياس (وبكرره شرط في إنتاجه) - وإنما امتنع أن تقيد الصغرى بالحيشية مرة، لأنها (لو قيدت بها) صد معناها، إذ بصير المعنى هكذا التضمن تابع من حيث إنه تابع - وهذه العبارة تقيد أن القيد المذكور يجعل الحكم بالتبعة على التضمن من حيث إنه متصف بالتبعة، فيكون مفهوم التضمن هو عين مفهوم التابع، وليس الأمر كذلك، بل التضمن فرد من أفراد التابع، وليس هو عين مفهومه.

والجواب : أن هذه الحيشية ليست قيداً في الصغرى، ولا قيداً في موضوع الكبرى، بل هي قيد لمحمول الكبرى أي أن الأصل في تركيب الدليل هكذا، التضمن تابع، والتابع لا يوجد بدون المتبوع، من حيث إنه تابع، وإذا فالتضمن لا يوجد بدون المتبوع من حيث إنه تابع. ولكن قال الشارح - بعد هذا البيان - ما معناه : نعم - اللزم من المقدمتين أن التضمن من حيث إنه تابع لا يوجد بدون المطابقة، وهو غير المطلوب، والمطلوب أن التضمن مطلقاً لا يوجد بدون المطابقة، وهو غير لازم من المقدمتين، اهـ.

ولكن هذه الحيشية هي من لوازم التضمن والالتزام، فالتبعية، وإن كانت غير المطلوب، تكن المطلوب من لوازمها - والأحسن من هذا أن يقال في الاستدلال على استلزام التضمن والالتزام للمطابقة : إن التضمن والالتزام في حاجة إلى توسط وضع اللفظ لتمام المعنى (الذي هو المطابقة)، فلا يوجدان بدونها.

### بحث المفرد والمركب

١٢ - «والدال بالمطابقة إن قصد بجزئه الدلالة على

جزء معناه، فهو المركب كرامي الحجارة، وإلا فهو

مفرد».

### الشرح:

قد بان لكم أن كل لفظ مستعمل يدل أولا وبالأصالة على تمام معناه المطابقى، وأما إذا دلّ على معناه التضمينى أو الاتزامى - فإنما يدل عليه بعد دلالاته على المعنى المطابقى، ومن أجل هذا قصر المصنف كلامه فى تقسيم اللفظ وإمادة أحكامه على الدال بالمطابقة، لأن كل ما يثبت للفظ من حيث دلالاته التضمنية أو الاتزامية، يثبت له من حيث دلالاته المطابقية (من غير عكس).

وإذا تقرر ذلك فأقول: ينقسم اللفظ الدال بالمطابقة إلى قسمين (١) مفرد (٢) ومركب.

فإن قصد بجرء اللفظ الدلالة على جزء المعنى كان اللفظ مركبا، وإذا كان مفردا - مثال المركب «رامى الحجارة»، و«قارئ الكتاب»، و«طالب العلم»، و«حضر محمد» إلى غير ذلك، فالمركب يجب أن تتوفر فيه أمور أربعة هي: (١) أن يكون للفظ جرء (٢) أن يكون لهذا الجرء معنى (٣) أن يكون ذلك المعنى هو جزء المعنى المقصود من تمام اللفظ (٤) أن تكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى دلالة مقصودة.

ويمكنكم تطبيق ذلك على مثال من الأمثلة المذكورة بسهولة، مثلا «حضر محمد» جملة مؤلفة من جزءين هما «حضر»، و«محمد» ولكل واحد منهما معنى هو جزء المعنى المقصود من الجملة بتمامها، وقد قصد بجرء اللفظ الدالة على جرء المعنى. فإذا احتل أمر من الأمور السالفة الذكر كان اللفظ مفردا.

وتناء على ذلك يتناول المفرد أربعة أنواع:

- (١) ما لا جرء له - كهزمة الاستفهام، وباء الخبر، وتاء القسم.
- (٢) ما له جزء ولكن لا يدل على معنى - كمحمد وعلى، فإن محمدا (مثلا) له أجراء أربعة هي: «م، ح، م، د» ولكن كل منها مهمل غير دال على معنى.



(٣) ماله حره يدل على معنى حر المعنى المقصود - عند الله، وحره السلام، وعند الرحمن، وشمس الدين، وسف الإسلام - إذا كان ذلك منها علما لشخص معين، فإن «سف الإسلام» (ملاحظة) لمط مؤلف من ذلك، هما «سيف» و«إسار» ولكل ثلثة مبهما معنى، وليس هو المعنى المقصود من اللفظ بعد أن صار علما، فإن معناه بعد العلم هو ذلك الشخص المعين المسمى بـ «سيف الإسلام» من غير ملاحظة لما كان يدل عليه دل حره على حدة قبل العلمية.

(٤) ماله حره وله معنى هو حره المعنى المقصود، ولكن لم يقصد بحرته الدلالة على حره المعنى كما إذا سمي شخص بـ «حيوان باطن» وصار ذلك علما له، فإنه يكون حينئذ مفردا، لأن ذلك اللفظ (وإن كان له حره هو «حيوان» و«باطن») وحرته معنى (هو حره معنى الشخص المعين)، ولكن دلالة «حيوان» (مثلا) والحالة هذه على معناه الذي هو حره المعنى المقصود ليست بمقصودة، بل لم يقصد المادى لهذا الشخص بقوله «بها حيوان باطن» إلا استدعاء شخص معين مسمى بهذا الاسم.

والخلاصة أن المركب نوع واحد استوفى أمور أربعة وأن المفرد أربعة أنواع أولها لا يوجد فيه كل الأمور، وثانها لا يوجد فيه ثلاث منها، وثالثها: لا يوجد فيه أمران، ورابعها لا يوجد فيه واحد.

وقد قدم المصنف تعريف المركب على تعريف المفرد لأن تعريف المركب وجودي، أما تعريف المفرد فعدمي - والوجود مقدم في الاعتبار على العدم.

### تقسيم المفرد إلى الاسم والكلمة والأداة

١٣ - «هو» - إن لم يصلح لأن يخبر به وحده فهو الأداة كـ «في» و«لا» وإن صلح لذلك فإن دل بهيته

على زمان معين من الأرمئة الثلاثة فهو الكلمة، وإن لم يدل فهو الاسم.

الشرح

اللفظ المفرد ينقسم إلى ثلاثة أقسام

(١) أداة (٢) وكلمة (٣) واسم.

(١) أما الأداة فهي لفظ مفرد لا يصلح للإخبار به وحده كـ «في»

و«لا»، وسائر الحروف المعروفة في علم النحو

واعلم أن ما لا يصلح للإخبار به وحده نوعان. الأول ما لا يصلح

للإخبار به أصلاً، لا وحده ولا مع غيره مثل «في»، و«من» وسائر حروف

الجر، فإنها إذا قلت: «على في الفصل» كان للخبير به محدوداً تقديره وجد أو

موجود، ولا مدخل لـ «في» في الإخبار أصلاً.

الثاني: ما لا يصلح للإخبار به وحده، وإن صلح لذلك مع شيء آخر

كـ «لا» في قولك «البيت لا حجر» فإن الخبرها هو مجموع «لا حجر»،

فاللفظ «لا» وقع حيزاً للخبر - لذلك مثل المصنف للأداة بمشالين إشارة إلى

هذين النوعين.

(٢) وأما الكلمة. فهي لفظ مفرد يصلح للإخبار به وحده ويدل بهيته

وصورته على زمان معين من الأرمئة الثلاثة، كـ «صرب» و«ضرب» و«نصر»

ويصر، فلا بد أن يتوفر في الكلمة ثلاثة أمور: أحدها. صحة الإخبار

باللفظ وحده، الثاني: الدلالة على الزمان. الثالث: أن تكون دلالة اللفظ

على الزمان بهيته لا بمادته (والمراد بالهيئة الصورة التي يكون عليها اللفظ

(من الحركات والكومات، ومن تقديم بعض الحروف على بعض) - أي

الوزن - نحو دلالة «فعل» على الزمان الماضي، و«يعمل» على الحاضر

(أو المستقبل) - فإن تخلف قيد من هذه القيود لا يسمى اللفظ كلمة - فإذا

لم يصلح للإخبار به وحده، فهو أداة حتى ولو دل بهيته على الزمان،

كجميع الأفعال الناقصة، فإنها من قبيل الأدوات في عرف علماء هذا الفن

وطهر أسمهم بربطون بالأداة ما يساوي الحرف عند علمه الحروف، وإن صح  
للإحجار وحده ولم يدل على زمان فليس بكلمة بل هو اسم، نحو «ساعات»  
و«رهرة» و«سماء» و«أرض» وإن كان لفظ دل على الزمان بمادته نحو  
«يوم» و«ليل» و«أمس» و«عد» فهو اسم أيضاً، وليس بكلمة

(٣) وهذا يكون الاسم هو اللفظ المفرد الصالح للإحجار به وحده وليس  
دالا على الزمان بهيته، نحو «محمد» و«علي» و«سماء» و«إنسان» الخ  
ولا يشكل عليكم أن بعض الأسماء لا يظهر فيها صابط الاسم،  
ك«صمائر المتصلة» - فإنها عبر صالحة للإحجار بها وحده، فكان حقها أن  
يكون أدوات - من الصمير المتصل له مرادف هو نظيره من الصمائر المتصلة  
يصح أن يقع حمراء، ولذلك كانت الصمائر المتصلة من قبيل لأسماء  
ويمكن أن يقال في صبط التقسيم: اللفظ المفرد إن لم يصح للإحجار به  
وحده فهو أداة، وإن صالح للإحجار به فإن كان صالحاً أيضاً للإحجار عنه فهو  
اسم، وإن لم يكن صالحاً للإحجار عنه فهو كلمة

### تقسيم الاسم إلى واحد المعنى وكثير المعنى

١٤ - قال: «وحيث إن ما أن يكون معناه واحداً أو  
كثيراً، فإن كان الأول فإن تشخص ذلك المعنى سمي  
علماً، وإلا فمتواطئاً إن استوت أفراده الذهنية  
والخارجية فيه - كالإنسان، والشمس - ومشككا إن  
كان حصوله في البعض أولى وأقدم وأشد من الآخر  
- كالوجود بالنسبة إلى الواجب والممكن - وإن كان  
الثاني فإن كان وضعه لتلك المعاني على السوية،  
فهو المشترك كالعين - وإن لم يكن كذلك، بل وضع  
لأحدهما أولاً، ثم نقل إلى الثاني، وحيث إن ترك

موضوعه الأول يسمى اللفظ منقولاً عرفياً إن كان الناقل هو العرف العام - كالدابة - وشرعياً إن كان الناقل هو الشرع - كالصلاة، والصوم - واصطلاحياً إن كان هو العرف الخاص - كاصطلاح النحاة، والنظار - وإن لم يترك موضوعه الأول يسمى بالنسبة إلى المنقول عنه حقيقة، وبالنسبة إلى المنقول إليه مجازاً - كالأسد بالنسبة إلى الحيوان المفترس والرجل الشجاع.

الشرح:

أراد أن يذكر أنواع الاسم، وهي نعمة: الجزئى، والمتواطىء، والمشكك، والمشترك، والمنقول العرفى، والمنقول الشرعى، والمنقول الاصطلاحى، والحقيقة، والمجاز.

والضابط فى ذلك أن الاسم: إما أن يدل بالمطابقة على معنى واحد، وإما أن يدل على أكثر من معنى واحد، فإن كان الأول فإما أن يكون ذلك المعنى الواحد مشحواً غير قابل للمشاركة - فهو العلم عند النحاة، والجزئى الحقيقى فى اصطلاح الماطقة نحو «محمد» و«علي» (ويجب أن يعلم أن علماء المنطق يعنون بالجزئى: كل اسم يدل على واحد معين - كصمير المفرد، نحو «أنا» و«أنت» إلخ، وكاسم الإشارة للمفرد، نحو «هذا» و«هذه»، وكاسم الموصول للمفرد نحو «الذى» و«التي»).

وإما أن يكون الاسم دالاً على معنى واحد غير مشحون، بل قابل للاشتراك ومقول على كثيرين - فهو الكلى، نحو «الإنسان» و«الفرس» و«المعدن» و«المثلث» . . .، وحيث إن ما أن يكون معاه فى أفراده بالسوية - أى لم تتفاوت أفراده فى صدقه عليها - أولاً، فإن استوت أفراده فيه سمي «متوطناً» كالإنسان والذهب، وإن تفاوت أفراده فيه بأن كان فى بعضها أولى

منه في الآخر، أو أقدم أو أشد سمي «مشتكك» كاليأس منه في الشدح أشد منه في نوح، وكذلك هو منه في النوح (نعني) أولى وأقدم وأشد منه في المنكر.

وإن كان الاسم على أكثر من معنى فهو أن يكون اللفظ قد وضع واستعمل فيها استعمالاً يعوي - فهو مشترك لفظي، كنعين فيها في اللغة بمعنى ناصرة أو عين ماء أو الذهب، وإن كان اللفظ قد وضع واستعمل في سعة معاني، ثم نقل إلى معنى آخر سمي «مقولاً» وهو ثلاثة أنواع لأن الأول إن كان هو عرف الدعاء فهو المقول العرفي - كلفظ «دانة» كان في أصل استعماله موضوعاً يكنى به يدب على الأرض من الكائنات الحية، قال تعالى: ﴿وَمِنْ دَانَةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَنِ اللَّهِ رَرْفَهَا﴾، ثم نقله العرف العام لدوات القوائم الأربع من الخيل والبغال والحمير وإن كان الباقل هو الشرع سمي مقولاً شرعياً - كالصلاة، إذ هي في اللغة بمعنى الدعاء، ثم نقلها الشرع إلى العادة المعروفة.

وإن كان الباقل هو العرف الخاص سمي مقولاً اصطلاحياً - كلفظ «العمل» إذ معناه لغة ما يصدر عن انفعال من قيام وقعود ويوم وكتابة وقراءة الخ، ثم نقله الحياة إلى الكلمة الدالة بهيئتها على أحد الأربعة الثلاثة، وكلفظ «الطر» فإن معناه لغة الإصرار ثم نقله المداقة إلى ترتيب النفس لأمر معلومة، بقصد الوصول إلى مجهول.

ومما تجدر ملاحظته هاتان امرأتان أحدهما أن يكون بين المعنى المقول فيه والمعنى المقول إليه مناسبة ما، كما بين الدعاء والعادة المعروفة.

وثانيهما أن يهجر المعنى الأصلي كالصلاة يستعمل في العادة المعروفة فإذا لم يهجر المعنى الأصلي، بل استعمل اللفظ فيه أيضاً سمي حقيقة إذا استعمل في معناه الأصلي، ومجاراً إذا استعمل في المقول إليه كالأسد، فإنه حقيقة في الحيوان المفترس ومجار في الرجل السجاع.

١٥ - قال المصنف : « وكل لفظ فهو بالنسبة إلى لفظ آخر - مرادف له إن توافقا في المعنى ، ومباين له إن اختلفا فيه » .

### الشرح

لما انتهى من تقسيم اللفظ من حيث معناه ، أراد أن يقسمه بالنسبة إلى غيره من الألفاظ .

وهو من هذه الوجهة نوعان (١) مرادف للآخر (٢) ومباين له .  
معنى الترادف : اتفاق اللفظين في المعنى ، كالبر والقمح ، وكالأسد واللبث - مأخوذ من الترادف اللعوي ، وهو أن يركب أحد مع آخر مرثاً واحدة ، شبه المعنى بحيوان يُركب ، واللفظان راكبان عليه . ومن الخطأ ما توهمه بعضهم من أن اللفظين المترادفين هما المتفقان فيما يصدقان عليه ، مثل الناطق والمصباح ، والسيف والصارم - لأن مرجع الترادف ، كما قررناه ، هو الانحاد في المعنى ومعنى المصباح مغاير لمعنى الناطق ، فإن الناطق معناه المدرك للكليات أو المظهر عما في ضميره وهو قد يكون مصباحاً وقد لا يكون ، فهو أعم من المصباح ، وكذا الصارم معناه الفاطم ، وهو يشمل السيف وغيره .

وأما التباين - فهو أن يكون للفظ معنى مغاير لمعنى لفظ آخر ، كالذهب والحديد ، فهما متباينان .

### أقسام المركب

١٦ - « وأما المركب فهو إما تام ، وهو الذي يصح السكوت عليه ، أو غير تام . والتام إن احتمل الصدق والكذب ، فهو الخبر والقضية ، وإن لم يحتمل فهو الإنشاء - فإن دل على طلب الفعل

دلالة أولية «أى وضعية» فهو مع الاستعلاء أمر،  
كقولنا: «اضرب أنت» ومع الخضوع سؤال ودعاء  
ومع التساوى التماس. وإن لم يدل فهو تنبيه  
ويندرج فيه التمنى، والترجى، والتعجب،  
والقسم، والنداء. وأما غير التام فهو إما تقييدى،  
كالحيوان الناطق، وإما غير تقييدى، كالركب من  
اسم وأداة، أو كلمة وأداة.

الشرح:

سبق لنا تعريف المركب والمفرد، كما تم تقسيم المفرد إلى أقسامه.  
وهذه هي أقسام اللفظ المركب. وهو إما تام أو ناقص غير تام. فون أماد  
المحاطب فائدة يصح السكوت عليها، فهو مركب تام، نحو «تم البصر»  
و«ساد السلام» و«الله معنا» - وإلا فهو مركب ناقص، نحو «الكتاب  
الأبيض...» و«الحيوان الناطق...» و«جاء من...» و«محمد...»  
إلخ.

ثم التام قسمان: (١) الخبر (٢) الإنشاء  
أما الخبر. فهو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته، نحو «جاء على»  
و«قام محمد»، ويسمى ذلك فى عرف الماطقة «قضية»<sup>(٦)</sup> كما يسمى  
«تصديقا»<sup>(٧)</sup>

### أقسام الإنشاء

وأما الإنشاء. فهو اللفظ المركب التام الذى لا يحتمل الصدق  
والكذب، نحو «اقرأ» «اكتب» إلخ، وهو إما أن يدل على طلب الفعل من

(٦) أى محلا ومنملا للتصديق، كما هو الظاهر على لفظه

(٧) سيأتى الكلام فى القضية، وأقسامها، وأحكامها فى المقالة الثانية إن شاء الله

حيث وضعه لذلك، أو لا يبدن فإن دل على طلب الفعل بالوضع فهو أمر  
إن قارن الاستعلاء، (أي صدر من الأعلى للأدنى)، نحو «قم»، و «اصرب»  
و «اقرأ» وإن قارن الخضوع، (أي كان من الأدنى للأعلى)، فهو دعاء  
وسؤال، نحو «يارب اعمر وارحم» وإن كان من شخص لأخر يساويه في  
المرتبة فهو التماس، نحو «يا أحمى استمع لى» وإن لم يدل على طلب الفعل  
فهو تنبيه ويندرج تحته التمسى، نحو «ليتنى حكيم»، و «الترحمى» نحو «لعلك  
ياحج فى عملك»، والقسم، نحو «والله لأفعلن كذا»، والنداء، نحو «يا  
طالب العلم اجتهد»، والتعجب، نحو «ما أجمل حس الخلق!»، . . . هذه  
كلها من قبيل التنبيه، لأن فيها تنبيه المخاطب لما فى ذهن المتكلم.

وأما السبى والاستفهام فقبيل إيهما قسمان أحرا من أقسام الإنشاء،  
لأن المركب الدال على طلب شيء إما أن يكون ذلك الشيء هو الفعل فهو  
الأمر، أو الدعاء، أو الالتماس (كما تقدم).

وإما أن يكون طلب للترك فهو السبى إن قارن العلو، والدعاء إن كان من  
الأدنى للأعلى، والالتماس عند التساوى، أو طلب المهم فهو الاستفهام.  
وقيل النهى داخل تحت الأمر بناء على أن السبى عن شيء هو طلب  
كف النفس عنه، وهو فعل من أفعال النقص، وأما الاستفهام فهو داخل تحت  
التنبيه من غير مراعاة للمناسبة اللغوية فى التسمية.

وقيل: النهى والاستفهام كلاهما داخلان تحت القسم الأول للإنشاء،  
وهو طلب الفعل، أما السبى فلما ذكر، وأما الاستفهام فلأنه لطلب الفهم  
وهو فعل خاص يقوم به المخاطب ويظهر أثره فى نفس الطالب  
وأما المركب الناقص فهو قسمان: القسم الأول: التقييدى، وهو ما كان  
الثانى منه قيدا للأول.

وهذا أيضاً يوحى: (١) إصافى، نحو «كتاب على» (٢) توصيفى،  
نحو «الكتاب الأبيض» . . . و «الحيوان الناطق» .  
القسم الثانى: ما يتألف من اسم وأداة، أو من كلمة وأداة - نحو «فى



الدار» و «قد قام». وإلى هنا قد تم الكلام عن الألفاظ.

## الفصل الثاني في المعاني المفردة

### تعريف الكلّي والجزئي

١٢ - الفصل الثانی : فی المعانی المفردة ، كل مفهوم جزئي إن منع نفس تصوره من وقوع الشراكة فيه ، وكلّي إن لم يمنع . واللفظ الدال عليهما يسمى كلياً وجزئياً بالعرض .

الشرح :

المعاني جمع معنى على زمة مفعول ، «من عى يعى» إذا قصد ، وهو اسم للمفهوم أى لما يفهم من اللفظ ، ويقال للصورة الذهنية التى حصولها فى الدهر أيضاً معنى - سواء كان فهمه من اللفظ أو من غيره - فمعنى اللفظ هو ما يقصد به بحسب الوضع ، فإن عر عن المعنى بلفظ مفرد فهو معنى مفرد - كمحمد ، وعلى ، وهذا الكتاب ، والذى عدى . وتلك الحجرة . وإن عر عنه بلفظ مركب فهو معنى مركب - كمندى كتاب ، ولّى قلم ، وعلى مسافر ، والحديد معدن ، وزيد إنسان : فالأفراد والتركيب يعتبران صفةً للألفاظ بالأصالة ، وللمعاني بالتبع . المطلوب ها هو الكلام عن المعاني المفردة ، أى ما لا يفهم جرؤه من جزء لفظه .

ثم المعاني المفردة بوهان . الأول : الحزء الحقيقى<sup>(٨)</sup> : وهو ما يجمع نفس تصوره من وقوع الشراكة فيه ، أى أن العقل بمجرد أن يتصوره يمنع من أن يطلقه على أكثر من شيء واحد نحو «هذا الإنسان» فإن مفهومه بمجرد حصوله فى العقل يجمع من صدقه إلا على إنسان واحد معين ، لأن الإشارة خصصته لواحد فقط ، ومثله الأعلام الشخصية نحو «زيد» ، و«محمد» ،

(٨) فبما الحزئي بالحقيقى ، احترلوا عن الإسماعلى الذى سخره فيه فيما بعد

و «الفهرة»، وحديقة «الأندلس» وبحو ذلك.

التي الكلى وهو مالا يجمع نفس تصور - أى من حيث هو متصور من وقوع الشركة فيه بحو إنسان، وفرس، وأسد، ومعدن - فإن تصورهما لا يجمع العقل من أن يطلقها على كثيرين بمجرد تصورهما. فالمانع من الشركة هو الحرثى، وغير المانع منها فى الكلى - هو نفس تصورهما فقط (بقطع الطر عن شيء آخر).

ولذا قيد المصنف المانع بنفس التصور؛ لأن من الكليات ما يتمتع صدقه فى الخارج على كثيرين - كواجب الوجود سبحانه، فإن مفهومه هو ما كان وجوده من ذاته وأبدى ولا رماله، وذلك المفهوم كلى (لأن مجرد حصوله عند العقل لا يجمع من صدقه على كثيرين، وإلا لما احتجنا فى إثبات الوجدانية إلى دليل).

فهذا يسمى كليا من حيث إن نفس تصورهما لا يجمع الشركة فيه، وإنما امتنع فى الخارج صدقه على كثيرين بالدليل العقلى. وأيضاً من انكليات مالا وجود لفرد من أفرادها فى الخارج، كالكليات العرسية (أى التى لا وجود لها فى الخارج، وإنما يفرض الدهن وجودها فيه) مثل «الاشيء» و «الإمكان» و «الإلا موجود» مع أن معاهيها العقلية لا تمنع الشركة فيها

ومن هنا ينسب لكم أنه لا يلزم أن يصدق الكلى فى نفس الأمر على كثيرين، بل لا يلزم أن تكون له أفراد فى الخارج؛ لأن المدار فى كلية الكلى على أن مجرد تصورهما لا يجمع من صدقه على كثيرين

فلو لم يقيد المصنف تعريف الكلى والحرثى بنفس التصور - لا تنقص تعريف الحرثى بعدم كونه مانعاً عن دخول غيره فيه، لشموله بعض الكليات. وانشعق تعريف الكلى جمعاً، لخروج بعض انكلياته (وهى تلك الكليات التى لا تصدق فى الخارج على كثيرين).

أما وجه التسمية بالكلى والحرثى، فلأن الكلى جزء من جزئيه غالباً،

كما سيتضح فيما يأتي .

فالإسان -مثلا- جزء من مفهوم محمد ، لأن مفهومه هو إسان مشحون ، فالإسان جزء من مفهومه والحيوان جزء من مفهوم الإسان ، لأن الإنسان هو حيوان ناطق ، فحيوان جزء من مفهومه . وهكذا .  
وبناء على ذلك نقول : إذا است الحرة إلى كله قلت «كلى أى له كل» ، وإذا است الكل إلى حرته قلت «جزئى أى له جزء» - فالكلى جزء نسب إلى الكل ، والجزئى كل نسب إلى الجزء (وهذا هو وجه التسمية بالكلى والجزئى) .

ثم إن الكلّى والجزئى صفتان للمعاني بالأصالة ، وقد يسمى اللفظ كلياً وجزئياً بالسبع وعلى المجاز المرسل (من إطلاق اسم المدلول على الدال) . كما أن الإفراد والتركيب وصفان للفظ حقيقة ، وللمعنى مجازاً (من إطلاق اسم الدال على المدلول) .

### الكليات الخمس

١٨ - والكلّى إما أن يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات ، أو داخلاً فيها أو خارجاً عنها ، والأول هو النوع الحقيقي سواء كان متعدد الأشخاص (وهو المقول فى جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً ، كالإنسان) ، أو غير متعدد الأشخاص (وهو المقول فى جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس) ، فهو إذن كلّى مقول على واحد أو على كثيرين متفقين بالحقائق فى جواب ما هو .

الشرح

لما بين الفرق بين الكلّى والجزئى ، شرع فى الكلام عن الكليات (لأنها

مبادئ لما هو العرص المقصود من وضع هذه المقالة، فإنها وضعت لبيان الموصول إلى اكتساب المجهولات التصورية، وهو القول الشارح).

أما الحرثي. فلا عرص للمطقي فيه - لأن المطقي إنما يبحث عن أمور معلومة إذا رتت على وضع محصوص أدت إلى حصول أمر مجهول، فإن كان المجهول أمراً تصوريا وقع الترتيب في بعض الكليات، وسمى ذلك تعريفاً (كما ستعرفونه في موضعه، إن شاء الله).

ولما كانت الحرثيات إنما تدرك بالحس لا يمكن أن يؤدي ترتيب المحسوسات الوصول إلى محسوس آخر مجهول.

أقول : لما كان الأمر كذلك، لم يكن للمطقي من ذكر الحرثيات غرض، وإسهم إنما بذكرونها عند كلامهم عن الكلّي، ليشير الكلّي تمام التمييز (إذ بعضها تمايز الأشياء).

ثم اعلّموا أن الكليات خمس، وهي : ١- النوع ٢- الجنس ٣- والعصل ٤- والخاصة ٥- والعرص العام، وستعرفون الفرق بينها، إن شاء الله.

وهذه الخمسة تنقسم أولاً إلى ثلاثة أقسام : لأن الكلّي إن كان تمام ماهية مانحة من الأفراد، فهو النوع.

وإن كان داخلاً فيها (أي جزءاً من الماهية)، فهو الجنس والعصل.

وإن كان خارجاً عن الماهية، فهو الخاصة والعرص العام.

والداخل في الماهية يسمى ذاتياً، والخارج عنها يسمى عرضياً.

وقد يطلق الذاتي على ما ليس بخارج، فيكون الكلّي الذي هو تمام

الماهية داخلاً في الذاتي، وتكون القسمة ثنائية، أما على الأول فيكون ما هو

تمام الماهية واسطة بين الذاتي والعرصي، وتكون القسمة ثلاثية.

وقيل : الذاتي ما كان داخلاً في ماهية الأفراد (سواء كان عيناً

أو جزءاً)، والعرصي ما ليس بداخل، وعلى هذا فما هو تمام الماهية (وهو

النوع) ذاتي، والقسمة ثنائية

## ٩ - النوع:

ثم إن الكلى (الذى هو تمام ماهية ما نحتنه من الحرفيات) هو النوع الحقيقى - كالإنسان، فإنه تمام ماهية (أى حقيقة) أفراد من محمد، وعلى، ومصطفى غيرها من أفراد هذا النوع، فإنها كلها تشترك فى الإنسان، ولا تريد عن مفهومه إلا عوارض مشحونة بغير بعض أفراد عن بعض، وتلك العوارض المعيرة أمور خارجة عن حقيقة أفراد الإنسان (بدليل أنها قد تروى عن شخص ويتحدد غيرها، ومع ذلك يبقى هذا الشخص إنساناً كالصغير يروى بالكبر، والفصير يروى بالطول مع بقاء الإنسانية فى جميع الأحوال. فدل ذلك على أن الإنسان هو تمام ماهية ما نحتنه من الأفراد، وكل كلى هذا شأنه يسمى نوعاً حقيقياً<sup>(٩)</sup>.

## أقسام النوع باعتبار الأفراد

ثم إن النوع الحقيقى إما أن يكون متعدد الأفراد فى الخارج، أو لا يكون فإن كان متعدد الأفراد فى الخارج (كالإنسان)، فهو المقول فى جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً.

وإن لم يكن متعدد الأشخاص فى الخارج، بل انحصر نوعه فى فرد واحد كالشمس (فإنها اسم لكل كوكب نهارى، ولكن انحصر هذا النوع فى فرد واحد)، فهو المقول فى جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة.

والسرعى ذلك: أن فى السؤال عن الشيء - بما هو - إنما يكون لطلب تمام ماهية ذلك الشيء؟ فإذا سئل بما هو عن شيء واحد مثل «ما هو هذا السوار؟». كان الجواب بتمام حقيقة السؤل عنه فتقول: «هو ذهب» فكلمة «ذهب» وقعت جواباً للسؤال بما هو عن شيء واحد وأفادت تمام ماهيته، فهو جواب بحسب الخصوصية.

(٩) اخترازا من النوع الإسماعى الذى سبأنى يانه

أما إذا جمع السائل بما هو عدداً من الأشياء في سؤاله ، كان طالبا لتمام ماهيتها المشتركة بينها ، فإذا قيل ما هو هذا السوار ، وهذا الخاتم ، وهذا القرط ؟ كان الجواب «إنها ذهب» ، وهو تمام ماهيتها المشتركة ، فهو جواب بحسب الشراكة .

وإن كان النوع غير متعدد الأشخاص ، بل انحصر بوجه في فرد واحد كالشمس كان السائل بما هو طالبا لماهية المحتصة به ، فيكون الجواب بالماهية بحسب الخصوصية للمحتصة .

وإذا تقرر أن النوع قد يقال على كثيرين ، إن كان متعدد الأفراد ، وقد يقال : على واحد فقط إن لم يكن متعدد الأفراد - فيكون تعريفه : هو «كلى مقول على واحد أو على كثيرين ، متفقين بالحقائق ، في جواب ما هو» .

فهذا «الكلى» جنس في التعريف يشمل سائر الكليات ، و«المقول على واحد» ليدخل فيه النوع غير المتعدد الأشخاص ، وقوله : «أو على كثيرين» ليشمل المتعدد الأشخاص ، و«متفقين بالحقائق» فصل أول في التعريف يخرج به الجنس (فإنه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق ، كما سيأتى بيانه) ، و«في جواب ما هو» فصل ثانٍ يخرج به الفصل والخاصة (إذ هما يقالان : في جواب أى شيء هو) ، كما خرج به العرض العام (فإنه لا يقال : في الجواب أصلاً) .

هذا هو تعريف النوع ، كما ذكره المصنف .

وقد لوحظ عليه أمور - أحدها أن لفظ المقول (المحمول) على كثيرين يساوى في معناه لفظ الكلى ، فيكون ذكر الكلى في التعريف حشواً ، لا حاجة إليه .

ثانيها : أنه بعد ما تقرر أن المدار في كلية الكلى على أن نفس تصويره لا يمنع من الشراكة فيه سواء كان في الخارج متعدد الأفراد ، أو ليس بمتعدد ، بل ولو لم يوجد له ، فرد واحد ، كما سبقت الإشارة إليه - فاعتبار المصنف للخارج في تقسيمه النوع إلى المقول على كثيرين ، والمقول على واحد

خروج عن اصطلاحات الفن .

ثالثها : أن يقال للمصنف : ماذا تعنى بـ «الكثيرين» في قولك : «أو على كثيرين؟» إن أردت به الكثيرين مطلقا (أي سواء كانوا موجودين في الخارج أم لم يكونوا) لـ «كأن في قولك» «المقول على واحد» استدراك لا داعي إليه ، لأن النوع غير المتعدد الأشخاص في الخارج هو مقول على كثيرين في الدهر ، وإن أردت به الكثيرين في الخارج فقط ، لم يكن التعريف حائما ، لخروج الأنواع التي لا وجود لها في الخارج أصلا فالصواب في التعريف . أن يحدد لفظ «الكل» ولفظ «على واحد» بل يقال . «النوع» هو المقول على كثيرين ، متعقبا للحقائق ، في جواب ما هو «وحيث يكون كل نوع مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا» .

٢- الجنس :

١٩- «وإن كان الثاني : فإن كان تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة ، ويسمى جنسا ، ورسموه بأنه (كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو) .

الشرح :

القسم الثاني من أقسام الكلي - وهو : ما كان داخلا في الماهية ، أي جزء منها - هو الجنس والفصل .  
لأن الجزء إما أن يكون تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر ، أو لا يكون ، والثاني هو الفصل (وسياتى الكلام عنه في حيه)  
أما الأول فهو الجنس ، ولتتكلم الآن عنه .

منقول : الجنس هو جزء مشترك من الماهية ، أى الجزء الذى تشارك الماهية نوع آخر أو أنواع أخرى فيه ، ويكون تمام المشترك بين الماهية والسوع الآخر ، أو الأنواع الأخرى .

والمراد بـ «تمام المشترك» هو الجزء الذى يكون آخر الأجزاء المشتركة بين الماهية ونوع آخر بحيث لا يكون بعده شىء مشترك بين الإنسان والنوع الآخر ، مثل الحيوان ، فإن الإنسان والفرس لا يشتركان فى شىء بعده ، ولوضح لكم ذلك بالمثال .

منقول : «الحيوان» مثلا هو تمام المشترك بين الإنسان والفرس ، وهو جزء من ماهيتهما .

أما إنه جزء من ماهيتهما ، فلأن ماهية الإنسان مركبة من جزءين هما «حيوان» و «باطق» - فالحيوان جزء ماهية الإنسان ، وماهية الفرس أيضا مركبة من حيوان وصاهل ، فالحيوان جزء منها .  
وأما إنه تمام الجزء المشترك بينهما ، فلأن أى جزء يشترك فيه الإنسان والفرس ، فلا بد أن يكون إما نفس الحيوان ، أو جزء من الحيوان .

مثلا يشترك الإنسان مع الفرس فى أنهما جسم نام ، والجسم النامى جزء من الحيوان ، ويشتركان فى الجوهر ، وهو جزء من الحيوان ، ويشتركان فى الحساس وهو جزء من الحيوان . وهكذا - فلا يوجد جزء تشترك فيه ماهية الإنسان والفرس إلا ويكون هو إما نفس الحيوان ، أو جزء منه ، فالحيوان جسم ، لأنه تمام الجزء المشترك بين الإنسان والفرس .

ومثال آخر «الحيوان» مثلا يشترك مع النبات فى أنهما جسم نام وهو تمام الجزء المشترك بينهما - بحيث لا يوجد جزء مشترك بينهما إلا ويكون إما نفس الجسم النامى ، أو داخلا فيه فيكون الجسم النامى حسا ، لأنه تمام الجزء المشترك بين الحيوان والنبات .

وبناء على ذلك ، فالجسم لا يقال : فى جواب ما هو إلا بحسب الشركة المحضة ، لأنه لا بد أن يكون تمام الجزء المشترك بين ماهيتين أو أكثر ،



ويقع حوالا للسؤال عما هو عن الماهية وما يشاركها فيه  
 فإد قبل «الإنسان والمرس ما هما» كان الجواب أنهما «حيوان»  
 لا «سائل» عما هو بطلت تمام الماهية، وتماهها في الإنسان والمرس هو  
 الحيوان، إذ هو تمام «المشترك بينهما».  
 أما إذا أورد أحدهما في السؤال، وقال: «الإنسان ما هو؟» فلا يصلح  
 في الجواب «الحيوان»، لأنه ليس تمام ماهية الإنسان، بل جزء منها، إذ ماهية  
 الإنسان «حيوان ناطق».

إذا تقرر هذا فقول قد عرّف المصنف الحسن بأنه «كلّ مقول على  
 كثيرين، محتلمين بالحقائق، هي جواب ما هو»  
 فلفظ «الكنى» مستدرك كما مر، و«مقول على كثيرين» جس يشمل  
 مائر الكليات، و«محتلمين بالحقائق» فصل أخرج النوع، فبه مقول على  
 كثيرين متعقبن بالحقائق، كما مر، و«هي جواب ما هو» فصل أخرج  
 الفصل والخاصة والعرض العام على قياس ما سبق في تعريف النوع.

### مراتب الأجناس

٢٠ - (وهو قريب إن كان الجواب عن الماهية. وعن  
 بعض ما يشاركها فيه عين الجواب عنها، وعن كل ما  
 يشاركها فيه، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان، وبعيد  
 إن كان الجواب عنها. وعن بعض ما يشاركها فيه غير  
 الجواب عنها، وعن بعض آخر. ويكون هناك  
 جوابان إن كان بعيدا بمرتبة واحدة (كالجسم السامي  
 بالنسبة إلى الإنسان)، وثلاثة أحوبة إن كان بعيدا  
 بمرتبتين (كالجسم) وأربع أحوبة إن كان بعيدا بثلاث  
 مراتب (كالجوهر)، وعلى هذا القياس.

## الشرح

اعلموا أن للكلية ناحيتين الأولى : من حيث هو مفهوم عقلي .  
والثانية . من حيث هو صادق على كثيرين  
فمن الناحية الأولى ينقسم إلى ما هو تمام ماهية من الحرييات ، وما هو  
جرء منها ، وما هو خارج عنها (كما مر)  
ومن الناحية الثانية : إن كان أفرادها أشخاصاً جزئية فهو النوع -  
كالإنسان فإنه يصدق على محمد ، وعلى وريد ، وبكر ، وغيرها من  
الأفراد .

وإن كانت أنواعها فهو الجنس - كالحيوان ، فإنه يصدق على الإنسان ،  
والفرس ، وغيرهما من الأنواع .  
وكذلك إذا كان أفراد الكلية أجناساً فهو جنس أيضاً - كالجسم البشري ،  
والجسم المطلق ، فإن الحيوان والنبات فردان للجسم البشري وهما جنسان ،  
وكذلك الجسم البشري والجماد جسان مع أنهما فردان للجسم المطلق .  
ولزيادة الإيضاح ، نرى أن علماء هذا الفن قد رتبوا الكليات حتى يتسنى  
لهم التمثيل بها تسهيلاً على المتعلم .  
فوضعوا الإنسان ، ثم الحيوان ، ثم الجسم البشري ، ثم الجسم المطلق ، ثم  
الجوهر .

فالإنسان نوع ، لأنه تمام ماهية ما تحته من الحرييات الصادق عليها .  
والحيوان جنس للإنسان ، لأنه جرء ماهيته ، وهو تمام المشترك بين  
الإنسان والفرس وغيره مما يشارك الإنسان فيه .  
والجسم البشري جنس للإنسان أيضاً : لأنه تمام الجزء المشترك بين الإنسان  
والنباتات - فإذا مثل الإنسان والنبات ما هما ؟ كان الخواب . (جسم نام) .  
وكذلك الجسم المطلق جنس للإنسان ، لأنه كمال الجزء المشترك بين  
الإنسان والمعدن مثلاً - فإذا قيل : الإنسان والمعدن ما هما ؟ كان الجسم هو  
الخواب .

وكذلك الجوهر هو جس للإنسان، لأنه تمام الخلق المشترك بين الإنسان، والعقل، والنفس، اللذين هما جوهر مجرد، والإنسان جوهر مادي  
فإذا قيل الإنسان والعقل ما هما؟ وقع الجوهر جوار عن ذلك السؤال  
ومن هنا يظهر لكم أنه يصح أن يكون الماهية واحدة لأحد من متعددة تختلف  
قرب، وبعدا عن تلك الماهية. بد تقرر ذلك، فنقول بقسم الخمس إلى  
قسمين: ١ - قريب ٢ - وبعد.

لأنه إن كان الخوف عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه هو عن  
الخوف عما وعن كل ما يشاركه فيه، فهو حسن قريب، كالحيون بالنسبة  
إلى الإنسان، فثبت إذا قلت الإنسان والفرس ما هما؟ فالخوف (حيون)  
وكذلك إذا سألت عن الإنسان وجميع الأنوع التي تشاركه في حيوانية، كان  
الحيوان هو الجواب.

وإن كان الخوف عن الماهية عن بعض ما يشاركها فيه غير الخوف عما  
وعن البعض الآخر، فهو حسن بعيد - كالحسم النامي بالنسبة إلى الإنسان،  
فثبت إذا سألت (الإنسان والنبات ما هما؟)، كان الجواب هو: (جسم  
نام).

أما إذا قلت: (الإنسان والفرس ما هما؟) لم يصح الحسم النامي  
جوانا، لأنه ليس تمام المشترك بينهما، بل تمام المشترك بينهما هو الحيوان، وإن  
كان الحسم النامي حسا قريبا بالنسبة إلى النبات، لأنه جوانا عنه وعن جميع  
ما يشاركه فيه.

وكذلك الجسم المطلق بالنسبة إلى الإنسان والنبات حسن بعيد لأنك إذا  
قلت: (الإنسان والنبات والمعدن ما هم) كان الجواب (جسم)

فإذا قلت: (الإنسان والنبات ما هما؟) لم يصح للجواب (الجسم) لأن  
تمام المشترك بينهما هو (الجسم النامي) لا (الجسم المطلق) ولكنه حسن قريب  
بالنسبة إلى المعدن والحجر مثلا، وكذلك الجوهر؛ فإنه بالنسبة إلى الإنسان  
والنبات والمعدن حسن بعيد، وبالنسبة إلى العقل والنفس حسن قريب فثبت

إذا قلت (العقل والإنسان والسات ماهي ؟)، فالجواب هي جوهر، وإذا أنكرت مع العقل أي شيء شاركه فيه، كان الجواب هو : (الجوهر)، أما إذا سألت عن شيء من الماهيات ولم تشرك معها العقل أو النفس، فلا يصلح الجوهر جواباً.

وإذا علمتم الصابط في قرب الحسن وبعد، ظهر لكم أن مراتب العدد متفاوتة - فالجسم النامي بالنسبة إلى الإنسان بعيد بمرتبة واحدة، والجسم المطلق بعيد عنه بمرتبتين، والجوهر بعيد عنه بثلاث مراتب.

ومن ثم تختلف الأحيوية عن الماهية، فيكون هناك حيوانان إن كان أحسن بعيداً بمرتبة واحدة - كالجسم النامي بالنسبة إلى الإنسان، فإن الحيوان جواب، وهو جواب ثانٍ، وثلاثة أحيوية إن كان بعيداً بمرتبتين - كالجسم المطلق بالنسبة إلى الإنسان، فإن الحيوان والجسم النامي حيوانان، وهو جواب ثالث، وأربع أحيوية إن كان بعيداً بثلاث مراتب - كالجوهر بالنسبة إلى الإنسان، فإن الحيوان والجسم النامي والجسم المطلق ثلاثة أحيوية، والجوهر جواب رابع، وعلى هذا القياس، فعدد الأحيوية ' بعدد مراتب العدد، مع زيادة الجواب بالجسم القريب.

### ٣- الفصل:

٢١- (وإن لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع آخر، فلا بد إما أن لا يكون مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر أصلاً. كالناطق بالنسبة إلى الإنسان أو يكون بعضاً من تمام المشترك مساوياً له كالجساس. وإلا لكان مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر، ولا يجوز أن يكون تمام المشترك بالنسبة إلى ذلك النوع، لأن المقدر خلافة بل بعضه، ولا يتسلسل بل

ينتهي إلى ما يساويه فيكون فصل حسن ، وكيفما  
كان يميز الماهية عن مشاركتها في جنس أو في وجود  
فكان فصلا).

الشرح

(هذه بين بلحرة الثاني من أحرار الماهية، وهو الفصل)، وقد قف إن  
حرر الماهية إن كان تمام المشترك بينها وبين نوع آخر، فهو الحسن، وإلا فهو  
الفصل

لأنه إذا لم يكن مشتركاً بين الماهية ونوع آخر أصلاً كالناطق بالنسبة إلى  
الإنسان، فهو يميز لها عن جميع ماعداها من الماهيات  
وإذا كان مشتركاً بين الماهية وبين غيرها كالخمس بالنسبة إلى الإنسان  
فهو يميز لها عن بعض أعيانها ويسمى ذلك المشترك فصل جنس، لأن  
الحساس في الحقيقة هو فصل للحيوان محتص به يميز له عن جميع أعيانه،  
والحيوان جنس للإنسان، فجميع أعيانه هي بعض أعيان الإنسان، فيكون  
الحساس فصلاً للإنسان أيضاً يميزه عن بعض أعيانه التي هي جميع أعيان  
الحيوان

فالفصل إما أن يميز الماهية عن كل الماهيات كالناطق للإنسان والحساس  
للحيوان، وإما أن يميزها عن بعض الماهيات فقط، كالخمس بالنسبة إلى  
الإنسان، فيكمي من الفصل أن يميز الماهية في الجملة  
ثم إن فصل الجنس هو بعضه، والجنس هو تمام المشترك بين الماهية وما  
يشاركها فيه، فيكون فصل الجنس بعضاً من تمام المشترك.

١ ولا بد أن يكون مساوياً له، أي يصدق كل منهما على ما يصدق  
عليه الآخر كالخمس للحيوان، فإن الحيوان هو تمام المشترك بين الإنسان  
والخمس، والحساس جزء منه فهو بعض تمام المشترك، هذا من جهة، ومن  
جهة أخرى هو أيضاً مساوٍ له، فكل حيوان حساس، وكل حس حيوان  
وإما وجب أن يكون فصل الجنس مساوياً له لأنه لو لم يكن مساوياً له

لكان إما مبايلاً له أو أخص منه أو أعم منه ، والكل باطل ، وإليكم البيان  
 ٢- لا جائر أن يكون بعض تمام المشترك مبايلاً له ؛ لأن الكلام في  
 الأجزاء المحمولة على الكل ، ومحال أن يحمل الشيء على مبايئه ، فلا  
 يقال البياض سواد ، ولا السواد بياض مثلاً ، فلو كان الحساس مثلاً مبايئاً  
 للحيوان لما صح حملته عليه في قولنا (الحيوان حساس) لكنه يصح فدل  
 ذلك على أن جزء تمام المشترك ليس مبايلاً له  
 ٣- ولا جائر أن يكون أخص منه ، إذ لو كان بعض تمام المشترك أخص  
 منه لوجد تمام المشترك بدونته ، وإيه محال ضرورة امتناع وجود الكل بدون  
 جزئه .

٤- ولا جائر أن يكون أعم منه ، إذ لو كان بعض تمام المشترك أعم من  
 تمام المشترك لكان موجوداً في نوع آخر بدون تمام المشترك تحقيقاً لمعنى  
 العموم ، وحيث يكون مشتركاً بين الماهية وذلك النوع الآخر ، وليس تمام  
 المشترك بينهما بل بعضه ، فيكون للماهية تماماً مشتركاً ، فلو كان بعض تمام  
 المشترك أعم من تمام المشترك الثاني أيضاً لزم أن يتحقق في نوع آخر ، ويوجد  
 للماهية تمام مشترك ثالث وهلم جرا ، فلما أن يوجد تمام مشتركات لا نهاية  
 لها ، فيلزم تركب الماهية من أجزاء غير متناهية ، وهو محال ، أو ينتهي إلى  
 بعض تمام مشترك مبايلاً له ، وهو المطلوب .

وإليكم توضيح ذلك بالمثال : الحيوان والحساس أجزاء لماهية الإنسان ،  
 والحيوان جسم لها ؛ لأنه تمام المشترك بين الإنسان والفرس ، والحساس فصل  
 للإنسان ؛ لأنه بعض تمام المشترك أي جزء للحيوان ، ومن هنا كان الحساس  
 جزءاً للإنسان أيضاً ؛ لأن جزء الجزء جزء ، والحساس يجب أن يكون مساوياً  
 للحيوان على معنى أن كل ما يصدق عليه هذا يصدق عليه ذاك ، وبالعكس  
 ولا يصح أن يكون الحساس مبايلاً له وإلا لما صح حملته عليه ،  
 ولا أخص منه ، وإلا لوجد الحيوان - وهو الكل - بدون الحساس وهو الجزء  
 وإيه محال .

ولا أعم منه إذ لو كان الحساس أعم من الله لكان له حد في نوع حد بدون الحيوان فخصف لمعنى العموم، ولقد صرح هذا النوع لأحد هذه الشجرات مثلا فيكون الحساس مشترك بين الإنسان والحيوان، والعرض أنه ليس تمام المشترك من بعضه، فيكون للإنسان تمام مشترك تان يكون الحساس حرية منه أيضا، فهو عرض أن الحساس أعم منه أيضا لوحد في نوع ثالث بدون تمام المشترك انشائي، ويكون بعضا من تمام المشترك الثالث، وهلم جرا، فلما أن يستمر الأمر إلى غير نهاية أو يشبه إلى تمام مشترك يكون الحساس مساويا له و لأول باطل لما يلزمه من تركب ماهية الإنسان من أجزاء غير متناهية. والثاني هو المطلوب.

والخلاصة أن الفصل إما أن يكون محتصا بالماهية كالمطلق للإنسان والحساس للحيوان، وإما أن يكون بعضا من تمام المشترك مساويا له كالحساس للإنسان، وأيا ما كان فهو غير للماهية، إما تعبيرا تاما كالمطلق للإنسان، وإما تميزا في الجملة كالحساس للإنسان.

تنبيه. قد علم مما ذكرنا أن الفصل غير للماهية عما يشاركها في حس، كما علم أن فصل الجنس يميزه عن مشاركاته في جس أعلى منه، وفصل الجنس الأعلى يميز عما يشاركه في جس أعلى منه وهكذا. ولكن هل يستمر الأمر إلى غير نهاية حتى إن كل ماهية لها فصل يلزم أن يكون لها جس إلى غير نهاية؟

والجواب لا، بل لا بد من الانتهاء إلى حس أعلى ليس فوقه حس ويتركب من حريين متساويين أو أجزاء متساوية ليس أحدها حسا، بل هي فصول للماهية تميزها عن مشاركاتها في الوجود، وإلى ذلك أشار صاحب «الرسالة الشمسية» بقوله «وكيفما كان يميز الماهية عن مشاركها في حس، أو في وجود فكان فصلا» اهـ.

فالماهية إن كان لها حس كالإنسان، فإن الحيوان حس له فميزه الفصل عن المشاركات في الحس، وإن لم يكن لها حس بأن كانت أعلى الأحاس

كـ جوهر فالمصل يميزها عن بعض مشاركتها في الوجود، اسئلة  
هذا هو رأى المتأخرين من الماظمة وقد رده السارح بما سأذكر لكم  
قريباً.

٢٢- «ورسموه بأنه كلى يحمل على الشئ» فى  
جواب أى شئ هو فى جوهره، فعلى هذا لو تركبت  
حقيقة من أمرين متساويين أو أمور متساوية كان كل  
منها فصلاً لها لأنه يميزها عن مشاركتها فى الوجود».

### الشرح

قد رسموا الفصل بأنه : كلى يحمل على الشئ فى جواب أى شئ هو  
فى جوهره، كـ لاطق والحساس بالنسبة إلى الإنسان  
فالكلى حس يشمل جميع الكليات، وقولنا «يحمل على الشئ»  
فى جواب أى شئ هو فصل يحرح الحس والنوع والعرض العام؛ لأن  
الأولى يقالان فى جواب «ما هو»، والعرض العام لا يقال فى الجواب  
أصلاً، وقولنا «فى جوهره» يحرح الخاصة، وذلك لأن السائل به أى شئ  
هو إنما يطلب ما يميز الشئ. وإن كان الفصل والخاصة يقعان فى «جواب أى  
شئ» هو غير أن الفصل لما كان جزء الماهية كان مميزاً لها فى ذاتها وجوهرها.  
وأما الخاصة فلما كانت خارجة عن الماهية كانت مميزة لها باعتبار كونه  
عارضاً كما سيأتى.

ورب قائل يقول : ما دام يكفى فى جواب الإنسان أى شئ هو فى  
داته؟ أن يقال هو حساس مثلاً، وهو لا يميزه عن جميع ما عداه، بل عن  
السهم فقط، فلم لا يكفى فى الجواب الحيوان مع أنه مساو للحساس؟  
فيكون مميزاً للإنسان فى الحملة مثل الحساس، وعلى ذلك يدخل الحس فى  
تعريف الفصل، فلا يكون مانعاً.

والجواب أنه لا بد فى الفصل من اعتبار كونه مميزاً مع كونه ليس بتمام



المشترك، فلا يرد ما ذكره.

هذا، وقد عرفت أنه لا يلزم في الفصل أن يميز الشيء عن مشاركاته الجنسية، بل ربما يميز الماهية عما يشاركها في الوجود، وذلك إذا لم يكن لها جنس، كالجنس الأعلى والفصل الأخير مثل الجوهر والباطق. وهذا ما أشار بقوله فعلى هذا لو تركبت حقيقة من أمرين متساويين، أو أمور متساوية كان كل منها مفصلاً لها؛ لأنه يميزها عن مشاركتها في الوجود» اهـ.

### مراتب الفصل

٢٣- «والفصل المميز للتنوع عن مشاركته في الجنس قريب إن ميزه عنه في جنس قريب كالناطق للإنسان، وبعيد إن ميزه عنه في جنس بعيد كالحساس للإنسان».

الشرح.

ينقسم الفصل المميز للتنوع عن مشاركته في الجنس إلى قسمين:  
١- قريب ٢- بعيد.

وذلك لأنه إن ميز النوع عما يشاركه في جنسه القريب فهو فصل قريب كالناطق للإنسان، فإنه يميزه عن العرس مثلاً، وهو يشاركه في الحيوان الذي هو جنس قريب لهما.

وإن ميز الفصل النوع عما يشاركه في جنسه البعيد، فهو فصل بعيد كالحساس للإنسان، فإنه يميزه عن النبات، وهو يشاركه في الجسم النامي الذي هو جنس بعيد للإنسان<sup>(١٠)</sup>.

(١٠) وإن لم يميز في تقسيم الفصل إلى قريب وبعيد إلا المميز عن المشاركات الجنسية لأن الفصل المميز عن المشاركات في الوجود ليس محقق الوجود بل هو محقق انحصار قال الشارح القطب في ذلك ما حجه «وإنما اعترض القرب والحد في الفصل المميز بالجنس»

## أقسام الكلى الخارج عن الماهية

٢٤ - «وأما الثالث فإن امتنع انفكاكه عن الماهية فهو العرض اللازم، وإلا فهو العرض المفارق، واللازم قد يكون لازماً للوجود كالسواد للحبس، وقد يكون لازماً للماهية كالزوجية للأربعة، وهو إما بين، وهو الذين يكون تصوره مع تصور ملزومه كافياً في جزم الذهن باللزوم بينهما، كالانقسام بمساويين للأربعة، وإما غير بين وهو الذي يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما إلى وسط كتساوي الزوايا الثلاث للقائمتين للمثلث، وقد يقال: البين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره، والأول أعم، والعرض المفارق إما سريع الزوال

لأن الفصل المميز في الوجود ليس متحقق الوجود، بل هو مبني على احتمال يذكر، وربما يمكن أن يستدل على بطلانه، بأن يقال: لو تراكبت ماهية حقيقية من أمرين متساويين، إما أن لا يحتاج أحدهما إلى الآخر وهو محال، ضروره وحوب احتياج بعض أجزاء الماهية الحقيقية إلى البعض، أو يحتاج، فإن احتياج كل منهما إلى الآخر يلزم الدور ولا يلزم الترجيح بلا مرجح، لأنهما ذاتان متساويتان فاحتياج أحدهما إلى الآخر ليس أولى من احتياج الآخر إليه.

أو يمان لو تراكب جس عال كالجوهر مثلاً من أمرين متساويين فاحتمل أن كان عرضاً فيلزم تقوم الجوهر بالعرض وهو محال، وإن كان جوهرًا إما أن يكون الجوهر نفسه فيلزم أن يكون لكل جس حرته وإنه محال، أو دخلاً فيه وهو أيضاً محال، لا مانع تركيب الشئ من نفسه ومن غيره، أو خارجاً عنه فيكون عارضاً له، لكن ذلك الجزء ليس عارضاً له بل يكون العارض بالحقيقة هو الآخر الآخر، فلا يكون العارض بشماه عارضاً، وإنه محال. فيظهر في هذا انقاس فإنه من مطارح الأذكياء.

من ص ٢٧٢/٢٧ من مجموع الخواص الطبعة الأميرية سنة ١٣٢٣هـ ١٩٠٥م. والشرح بهذا يشير إلى رأى المتقدمين الذين يمنعون تركيب الماهية من أمرين متساويين أو أمور متساوية

## كحمره الحجل وصمرة الوحل ، وإما يطيه كالشيب و سبب

### شرح

ولقد علمتم أن الكنى إن كان تمام ماهية ما تحته من الحزنيات - فهو  
سريع ، وإن كان جزءا منها - فهو الخس أو المعطل  
أما إن كان حارجا عنها فلا يحسن أمره - إما أن يمنع انعكاسه عن ماهية  
أو يمكن انعكاسه عنها .

والأول يسمى عرضا لازما ، كالزوجية للأربعة ، والثاني يسمى  
عرضا معرقا كالتكبة بالنقص للإنسان .

ثم إن العرض الثلاث قسمان الأول ما يلزم الماهية من حيث هي هي  
كالزوجية للأربعة ، والعردية للثلاثة ، فإن الأربعة من حيث هي لا يفارقها  
الزوجية ، وكما الثلاثة لا يفارقها العردية .

والثاني ما يلزم الماهية لوجوده في ضمن أفرادها في الخارج كالسواد  
لرغمي ؛ إذ السواد يلزم ماهية الرغمي من حيث الوجود الخارجي ، ولكنه لا  
يلزم ماهيته من حيث ذاتها ، لأن ماهية الرغمي هي ماهية الإنسان ، ولو كان  
السواد من نوارمها لكان كل إنسان أسود وإنه باطل .

ثم لزم الماهية ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : غير الين .

والثاني : الين بالمعنى الأهم .

والثالث : الين بالمعنى الأخص .

واليكم بيان ذلك بالتفصيل :

١ - أما غير الين - فهو الذي لا يدرك العقل البروم به وبين الماهية  
إلا بالدليل ، كالبروم الحدوث للعالم ولبروم كون رواب الثلاث للمثلث  
تساوي قائمتين ، فإن الحدوث وإن كان لازما للعالم لكن جرم العقل به

يحتاج إلى دليل ، وكذلك مساواة زوايا الثلاث للفائتين أمر لازم للمثلث ، لكن لروحه غير يس ، بل يحتاج بيانه إلى دليل هندسى .

٢ - وأما اللزوم البين بالمعنى الأعم . فهو ما يكون تصور الملزوم ، واللام كليهما كافيا في جرم العقل باللزوم بينهما ، كالانقسام بمتساويين للأربعة ، فإن من تصور الأربعة ، وتصور الانقسام بمتساويين جزم بأن الثانى لازم للأول من غير توقف على دليل ، بل بمجرد تصورهما .

٣ - وأما البين بالمعنى الأخص . فهو الذى يكفى فيه تصور الملزوم كى يجرم العقل باللزوم به وبين لازمه ، ككون الاثنى ضعفا للواحد ، فإن من تصور الاثنى أدرك بمجرد تصورها أنها ضعف الواحد دون احتياج إلى شيء آخر .

ولما كان هذا أخص من سابقه لأنه متى اكتفى فى اللزوم بتصور واحد يكتفى بتصورين من باب أولى . ولكن إذا كان لا بد من تصورين فلا يكفى تصور واحد ، ومن ثم كان كلما تحقق اللزوم بالمعنى الأخص تحقق بالمعنى الأعم دون العكس .

وأما العرض المعارق : وهو ما يمكن انعكاسه عن الماهية ، فلما سريع الزوال كحمره الخجل ، وصعرة الوجل ، وإما بطيء الزوال كالشباب والشيب ، وإما دائم لا يرول مع إمكان زواله كحركات الأفلاك .

٢٥ - « وكل واحد من اللازم والمفارق إن اختص بأفراد حقيقية واحدة ، فهو الخاصة كالضاحك ، وإلا فهو العرض العام كالماشى وترسم الخاصة بأنها كلية مقولة على ما تحت حقيقة واحد فقط قولاً عرضياً ، والعرض العام بأنه كلى مقول على أفراد حقيقية واحدة وغيرها قولاً عرضياً ، فالكليات إذن خمس : نوع ، وجنس ، وفصل ، وخاصة ، وعرض عام .

## تعريف الخاصة والعرض العام

الشرح:

يقسم كل من العرض العام والمعارض إلى قسمين الأول: الخاصة، والثاني: العرض العام.

وبيان ذلك، أنه إن احتصر بأفراد حقيقة واحدة، فهو الخاصة، كالصاحك والمنعجب الخاصان بالإنسان، وإن لم يحتصر بحقيقة واحدة، بل بعمرها وغيرها فهو العرض العام، كالماشى الذى يضم أنواع الحيوان ورسمو الخاصة بأنها. كلية مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط قولاً عريضاً، فلفظ «كيفية» مستترك كما مر، و«المقول» إلح جس، وكلمة «فقط» نخرج الجنس والعرض العام، و«قولاً عريضاً» يخرج النوع والفصل، كما لا يحصى.

ورسموا العرض العام بأنه. كللى مقول على أفراد حقيقة واحدة وعبرها قولاً عريضاً فيخرج بقوله. «وعبرها» النوع، (كالإنسان)، والخاصة، وبقوله «قولاً عريضاً» يخرج الجنس، وفصل الجنس (كالجناس)، وذلك ظاهر

وعلى ذلك تكون الكليات خمس:

- |            |                 |           |
|------------|-----------------|-----------|
| ١- النوع.  | ٢- الجنس.       | ٣- الفصل. |
| ٤- الخاصة. | ٥- العرض العام. |           |

تنبيهات

١- التنبيه الأول: أن المصنف حمل تعريفات الكليات رسوما لا حدوداً لها، وقد بين الشارح وجهة نظره فى ذلك بما حاصله. أنه يجوز أن يكون لها ماهيات غير تلك المفهومات المذكورة وتكون تلك الماهيات حدوداً لها، علماً لم يتيقن من ذلك سمي هذه المفاهيم رسوماً.

ثم رد الشارح وجهة نظره، بأن الكليات أمور اعتبارية حصلت  
مفهوماتها عند العقل أولاً، ثم وضعت لها أسماء فلا يكون لها معان غير تلك  
المفهومات المذكورة، فتكون تلك المفهومات حدوداً لها متيقنة.

على أساس ذلك ذهبنا مع المصنف بعدم العلم بأنها حدود، لا يلزم منه العلم  
بأنها رسوم، فكان المناسب أن يسميها تعريفاً حتى يكون شاملاً للمحد  
والرسم.

والجواب: أن المصنف ذكر الخاص - الرسم - وأراد منه العمم -

التعريف.

٢- التشبيه الثاني: أن المصنف مثل للكليات بـ «الناطق والضاحك  
والماشى» لا بالناطق والضاحك والمشي للتبني على أن المعتبر في حمل الكلى  
على جرثيته هو حمل المواطأة لا حمل الاشتقاق.

والفرق بينهما أن حمل المواطأة هو حمل هو هو أى الموضوع هو  
المحمول، نقول: الإنسان ضاحك، فالضاحك هو نفس الإنسان في المصادق  
وإن هائره مفهوماً.

أما حمل الاشتقاق فهو حمل هو ذو هو، والناطق والضاحك والمشي  
وغيرها من المصادر التى لا تحمل على أفراد الإنسان بالمواطأة فلا يقال: محمد  
ضحك، بل ضاحك أو ذو ضحك.

٣- التشبيه الثالث: أن المصنف قسم الكلى الخارج عن الماهية إلى  
قسمين: اللارم والمعارض. ثم قسم كلاهما إلى الخاصة، والعرض العام،  
وبذلك يكون الكلى الخارج أربعة أقسام:

١- الخاصة اللازمة.

٢- الخاصة المعارقة.

٣- العرض العام اللازم.

٤- العرض العام المعارق.

فإذا ضممنا هذه الأربعة إلى النوع والخس والفصل صارت الكليات

سبعاً لا خمساً. فقلوه : «الكليات إذا خمس» لا يتفق مع ما ذكره أولاً من التقسيم.

وقد أجاب عنه بعض الكاتبيين فقال «إن الكليات سبع باعتبار الظاهر، وخمس باعتبار الواقع، لا الخاصة ما احتص بمابهية واحدة، والعرض العام ما كان غير مختص، سواء كان معارقاً أو لازماً» اهـ<sup>(١١)</sup>.

## مباحث الكلى والجزئى

٢٦- «الفصل الثالث فى مباحث<sup>(١٢)</sup> الكلى والجزئى : وهى خمسة : الأول : الكلى : قد يكون ممتنع الوجود فى الخارج لالنفس مفهوم اللفظ : كشريك البارى عز اسمه ، وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد ، كالعقلاء ، وقد يكون الموجود منه واحداً فقط مع امتناع غيره ، كالبارى عز اسمه ، أو مع إمكانه كالشمس ، وقد يكون الموجود منه كثيراً إما متناهياً كالكواكب السبعة السيارة أو غير متناه كالنفوس الناطقة عند بعضهم» .

## أقسام الكلى باعتبار الأفراد

الشرح :

وقد عرفتم فى السابق أن صاط الفرق بين الكلى والجزئى هو : أن الكلى تصوره لا يمنع عن الشركة فيه ، بخلاف الجزئى ، فالمدار فى كلية الكلى على مجرد تصوره وحصوله فى العقل ، وليس للأفراد الخارجية مدخل فى كون

(١١) دسوقى بصرف ص ٢٨٦ من شروح النسخة.

(١٢) الباحث جمع مبحث ، وهو محل البحث ، وهولمة التعيش ، واصطلاحاً إثبات المحمولات للمفروضات. اهـ - دسوقى ص ٢٨٧

المعنى كلياً مادام معنى مفهوم اللفظ لا يمنع من صدقه على كثيرين .  
ومن هنا جاز أن يكون مفهوم اللفظ كلياً أى صادقاً (فى العقل) على  
كثيرين فى حين أنه (فى الخارج) يتمتع الوجود، أو ممكن الوجود ولا يوجد  
له فرد، أو الموجود منه واحد فقط .

ولذلك كانت أقسام الكلى (باعتبار الخارج ستة) .  
الأول : ما يتمتع وجوده فى الخارج ، كثرية الباري (عز اسمه) .  
الثانى : ما لا وجود له فى الخارج ، مع إمكان وجوده كالعنفاء .  
الثالث : ما وجد منه واحد فقط مع امتناع غيره كالبارى (نعالي  
وتقدم) .

الرابع : ما وجد منه فرد واحد مع إمكان غيره ، كالشمس .  
الخامس : ما وجد منه كثير متناه ، كالكوكب السيار (فإن أمراده الموجودة  
سبعة<sup>(١٣)</sup>) .

السادس . ما وجد منه أفراد غير متناهية كالنفس الناطقة ، عند العلامة  
القائلين بقدوم العالم .

هذا هو المبحث الأول من مباحث الكلى واجزئى .

٢٧- المبحث الثانى : (إذا قلنا للحيوان (مثلاً) : بأنه  
كلى ، فهناك أمور ثلاثة : الحيوان من حيث هو هو ،  
وكونه كلياً ، والمركب منهما ، والأول يسمى (كلياً  
طبيعياً) والثانى يسمى : (كلياً منطقياً) ، والثالث  
يسمى : (كلياً عقلياً) والكلى الطبيعى موجود فى  
الخارج ؛ لأنه جزء من هذا الحيوان الموجود فى

(١٣) الكواكب السبعة السيارة (على الترتيب التساعدى) ١ - القمر ٢ - عطارد ٣ - الزهرة  
٤ - الشمس ٥ - المريخ ٦ - المشترى ٧ - زحل (طبقاً ليعرفه القدماء ، وقد تعبر ذلك تعبيراً كبيراً  
فى العلم الحديث) ، فإن أصحاب العلوم الحديثة يرون أن لانهية تعدد الكواكب ، وما من  
كوكب إلا وهو محرك ومبار



الخارج وجزء الموجود موجود في الخارج، وأما  
الكليات الأخيرة ففي وجودهما في الخارج خلاف،  
والنظر فيه خارج عن المنطق).

### الشرح

من أن عرفهم أن الكلى هي عرف المناطق ما كان مفهومه عبر مانع من  
الشركة به، ويريد المصنف هنا أن يبين إطلاقين أحريين للكلى، هما الكلى  
الطبيعى، والكلى العقلى - وهما يعايران الكلى المطلقى، وهما كم بيان الفرق  
بينهما

إذا قلت الحيوان (ملا) كلى، فهناك ثلاثة معاهيم متعيرة:  
أحدهما مفهوم الحيوان، أعنى الجسم الدامى الحساس  
والثانى مفهوم الكلى من حيث هو، أى من غير نظر إلى مادة خاصة  
بل مجرد ملاحظة أنه مفهوم لا يمتع العقل من صدقه على كثيرين.  
والثالث: المفهوم المركب مهما، أى من الحيوان والكلى  
فالأول، يسمى (كليا طبيعيا) لأنه موجود في الطبيعة، أى في الخارج،  
أو لأنه طبيعة من الطبائع (أى حقيقة من الحقائق).

والثانى: يسمى (كليا منطقيا) لأنه يبحث عنه في المنطق  
والثالث: يسمى (كليا عقليا) لأنه لا يتحقق إلا في العقل.  
ويقاس على ذلك باقى الكليات إذا حملت على مفهوم، كقولنا:  
الحيوان جس، فمفهوم «الحيوان» من حيث عروض الجس له، جس طبيعى  
- ومفهوم الجس من حيث هو، جس مطلقى - وللجسوع جس عقلى.  
ونحو «الإنسان نوع» - مفهوما الإنسان، من حيث كونه معروضا للنوع  
(يسمى نوعا طبيعيا - ومفهوم النوع من حيث هو، نوعا منطقيا - والمجموع  
(نوعا عقليا) وعلى هذا القياس.

والكلى الطبيعى موجود في الخارج، مدليل أنه داخل في تركيب مفهوم

جرته الموجود في الخارج، وجره الموجود في الخارج موجود في الخارج  
مثلاً. الحيوان جزء من زيد الموجود، فهو إذن موجود في الخارج.  
أما الكلبيان الأخيران: هي وجودهما في الخارج خلاف، والبحث فيه  
ليس من شأن علم المطلق بل هو من مسائل الحكمة (أي الفلسفة) والكلام فيه  
طويل وغير يسير.

### بيان النسب بين الكلين

٢٨- الثالث: الكلبيان متساويان إن صدق كل منهما  
على كل ما يصدق عليه الآخر، كالإنسان والناطق،  
وبينهما عموم وخصوص مطلق إن صدق أحدهما  
على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس،  
كالحيوان والإنسان، وبينهما عموم وخصوص من  
وجه إن صدق كل منهما على بعض ما صدق عليه  
الآخر فقط، كالحيوان والأبيض ومتباينان إن  
لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه  
الآخر، كالإنسان والفرس).

الشرح:

إذا سببا كليين أحدهما إلى الآخر من حيث ما يصدق عليه كل منهما،  
وجدنا الأمر لا يخلو عن نسب أربع:

١- التاوي.

٢- العموم والخصوص المطلق.

٣- العموم والخصوص الوجهي (من وجه).

٤- التباين.

وذلك لأن الكلين: إما أن يتصادقا معاً، أي يصدق كل منهما على كل

ما يصدق عليه الآخر، نحو الإنسان والناطق، فإن كل إنسان ناطق، وكل ناطق إنسان، فالكليان حيثند متساويان

وإما أن يصدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس، كالحيوان والإنسان. فإن كل إنسان حيوان، وليس كل حيوان إنسانا.

فالنسبة بينهما هي العموم والخصوص المطلق - فالحيوان أعم من الإنسان لشموله جميع أفراد الإنسان، والإنسان أحص منه لأنه مندرج فيه.

وإما أن يصدق كل منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر فقط، كالحيوان والأبيض. فإن بعض الحيوان أبيض، وبعض الأبيض حيوان،

والنسبة بينهما هي العموم والخصوص من وجه، لأن كل واحد منهما يشمل على بعض أفراد الآخر وعبره - فيكون أعم من الآخر والآخر أحص منه،

ومن وجهة أخرى ذلك الآخر هو أيضًا يشمل على بعض أفراد الأول وعبره، فيكون من هذه الجهة أعم من الأول والأول أحص منه، مثلاً إذا

لوحظ أن الخيول تشمل الحيوان الأبيض وغير الأبيض، كان بهذا الاعتبار أعم من الأبيض، وكان الأبيض أخص منه، وإن لوحظ أن الأبيض يشمل

الخيول الأبيض وعبره، كان الأبيض من هذه الجهة أعم من الخيول والخيول أخص منه، فكل منهما أعم من الآخر من وجه، وأخص منه من وجه آخر

وإما أن لا يصدق واحد من الكليين على شيء مما يصدق عليه الآخر، كالإنسان والفرس، إذ لا شيء من الإنسان فرس، ولا شيء من الفرس إنسان، فهما متبايان، هذه هي النسب بين أي كلي وآخر.

وأما إذا نسبت جرتيا إلى جرتي آخر، كان بينهما تمايز دائما، نحو محمد وعلي - لأن كلا منهما يتميز عن الآخر بعوارضه المشخصة له

وإذا نسبت جرتيا إلى كلي، فإن كان مندرجا تحته كان أحص منه، نحو محمد والإنسان، وإن كان غير مندرج تحته كان صايبا، نحو زيد والفرس

٢٩ - ونقيضا المتساويين متساويان، وإلا لصدق

أحدهما على ما كذب عليه الآخر، فيصدق أحد

المتساويين على ما كذب عليه الآخر (وهو محال).

ونقيض الأعم من شيء مطلقا أخص من نقيض الأخص مطلقا، لصدق نقيض الأخص على كل ما يصدق عليه نقيض الأعم من غير عكس، أما الأول: فلأنه لو لا ذلك لصدق عين الأخص على بعض ما صدق عليه نقيض الأعم، وذلك مستلزم لصدق الأخص بدون الأعم (وإنه محال).

وأما الثاني: فلأنه لو لا ذلك لصدق نقيض الأعم على كل ما يصدق عليه نقيض الأخص، وذلك مستلزم لصدق الأخص على كل الأعم (وهو محال).

والأعم من شيء من وجه ليس بين نقيضيهما عموم أصلا، لتحقق مثل هذا العموم بين الأعم مطلقا ونقيض الأخص، مع التباين الكلي بين نقيض الأعم مطلقا وعين الأخص.

ونقيضا المتباينين متباينان تباينا جزئيا لأنهما إن لم يصدقا معا أصلا على شيء، كاللاوجود واللاعدم، كان بينهما تباين كلي، وإن صدقا معا، كاللإنسان واللافرس، كان بينهما تباين جزئي - ضرورة صدق أحد المتباينين مع نقيض الآخر فقط، فالتباين الجزئي لازم جزما.

## الشرح:

ما سبق كان بياناً للسبب بين الكلبيين، وقد أراد المصنف أن يبين هنا السبب بين تقيضي كل كليين مما سبق، وهذه السبب أربع أيضاً، بياناها كالتالي:

أولاً إذا كان الكلبيان متساويين، كالإنسان والناطق، فقيضهما، وهما لا إنسان ولا ناطق، متساويان أيضاً، فالأفراد التي يصدق عليها لا إنسان هي بعينها الأفراد التي يصدق عليها لا ناطق، وبالعكس، ودليل ذلك أنه لو لم يصدق «لا ناطق» على كل أفراد «لا إنسان» لصدق على أفراد لا يصدق عليها «لا إنسان» فيكون «لا ناطق» صادق على إنسان - ويلزم من ذلك صدق أحد المتساويين وهو إنسان بدون مساويه الذي هو ناطق (وذلك محال).

ثانياً: إذا كان بين الكلبيين عموم وخصوص مطلق، كانت السبب بين تقيضهما هي العموم والخصوص أيضاً - ولكن يكون تقيض الأخص أعم من تقيض الأعم مطلقاً.

مثلاً: إذا كانت السبب بين الكلبيين حديد ومعدن، هي أن الحديد أخص من المعدن، والمعدن أعم منه مطلقاً - لزم أن تكون السبب بين تقيضهما (أي لا حديد ولا معدن) هي أيضاً العموم والخصوص المطلق لكن تقيض الأخص (وهو لا حديد) يكون أعم من تقيض الأعم (وهو لا معدن) - فإذا كانت في الأصلين تقول: كل حديد معدن، ولا عكس، فقل في التقيضين كل لا معدن هو لا حديد، ولا عكس.

ولما كان هذا القول يشتمل على دعويين. إحداهما: أن تقيض الأخص يصدق على كل ما يصدق عليه تقيض الأعم إذا الأول أعم من الثاني.

ثانيهما: أن تقيض الأعم لا يصدق على كل ما يصدق عليه تقيض الأخص، بل على بعضه فقط - أي ليس كل ما يصدق عليه تقيض الأخص يصدق عليه تقيض الأعم، أقول: لما كان الأمر كذلك، فقد أقام المصنف على

إثبات ذلك القول دليلين : أحدهما : لإثبات الدعوى الأولى ، والباقي لإثبات الدعوى الثانية .

أما الدليل على أن نقيض الأخص يصدق على كل ما يصدق عليه نقيض الأعم ، فهو : أنه لو لا ذلك لصدق عين الأخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الأعم ، وعلى ذلك يلزم أن يصدق الأخص بدون الأعم (وهو محال) .

مثلاً إذا قلنا إن «لا حديد لا يشمل جميع أفراد «لامعدن» فمعنى ذلك أن هناك شيء يسمى «لامعدن» ولا يسمى لا حديد بل هو حديد فيصدق الحديد (وهو عين الأخص) على ما لا يصدق عليه المعدن وهو الأعم وذلك محال

وأما الدليل على أن نقيض الأعم لا يصدق على كل ما يصدق عليه نقيض الأخص ، بل على بعضه - أنه لو لا ذلك لصدق نقيض الأعم على ما يصدق عليه نقيض الأخص ، وعلى ذلك التقدير يكون النقيضان متساويين إذ قد ثبت أن نقيض الأخص صادق على جميع ما يصدق عليه نقيض الأعم ، فهو كان (والحالة هذه) نقيض الأعم صادقاً على جميع ما يصدق عليه نقيض الأخص كان النقيضان متساويين متكون العيان أيضاً متساويين ، إذ قد نقرر أن نقيض المتساويين هما متساويان .

مثلاً . إذا كان كل لا حديد هو لامعدن - مع أن الواقع هو أن كل لا معدن هو لا حديد كان لامعدن ولا حديد متساويين ويلزم منه أن يكون حديد ومعدن متساويين أيضاً (وهو محال) ، بل المعدن أعم من الحديد ، فثبت إذا ، أن نقيض الأعم هو أخص من نقيض الأخص (وهو المطلوب) .

ثالثاً : - إذا كان بين الكلين عموم وخصوص من وجه كالحيوان والأيض (مثلاً) فالنسبة بين نقيضيهما هي : إما العموم والخصوص من وجه (كما بين لا حيوان ولا أبيض ، فإنهما يجتمعان في حجر أسود مثلاً ، وينفرد لا حيوان في حجر أبيض كما ينفرد لا أبيض في حيوان أسود) .

وإما التباين الكلي (كما بين نقيض حيوان ولا إنسان، فإن أجب أن  
ولا اتساق بينهما عموم وخصوص من وجه، مع أن نقيضها أى لا حيوان  
والإنسان متباينان تبايناً كلياً، فلا يصدق الإنسان على شيء مما يصدق عليه  
لا حيوان ولا يصدق لا حيوان على شيء مما يصدق عليه إنسان.

معاً، يمكن أن يقال إن السمة بين نقيض الكلين الذين بينهما عموم  
وخصوص من وجه هي التباين الحرثي، فيشمل الحالتين الساقطتين، أى  
العموم من وجه، والتباين الكلي، وذلك لأن الكلين، أن لم يصدق شيء  
منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر، كان متباينين تبايناً كلياً. وإن صدق  
كل منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر دون بعض، كان بينهما تباين  
حرثي.

ويلاحظ أنه يصح أن يسمى التباين الكلي بالتباين الحرثي، لأنه متى  
ثبت البعد بين جميع أفراد الكلين فثبت البعد بين بعضهما أيضاً، وبذلك  
يصدق التباين الحرثي على التباين الكلي وعلى العموم من وجه.

ثم اعلّموا أن قول المصنف، والأعم من شيء من وجه ليس بين  
نقيضيهما عموم أصلاً معاً، أنه لا يلزم أن يكون بين نقيضيهما عموم أيضاً،  
بل قد يكون بينهما عموم، وكثيراً ما لا يكون، فمراده هو، عدم لزوم العموم  
في جميع الصور، فلا ينافي حصوله في بعض الصور (كما بينا في المثالب  
المذكورة).

رابعاً إذا كان بين الكلين تباين كلي (كالإنسان والفرس) فالسمة بين  
نقيضيهما (أى بين لا إنسان ولا فرس) هي التباين الحرثي إما في صميم عموم  
من وجه، أو في ضمن تباين كلي.

مثلاً: الإنسان والفرس متباينان تبايناً كلياً، ونقيضاهما (أى لا إنسان  
ولا فرس) بينهما عموم من وجه - يصدقان على الجماد، وينفرد «لا إنسان»  
في الفرس كما ينفرد «لا فرس» في الإنسان.

أما الوجود والعدم «مثلاً» فهما متباينان تبايناً كلياً، مع أن نقيضيهما

أى «لا وجود» و «لا عدم» - متباين أيضاً تبايناً كلياً، فلا يصدق أحدهما على شيء ما يصدق عليه الآخر وإذا كان الأمر كذلك، صبح قولنا «إن بين النقيضين سائناً جزئياً، إذ قد علمتم أن التباين الجزئى يشمل التباين الكلى والعموم من وجه.

والخلاصة أن نقيضى المتساويين متساويان، ونقيض الأعم من وجه قد يكون بينهما من عموم من وجه أيضاً، وقد يكونان متباينين تبايناً كلياً، وكذلك الحكم فى نقيضى المتباين تبايناً كلياً، وينتهى بذلك المبحث الثالث

### أقسام الجزئى

٣٠- المبحث «الرابع» الجزئى كما يقال: على المعنى المذكور المسمى بالحقيقى، فكذلك يقال: على كل أخص تحت الأعم، ويسمى الجزئى الإضافى، وهو أعم من الأول - لأن كل جزئى حقيقى فهو جزئى إضافى دون العكس.

أما الأول فلاندراج كل شخص تحت الماهيات المعراة عن الشخصيات.

وأما الثانى فلجواز كون الجزئى الإضافى كلياً، وامتناع كون الجزئى الحقيقى كذلك».

الشرح:

اعلموا أن ما سبق فى بيان معنى الجزئى والكلى - من أن الأول يجمع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه، والثانى لا يجمع من الشركة فيه - كان بياناً للجزئى والكلى الحقيقين، ولكن هناك إطلاق آخر للكلى والجزئى بالمعنى



## الإضافي.

فأخيراً الإضافي هو الأحص من حيث اندراجته تحت الأعم، وعلى ذلك يكون الكلي الإضافي هو الأعم من حيث صدقه على الأحص.

مثلاً إذا قاربت بين إنسان وحيوان، كان الإنسان جرئياً بالإضافة إلى الحيوان (لأنه مدرج تحته) وكان الحيوان كلياً بالإضافة إلى الإنسان (لأنه صادق عليه، وعلى العكس مثلاً) ومن جهة أخرى: إذا قاربت بين الحيوان والجسم النامي، كان الحيوان جرئياً بالإضافة إلى الجسم النامي (لاندراجته تحته) والجسم النامي كلياً بالإضافة إلى الحيوان (لصدقه عليه، وعلى البات)

ثم إن السمة بين الحرثي الحقيقي والإضافي، هي أن الثاني أعم من الأول، أي أن كل جرثي حقيقي هو جرثي إضافي ولا عكس

أما الآن فلأن الحرثي الحقيقي هو المحصر، وهو مدرج تحت ماهيته المجردة عن الشخصيات، فيكون (من حيث هو مدرج تحت كلي (جرثياً إضافياً))<sup>(١٤)</sup>

وأما الثاني، فلجوار أن يكون الحرثي الإضافي كلب - كإنسان بالإضافة إلى الحيوان، مع امتناع أن يكون الحرثي الحقيقي كلب - وعلى ذلك يكون الحرثي الإضافي أعم من الحقيقي

أما السمة بين الكلي الإضافي والكلي الحقيقي فهو عكس السمة بين

(١٤) وقد يذكر الشارح «القطب» أمراً خاصاً على ذلك التوجيه، هذا أنه «هذا مقرر واجب الوجود، فإنه شخص معين ويمسح أن يكون له ماهية كلية، وإلا فهو إن كان مجرد تلك الماهية الكلية، يلزم أن يكون أمر واحد كلياً وجرثياً - وهو محال - وإن كان تلك الماهية مع شيء آخر، يلزم أن يكون واجب الوجود معروضاً للشخص - لما تقرر في الحكمة من أن شخص واجب الوجود (فيه) ش القطب من ٢١٦ من مجموعة حواشي التسمية

ومؤله «أن القول بأن كل حرثي حقيقي هو جرثي إضافي ليس بصواب دائماً، لأنه مفروض واجب الوجود

هذا، وقد يقال إن غاية هذا الاعتراض أن تكون ذات واجب الوجود مشتق من قولهم: إن كل جرثي حقيقي هو جرثي إضافي»، ولا مانع منه

ح. ١٠. ان الكسب الحقيقي أعم من الإضافي، فكل كسب إضافي هو كسب حقيقي - وبالعكس، ويتبين لكم ذلك إذا لاحظتم ما ذكرناه انما من " من كسب ما لا يرد له في الخارج، فهو - عقلا - صادق على كثيرين، اما خارج فلا يدرج تحته جرثى، وبذلك يكون الكسب الحقيقي أعم من الإضافي

تنبيه:

يذكر الشارح القطب أن في تعريف المصنف للجرثى الإضافي بقوله كل أحص تحت الأعم " نظر من وجهين - أحدهما: أن لفظة (كل) للأفراد والتعريف بالأفراد غير جائز.

والثاني: أنه عرف أحد المتضامنين بالآخر حيث قال: (أحص تحت الأعم)، لأن عموم الشيء يكون بالإضافة إلى الخاص، كما أن خصوص الشيء إنما هو بالإضافة إلى العام - ولا يجوز ذلك في التعاريف، لأن أحد المتضامنين لا يتعقل بدون الآخر، فيلزم الدور.

فكان الأولى أن يقول المصنف في تعريف الجرثى الإضافي: (هو الأخص من شيء).

### النوع الحقيقي والإضافي

٣١- المبحث (الخامس: النوع - كما يقال: على ما ذكرناه، ويقال له: النوع الحقيقي، فكذلك يقال: على كل ماهية يقال عليها، وعلى غيرها الجنس في جواب (ما هو؟) قولاً أولياً، ويسمى النوع الإضافي).

الشرح:

كما أن الجرثى يقال: بالاشتراك على الحقيقي والإضافي، فكذلك النوع يقال بالاشتراك على معينين: أحدهما حقيقي (وقد سبق بيانه).

والثاني : إصافى (وهو كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما قولاً أولياً).

وذلك كالإنسان ، فإنه نوع إصافى إذا قيس إلى الحيوان ، لأن الحيوان جنس يقال على الإنسان والفرس في جواب (ما هو؟ قولاً أولياً) أى من غير واسطة).

وكذلك الحيوان نوع إصافى بالسة للجسم النامي ، والجسم النامي نوع إصافى بالسة إلى الجسم المطلق . وهكذا.

فالكلية الذى فوقه مباشرة جنس يسمى بالقياس إلى ذلك الجنس نوعاً إضافياً ، لأن نوعيته إنما هي بحسب إصافته إلى ما فوقه

أما التعريف ، وبيان محترراته ، فكما بلى أولاً لا بد من ترك لفظ (كل) لأنها للأفراد ، ولا يجوز ذكر الأفراد في التعريفات كما يباه في تعريف الخنزير الإصافى .

ثانياً : كان الأولى أن يذكر المصنف بدل لفظ (ماهية) كلمة (كلية) لأنه جنس لسائر الكليات ، ولا تتم تعريفاتها إلا به . وإن كان كلمة (الماهية) تدل على علماء المطلق على الكلية ، لكن دلالتها عليه بالالتزام لا بالمطابقة - ودلالة الالتزام مهجورة في التعاريف .

أما محتررات التعريف : فلفظ (الماهية) كالجنس ، وقوله (في جواب ما هو؟) يجرح الفصل ، والخاصة ، والعرض العام ، كما يخرج به الجنس الأعلى - لأن الجنس لا يقال عليها في جواب (ما هو؟) ، والمراد بقوله (قولاً أولياً ، أى من غير واسطة بحيث يكون الجنس فوقه مباشرة

ولتوضيح ذلك أقول : إن سلسلة الكليات تنتهى برولا بالأشخاص ، كمحمد مثلاً ، وليس الشخص إلا نوعاً مقيداً بالمشخصات ، وفوق الأشخاص الأصناف ، كالمصري ، والعربي ، والرومى بالنسبة إلى الإنسان ، وليست الأصناف إلا أنواعاً مقيدة بصفات عرضية كلية ، وفوق الأصناف النوع كالإنسان ، وفوق الأنواع الجنس كالحيوان .

ثم إن كل كنى يمكن أن يقال على ما تحته إما مباشرة، كما يقال الحيوان على الإنسان، والإنسان على المصرى، والمصرى على زيد من المصريين.  
وإما بواسطة، كما يقال: الحيوان على الأشخاص، مثل قولك: زيد حيوان، وعلى الأصناف مثل قولك: التركى حيوان.  
إذا تقرر ذلك، فاعلموا أن قول المصنف فى تعريف النوع الإضافى (يقال عليه الجنس قولاً أولياً) يريد به إحراج الصف - كالمصرى والتركى من تعريف النوع الإضافى - فإن الصف وإن كان كلياً يقال عليه وعلى غيره الجنس فى جواب (ما هو)، حتى إذا قيل: المصرى والأسد ما هما؟ كان الجواب أنهما حيوان، إلا أن قول الجنس على الصف ليس قولاً أولياً، بل إنما يقال عليه بواسطة أن الجنس مقول على نوعه.  
وختلاصة الكلام: أن النوع الإضافى (هو) الكلى الذى يقال عليه الجنس مباشرة من غير واسطة، كالإنسان والحيوان) - فلا يصدق على الصنف أنه نوع إضافى.

### مراتب النوع الإضافى

٣٢- ومراتبه أربع. لأنه إما أعم الأنواع وهو النوع العالى: كالجسم، أو أحصها، وهو النوع السافل: كالإنسان ويسمى نوع الأنواع، أو أعم من السافل وأخص من العالى، وهو النوع المتوسط، كالحيوان والجسم النامى، أو مباين للكل، وهو النوع المفرد كالعقل إن قلنا: إن الجوهر جنس له).

الشرح

قد علم من تعريف النوع الإضافى أنه يصدق على النوع الحقيقى كالإنسان، وعلى الجنس كالحيوان، والجسم النامى، والجسم - فإنها أنواع من حيث إن فوق كل منها جسا يقال عليها

ولا يصدق على الجوهر أنه نوع إضافي، لأنه أعلى الأجناس - فليس فوقه جنس يقال عليه.

إذا تقرر ذلك فاقول: إن الماطقة قد جعلوا النوع الإضافي مراتب أربع ١ - النوع العالي (وهو أعم الأنواع) كالجسم، فإنه أعم من الجسم البشري، ومن الحيوان، والإنسان، ومن ثم هو فوق جميع الأنواع، وليس فوقه نوع، بل فوقه الجوهر الذي هو أعم الأجناس.

٢ - النوع المتوسط (وهو ما كان أعم من بعض الأنواع وأخص من بعض) كالجسم البشري، فإنه أخص من الجسم المطلق، وأعم من الحيوان، والحيوان، فإنه أخص من الجسم البشري وأعم من الإنسان.

٣ - النوع السافل (وهو ما كان أخص من سائر الأنواع) كالإنسان، فإنه أخص من الحيوان.

٤ - النوع المفرد: وهو ما كان مبيها لكل الأنواع) وليس له مثال محقق، وقد يمثلون له بالعقل إن اعتبر الجوهر جنس له.

والمراد بالعقل في المثال المذكور المفهوم الكلي الصادق على آحاد العقول العشرة وذلك أن الفلاسفة الملاحدة قالوا: إن الله تعالى وتقدس قد صدر عنه بطريق الإيحاء والعلية العقل الأول، وهو جوهر مجرد عن المادة، ثم صدر عن العقل الأول عقل ثان، وعن الثاني صدر عقل ثالث، وعنه صدر عقل رابع، وهكذا إلى العقل العاشر. على ما هو مذكور بالتفصيل في موضعه.

وبيان التمثيل بالعقل للنوع المفرد: هو أننا إذا اعتبرنا أن كل واحد من تلك العقول العشرة فرد معين وكلها تتدرج تحت مفهوم واحد هو العقل الكلي، فيكون العقل ماء على ذلك كلبا مقولا على كثيرين متعقبن بالحقائق في جواب ما هو، فهو إذا نوع، وليس فوقه نوع ولا تحته نوع، لأن ما تحته هي آحاد العقول، وهي جزئيات حقيقية، ثم إن الجوهر (وهو الجسم العالي) يقال: عليه وعلى الجسم قولاً أولياً.

وبهذا الاعتبار يكون العقل نوعاً مفرداً، وسيأتى أنه يمكن أن يمثل بالعقل أيضاً للجسم المفرد (لكن باعتبار أن الجوهر ليس حساً له بل من موارصه) كما سيقفه لكم في موضعه بعد قليل، إن شاء الله تعالى.

تنبيهان

الأول: أن المراتب إنما تكون للسوع الإصامى لا الحقيقى، وإلا لزم أن يكون نوع حقيقى تحت نوع حقيقى، فيكون العالى نوعاً حقيقياً وجسماً معاً (ودلت محال لما تقرر من أن السوع الحقيقى يقال على جرئيات حقيقية، بخلاف الجنس).

الثانى: أن إدراج السوع المبين - المفرد - في ضمن مراتب الأنواع غير ظاهر لأنه لم يرتب مع غيره من الأنواع بحيث يكون فوق أو تحت نوع آخر هو ما بين لكل الأنواع كما عرّفتم.

وقد أجيب عن ذلك بأن الترتيب قد لوحظ في غير المبين وجوداً، فإن السوع العالى فوق المتوسط، والمتوسط فوق السافل. ولوحظ الترتيب في المبين عدماً، وكأنه ذكر تنميماً للأقسام.

### مراتب الجنس الإضافى

٣٣- «ومراتب الأجناس أيضاً هذه الأربع، لكن العالى كالجوهر في مراتب الأجناس يسمى جنس الأجناس، لا السافل، كالحيوان. ومثال المتوسط فيها الجسم النامى، ومثال المفرد العقل إن قلنا: الجوهر ليس بجنس له».

الشرح

للجنس أيضاً مراتب أربع: ١- فهلك الجنس العالى الذى هو أعم الأجناس، كالجوهر.

٢ - وهناك الجنس السافل الذي هو أحص الأجناس ، كالحيوان .

٣ - وأيضاً هناك الجنس المتوسط الذي هو أعم من بعض وأخص من بعض ، كالجنس المصدق ، والجنس الناصي

٤ - وهناك الجنس - مرد وهو المايين لساثر الأجناس ، وليس له مثال محقق - وقد مثلوا به بالعقل على تقدير أن الجوهر ليس حسا للعقل ، بل العقل حس ، على معنى أنه كلى مقول على كثيرين محتتمين بالحقائق هي حواب « ما هو » ، والكثيرون هم العقول العشرة أنواع له ، أى كلى لا يجمع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه ، عبر أن كل واحد من هذه الأنواع انحصر في فرد واحد كما في الشمس

وليس الجوهر حس له ، وبناء على ذلك المفروض يكون العقل حسا مفردا ، أى ليس موقه حس ، إذ قد فرضنا أن الجوهر ليس بجنس له ، وأيضاً ليس تحته حس ، إذ ما تحته هي العقول العشرة ، وهي أنواع انحصرت كل منها في فرد ، كما قررنا

والخلاصة: أن المنطقة لم لم يعثروا على مثال محقق لكل من النوع المفرد والجنس المفرد احتضروا لهم مثالا واحدا وهو العقل ، فافتراضوه أولا نوعا تحته أفراد العقول العشرة المتحدة في الحقيقة ، وجعلوا الجوهر جنسا له ، فكان على ذلك الافتراض مثالا للنوع المفرد ، ثم افترضوه ثانيا جنسا تحته أنواع العقول العشرة التي اعتبروها أنواعا انحصرت كل نوع في فرد واحد ، ولم يجعلوا الجوهر حسا له ، فكان بناء على ذلك التقدير - مثالا للجنس المفرد .

فبان (ظهر) أن التمثيل بالعقل في الموضعين مبنى على افتراضين محتتمين ، فلا يرد ما قيل من أن أحد التمثيلين ياقض الآخر - لأن العقل إن كان حسا يكون صادقا على أنواع ، فلا يكون نوعا مفردا ، وإن كان نوعا يكون مدرجا تحت جنس ، فلا يكون حسا مفردا .

ثم إن العالى في باب الأجناس يسمى جنس الأجناس ، والسافل هي

باب الأنواع يسمى نوع الأنواع .  
وتعليل ذلك أن حسيبة الجنس إنما تكون بالنسبة إلى ما تحته، وعلى  
هذا، فحس الأحاس هو ما كان فوق سائر الأجاس .  
أما نوعية النوع فهي بالنسبة إلى ما فوقه وعلى هذا موع الأنواع . هو  
ما كان تحت جميع الأنواع .

٣٤- فالنوع الإضافى موجود بدون الحقيقى  
كالأنواع المتوسطة، والحقيقى موجود بدون  
الإضافى، كالحقائق البسيطة، فليس بينهما عموم  
وخصوص مطلق، بل كل منهما أعم من الآخر من  
وجه لصدقهما على النوع السافل .

الشرح:

لما كان النوع معين . حقيقى، وإضافى - ناسب أن يبين الة بهما،  
فذكر أن بهما عموما وخصوصا من وجه . يجتمعان فى النوع السافل،  
كالإنسان فهو نوع حقيقى لأنه مقول على جزئيات حقيقية، وهو أيضا نوع  
إضافى لاندراجة تحت جنس .

ويوجد الإضافى بدون الحقيقى فى الأنواع المتوسطة، كالحيوان والجسم  
النامى وهى النوع العالى كالجسم المطلق .

ويوجد الحقيقى بدون الإضافى فى الحقائق البسيطة، أى التى لا تركيب  
فيها كالنقطة، والوحدة، والنفس، والعقل، فإنها أنواع حقيقية وليست  
إضافية، إذ لا جس لها لأن الفرص أنها بسيطة لا جزء لها .

هذا، وقد قال المتقدمون من الماطقة إن بين النوع الحقيقى والإضافى  
عموما وخصوصا مطلقا، وإن الإضافى هو الأعم يجتمعان فى النوع  
السافل، كالإنسان، وينعرد الإضافى فى النوع العالى والمتوسط، ولا ينعرد  
الحقيقى فى شىء .



وكأنهم لا يعلمون سيطرة العقل والنفس ، بناء على أن الجوهر حسن  
لهما ، ولا يعلمون سيطرة النقطة والوحدة بناء على أنهما أعراض وأن  
العرض جنس لهما .

ولكن المصنف ردد على المدعى بقوله : فليس بينهما عموم وخصوص  
مطلق ، بل كل منهما أعم من الآخر من وجه

ويلاحظ أن المصنف ردد دعواهم بنفي دعوى أعم من دعواهم ، فإنه نفي  
أن يكون بينهما عموم وخصوص مطلق على أي صورة ، أي سواء كان الأعم  
هو الإصافي أو الحقيقي . وفي صيغة هذا المسألة : لأن من نفي الأعم نفي  
للاخص وزيادة

٣٥ - « وجزء المقول في جواب ما هو إن كان مذكوراً  
بالمطابقة يسمى واقعاً في طريق ما هو ، كالحيوان  
والناطق بالنسبة إلى الحيوان الناطق المقول في جواب  
السؤال بما هو عن الإنسان ، وإن كان مذكوراً  
بالتضمن يسمى داخلاً في جواب ما هو كالجسم ،  
والنامي ، والحساس ، والمتحرك بالإرادة الدال عليها  
الحيوان بالتضمن » .

الشرح :

إذا سئل عن شيء بما هو ، فلا بد أن يجاب بما يدل على تمام حقيقة هذا  
الشيء بالمطابقة - أي لا بد أن يكون اللفظ الدال مظهراً للحقيقة المسئول عنها  
بحيث تكون تلك الحقيقة تمام معنى ذلك اللفظ ، كما إذا سئل عن الإنسان بما  
هو ، وأجيب بأنه حيوان ناطق - فإن الحيوان الناطق دال على ماهية الإنسان  
بمطابقة .

أما جزء الحقيقة المسئول عنها : فقد يذكر بلفظ يدل عليه بالمطابقة فيسمى  
واقعاً في طريق ما هو ، كالحيوان ، والناطق ، فإن معنى "الحيوان" جزء من

مجموع معنى الحيوان الناطق ، وقد دل عليه لفظ الحيوان بالمصادفة  
وقد يذكر الجزء في الجواب بلفظ يدل عليه بالتخصيص ، فيسمى داخلًا في  
جواب ما هو ، كمفهوم الجسم ، ومفهوم النامي ، والاحساس ، والمتحرك  
بالإرادة الدال عليها لفظ "الحيوان" بالتخصيص

وإنما سمي الجزء المدلول عليه بالمطابقة واقع في طريق ما هو ؛ لأن  
جواب ما هو ، هو الطريق الموصل إلى ما هو ، وذلك الجزء واقع فيه ، فهو  
واقع في طريق ما هو . وسمى الجزء المدلول عليه بالتخصيص داخلًا في جواب  
ما هو ؛ لأن الجواب قد تضمنه - وعلى كل فهو تسمية اصطلاحية ،  
ولا مشاحة في الاصطلاح .

ولا يجوز اصطلاحًا أن يذكر في جواب ما هو لفظ يدل على الماهية  
المؤول عنها ، أو على جزئها بالانتماء

٣٦- «والجنس العالي جاز أن يكون له فصل يقومه ،  
لجواز تركيبه من أمرين متساويين أو أمور متساوية ،  
ويجب أن يكون له فصل يقسمه . والنوع السافل  
يجب أن يكون له فصل يقومه ويمتنع أن يكون له  
فصل يقسمه ، والمتوسطات يجب أن يكون لها  
فصول تقسمها وفصول تقومها ، وكل فصل يقوم  
العالي فهو يقوم السافل من غير عكس كلي ، وكل  
فصل يقسم السافل فهو يقسم العالي من غير  
عكس .»

الشرح

وقد علمتم سابقًا أن المعصل هو : «جزء الماهية الذي يميز النوع عما  
يشاركه في جنس قريب أو بعيد ، أو يميز الماهية عن المشاركات في الوجود عند  
التأخيرين ، دالم يكن لها جنس - وساء على ذلك يكون المعصل مقومًا

للمهية، أى جزءا منها داخلا فى قوامها، كالناطق للإنسان، والناطق  
للعرس، والحساس للحيوان، هذا إذا سب الفصل إلى النوع الذى يميزه عن  
غيره.

وقد سب الفصل إلى الجنس الذى يميز عنه النوع، كما إذا سب  
الناطق إلى الحيوان، وفى هذه الحال لا يقال للفصل إنه يقوم لذلك الجنس،  
فإن الناطق مثلا ليس جزءا للحيوان، ولكن يقال له، إنه فصل مقسم، أى  
محصل لقسم من أقسام ذلك الجنس، ذلك إذا ضمنت الناطق إلى الحيوان  
فحصل لك قسم من أقسام الحيوان، هو الإنسان، وكذلك بواسطة الناطق قد  
جمعت الحيوان قسمين: ناطق، وغير ناطق.

إذا فصل له نسبة إلى نوعه، ونسبة إلى جنس ذلك النوع، وهو  
باعتبار النسبة الأولى مقوم أى جزء. وباعتبار النسبة الثانية مقسم.  
إذا تقرر ذلك، فأقول: الجنس الأعلى (كالجواهر) يجب أن يكون له  
فصل يفسمه؛ لوجوب أن يكون تحته أنواع، وفصول الأنواع بالقياس إلى  
الجنس مقسمات له.

وكذلك يجوز أن يكون للجنس العالى فصل يقومه لحواز أن يتركب من  
أمريين متساويين أو من أمور مساوية، فيكون كل منها فصلا مقوما ومميزا له  
عن المشاركات فى الوجود، هذا على رأى المتأخرين.

وقد خالف فى ذلك المتقدمون بناء على أن كل ماهية لها فصل لا بد أن  
يكون لها جنس، فلو كان للجنس العالى فصل مقوم لزم عند المتقدمين أن  
يكون فوقه جنس، والمفروض أنه أعلى الأجاس.

فإن قلت: إذا لم يكن للجنس العالى فصل مقوم ولا جنس، فمن أى  
شئ يتركب عند المتقدمين؟

قلت: الظاهر أنهم يقولون بساطته وعدم تركبه.

والنوع السافل يجب أن يكون له فصل يقومه، لوجوب اندراجة تحت  
جنس، فماله جنس يجب أن يكون له فصل يميزه عن مشاركاته فى ذلك

الحسن

و يمتنع أن يكون نسوع السافل فصل نفسه، وإلا لزم أن يكون تحته  
نوع، فلا يكون سافلا

و لتوسطت سواء كانت أحاسا أو أنواعا بحيث أن يكون لها فصول  
تقومها، وفصول تقسمها، لأن فوقها أحاسا هي أحرأ لما تحتها، وحرأ آخرأ  
حرأ، ولأن تحتها أنواعا، وفصول الأنواع مقسمات لما فوقها  
ثم إن كل فصل يقوم العالى فهو مقوم للسافل، لأن نفس العالى جزء  
للسافل (كما مر مراراً)، فمصله حرأ لما تحته أيضاً، ولا يعكس ذلك عكسا  
كليا، أى ليس كل فصل مقوم للسافل يقوم العالى، لأن السافل ليس جزءا  
للعالى، فمصله المير الخاص به ليس بجزء لما فوقه، ولكن الأمر بالعكس هو  
لعصل المقسم، أعنى أن كل فصل يقسم السافل فهو مقسم للعالى؛ لأن  
نفس السافل قسم من العالى فقسمه هو قسم من العالى - لأن قسم القسم  
قسم، وليس كل ما يقسم العالى يقسم السافل، وذلك ظاهر  
وها يتم الكلام عن الكلى والحرثى والمباحث المتعلقة بهما.

### الفصل الرابع فى القول الشارح

٣٧- «الفصل الرابع فى التعريفات. المعروف للشيء  
هو: الذى يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء، أو  
امتنيازه عن كل ما عداه، وهو لا يجوز أن يكون  
نفس الماهية لأن المعروف معلوم قبل المعروف، والشيء  
لا يعلم قبل نفسه، ولا أعم، لقصوره عن إفادة  
التعريف، ولا أخص، لكونه أخفى - فهو مساو لها  
فى العموم والخصوص».

الشرح

فلا فيما سبق إن المرص من علم المطلق الوصول إلى المجهولات

التصورية والتصديقية، وأنه يواصل إلى الأولى تصورات معلومة - حرت عادة القوم أن يطلقوا عليها اسم القول الشارح أو المعرف (بالكسر)، أو التعرف، ولقول الشارح مادي يتوقف عليها، وهي انكسارات ومباحثها ولما فرغ المصنف من تلك المادي، شرع في المقصد - فتكلم عن معنى المعرف، أي القول الشارح، وعن شرطه، ومحترراته، وأقسامه.

وبحق تدبعه في شرحنا فنقول إذا كان شيء مجهولاً لأحد، وأردنا أن نعرفه له، فإما أن يأتي بأمر معلوم لذلك الشخص نستلزم معرفته معرفة ذلك الشيء، وإما أن يأتي بأمر معلوم له نستلزم معرفته امتياز ذلك الشيء عن جميع ما عداه.

### تعريف القول الشارح. (المعرف)

المعرف لشيء، إذا هو الذي يستلزم تصوره تصور حقيقة ذلك الشيء، أو امتثاله عن كل ما عداه - والأول يسمى حداً تاماً نحو الحيوان الباطن في تعريف الإنسان، فإن من تصور الحيوان وتصور الباطن، ورتبهما بوصف لحس وهو الحيوان أولاً، ثم الفصل وهو الباطن ثانياً، وتصور هذا المركب (الحيوان الباطن) يحصل له بمجرد ذلك التصور تصور الإنسان بكنهه حقيقته.

وأما الثاني وهو ما يستلزم تصوره امتياز الشيء عن جميع ما عداه، ولا يستلزم تصوره تصور الشيء - فهو إما حد ناقص وإما رسم (كم سوضحه عند تقسيم المعرف) ثم إن المعرف للشيء، لا بد أن يكون مساوياً له في العموم والخصوص، ولا يجوز أن يكون نفس المعرف (بالفتح) لوجوب أن يكون التعريف معلوماً قبل الماهية التي يعرفها، والشيء لا يعلم قبل نفسه.

وكذلك لا يجوز أن يكون التعريف أعم من المعرف؛ لأن الأعم من شيء قاصر عن إعادة حقيقته، وعن امتثاله عن جميع ما عداه، وأيضاً

هو محور أن يكون أحسن منه ، لأن الأحسن من شيء هو أحسن منه ؛ لو حود  
قد منه لم يوجد في العام وكان بسبه أحسن ، وما يكون قيوده أكثر يكون  
أحسن ، فلا يصلح معرف ؛ لأن التعريف يجب أن يكون أجلى وأظهر من  
المعرف

وإذا لم يصلح للتعريف الأعم والأحسن ، فلا يصلح المساوئ من باب  
أولئ ، فوجب أن يكون التعريف مساويا للمعرف في العموم والخصوص .

هذا وللقوم في إفادة ذلك المعنى عبارتان ١ - يجب أن يكون  
التعريف جامعا ومابعا ٢ - يجب أن يكون التعريف مطردا وممكنا

وهتان عبارتان مؤداهما واحد ، وهو ما أمادته عبارة المصنف من  
وحيث كون المعروف (بالكسر مساويا للمعرف) (بالفتح)

وبيان ذلك أن معنى كون التعريف جامعا أنه شامل لكل أفراد المعروف  
بحيث لا يصدق المعروف على شيء إلا وقد صدق عليه التعريف  
ومعنى كونه مابعا أنه لا يدخل فيه ما ليس من أفراد المعروف ، وهذا هو  
معنى التساوي في الصدق بين التعريف والمعرف .

ومعنى الاطراد . التلارم في الثبوت ، بحيث يكون كلما صدق عليه  
التعريف صدق عليه المعروف - وذلك عين كونه مابعا ، إذ لو صدق التعريف  
على شيء ولم يصدق معه المعروف ، فقد دخل في التعريف ما ليس من أفراد  
المعرف ، فلا يكون مابعا .

ومعنى الانعكاس . التلارم في الانتفاء بحيث يكون كلما انتهى  
التعريف انتهى المعروف - وذلك هو عين كون التعريف جامعا ، فإنه لو انتهى  
التعريف في فرد يصدق عليه المعروف ، فقد خرج من أفراد الماهية المعرفة فرد  
لم يشمله التعريف ، فلا يكون التعريف جامعا

والخلاصة : أنه يجب أن يكون التعريف بحيث كلما وجد وجد الشيء  
المعرف وكلما لم يوجد التعريف في شيء لم يوجد المعروف فيه - ولك أن  
تسمى هذا الشرط : " مساواة التعريف للمعرف في الصدق " أو تسميه ،

جمعاً ومعدناً أو . «اطراداً وانعكاساً»

مثلاً إذا عرفت المعدن بأنه جسم يتمدد بالحرارة قيل : إن هذا التعريف مساوٍ للمعدن - لأنه كلما وجد الامتداد بالحرارة في شيء كان معدناً ، وكلما وجد المعدن في شيء صدق فيه هذا التعريف  
كما يقال إنه تعريف جامع أو معكس لشموله جميع أنواع المعدن ، ولأنه إذا انتهى ، انتهى المعدن كذلك هو مانع مطرد ، لأنه لا يدخل فيه ما ليس بمعدن ، وكلما وجد تحقق المعدن .

أما لو قيل في تعريف المعدن مثلاً هو جسم غير نام ، كان تعريفاً غير مساوٍ للمعدن ، بل هو أعم لصدقه على الحجر ، حيث لا يصدق المعدن عليه ، ويقال إنه تعريف غير مانع أو غير مطرد  
ولو قيل في تعريف المعدن : إنه جسم يتمدد بالحرارة قابل للصدأ ، كان تعريفاً غير مساوٍ أيضاً ، لكونه أحص من المعدن ، وكان أيضاً غير جامع أو غير معكس .

٣٨- «ويسمى حداً تاماً إن كان بالجنس والفصل القريبين ، وحداً ناقصاً إن كان بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد ، ورسمياً تاماً إن كان بالجنس القريب والخاصة ، ورسمياً ناقصاً إن كان بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد» .

الشرح :

أقسام التعريف : وهي أربعة : الأول : الحد التام : وهو ما كان بالجنس القريب والفصل القريب ، كتعريف الإنسان بالحيوان الساطق ، وتعريف العرس بالحيوان العماهل ، والمعدن بالجسم المتمدد بالحرارة ، والمثلث بالسطح المسوي المحيط بثلاثة خطوط مستقيمة متقاطعة .

الثنى : الحد الناقص ، ويكون بالفصل القريب وحده ، كتعريف

للإنسان بالناطق، والعرض بالصاهل، والمعدن بالمتعدد بالخرافة، والمثلث  
بالمحاط بثلاثة خطوط مستقيمة متقاطعة، أو يكون بمصلب السب، الحسن  
المتعبد، نحو تعريف الإنسان بالحسم الناطق، والعرض بالحسم الصاهل،  
والمعدن بالخوهر الممتد بالحرارة والمثلث بالشكل المحاط بالـ

والتعريف بالحد كلاهما (التم والناقص) أصعب أنواع التعريف، لأن  
المبهر من المصل (الذي هو من ذاتيات الماهية) وبين الخاصة (التي هي من  
العوارض) عسير في أكثر الأميائه، كما أن الاشتباه واقع بين الحسن والعرض  
العام.

وسمى التعريف بالذاتيات حداً لأن الحد في لغة هو المجمع، ولما كان  
حد مسجلاً على الذاتيات، كان مأمراً من دعوى الأعيان الأحيية فيه  
وسمى الأول تاماً لاستتماله على جميع الذاتيات، والثاني ناقصاً  
لخروج بعض الذاتيات عنه.

الثالث (من أنواع التعريف) الرسم التام، ويكون بالحسن القريب  
والخاصة، نحو الإنسان حيوان صاحبك، والمثلث سطح مستو ذو ثلاث زوايا  
داخلة.

الرابع الرسم الناقص ويكون بالخاصة وحده، نحو الإنسان هو  
الصاحبك، والمثلث هو زوايا ثلاث داخلة، أو بالخاصة والحسن المتعبد، نحو  
الإنسان حسم صاحبك، والمثلث شكل ذو ثلاث زوايا داخلة.

وسمى التعريف المشتغل على الخاصة «رسماً» لأن رسم الدار أثرها  
والخاصة من العوارض اللارمة للماهية فكأن من أثر الماهية.

وكان الأول تاماً لمسايقته الحد التام في ذكر الحسن القريب فيه، والثاني  
ناقصاً لحدف بعض أحرار الرسم التام منه.



فيه

رب قائل بقول . هل يجوز التعريف بالعرض لعدم مع الفصل أو الخاصة ، أو بفصل مع الخاصة ، أو لا يجوز ؟

قيل لا يجوز ؛ لأن العرض من التعريف إما التمييز ، أو الإطلاح على الذاتيات ، والعرض العام لا يعيد شيئاً من ذلك ، فلا فائدة من ذكره في التعريف .

وأما التعريف بالفصل والخاصة فلأن الفصل يعيد التمييز والإطلاح على الذاتيات ، فلا فائدة في ذكر الخاصة معه .

وقيل يجوز التعريف بالعرض العام مع الفصل أو الخاصة ، لأنه يعيد تمييزاً في الجملة ، ويسمى حداً ناقصاً إن كان مع الفصل ، ورسمًا ناقصاً . إن كان مع الخاصة ، وأيضاً قيل يصح التعريف بالفصل مع الخاصة ، إذ قد يكون هناك عرض في ذكر بعض الأوصاف العارضة للماهية ، وهذه لأبواب من المعرفات على هذا الرأي الأخير أكمل من التعريف بالفصل وحده ، أو بالخاصة وحدها .

### الأمر الذي يجب الاحتراز عنها في التعريف

٣٩- ويجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة ، كتعريف الحركة بما ليس بسكون ، والزوج بما ليس بفرد ، وعن تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به ، سواء كان بمرتبة واحدة ، كما يقال : الكيفية ما به تقع المشابهة ، ثم يقال : المشابهة اتفاق في الكيفية ، أو بمراتب ، كما يقال : الاثنان زوج أول ، ثم يقال الزوج الأول هو المقسم عتساويين ، ثم يقال : المتساويان هما الشئان اللذان

لا يفصل أحدهما على الآخر، ثم يقال : الشيطان  
هما الاثنان، ويجب أن يحترر عن استعمال ألماظ  
عربية وحشية غير ظاهرة الدلالة بالقياس إلى  
السامع لكونه مفوتاً للعرض .

الشرح.

يجب أن يراعى في التعريف أن يكون أوضح من المعروف، وإلا لا يتم  
العرض المقصود منه، ومن ثم يجب أن ينحى فيه ما يخل بهذا العرض  
والعيوب التي لا بد من حلها في التعريف منها . إما عيوب معنوية، أو  
لفظية، فمن العيوب المعنوية ١ - «تعريف الشيء بنفسه، كتعريف الحركة  
بأنها نقل من مكان إلى مكان .

٢ - ومنها تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة، كتعريف الحركة  
بما ليس بسكون، فمن الحركة والسكون كلاهما في مرتبة واحدة من حيث  
المعرفة والجهالة فمن عرف الحركة عرف السكون وبالعكس، ومن جهل  
السكون جهل الحركة، وبالعكس، فهما يعلمان معا ويجهلان معا  
والتعريف يجب أن يكون أقدم معرفة من المعروف، لأنه علة للعلم بالمعرف  
والعلة مقدمة على المعلول حتماً .

ومن هذا الباب أيضاً تعريف الإنسان بأنه حيوان بشري، فإنه يساوي  
الإنسان في الجهالة والمعرفة .

٣ - ومنها أيضاً تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به، على معنى أن  
المعرف تتوقف معرفته على التعريف ويتوقف التعريف على المعارف، فيهرم  
الدور الباطل . . ثم إن التوقف إن كان بمرتبة واحدة يسمى دوراً صريحاً، وإن  
كان بمراتب يسمى دوراً مضمراً، ومثالها في المتن ظاهر، وإليك مثالين  
آخرين، فمثال الدور الصريح أن يعرف «الإنسان» بأنه «ابن آدم» ثم يقال :  
«ابن آدم هو الإنسان» . ومثال الدور المضمّر . «أن يعرف «المعدن» بأنه «جسم

صلب ثم يعرف الجسم الصلب بأنه «العابل للطرق»<sup>(١٥)</sup> ثم يعرف العابل للطرق بأنه «المعدن» ومن الدور أيضاً تعريف أحد المتضامين بالآخر، كتعريف الام بأنه ما كان له أب، والأب بأنه ما كان له ابن، وهذا يقال له الدور المعنى، وهذا جائز واقع.

### وأما العيوب اللفظية

١ - منها استعمال اللفظ غريبة غير ظاهرة المعنى بالسنة إلى السامع، نحو النار أسطقس فوق الأسطقسات.

٢ - ومنها استعمال المجاز، نحو الخير هو مادة الحياة، والصحة تاح فوق رؤوس الأصحاء لا يراه إلا المرضى، فإن الخير ليس بمادة حقيقة، وليست الصحة تاجاً.

٣ - ومنها أيضاً استعمال اللفظ المشترك - ولكن لا بأس من ذكر المجاز والمشارك إذا وجدت قرينة دالة على المراد.

وبذلك ينم الكلام عن القسم الأول من أقسام المطلق، وهو مباحث التصورات، وشرع بعون من الله تعالى في القسم الثاني من أقسام المطلق، وهو قسم التصديقات.

٤٠ - «المقالة الثانية: في القضايا وأحكامها، وفيها مقدمة، وثلاثة فصول، أما المقدمة: ففي تعريف القضية وأقسامها الأولية.

### المقدمة

القضية: قول يصح أن يقال لقائله: إنه صادق فيه أو كاذب، وهي حملية إن انحلت بطرفيها إلى مفردين كقولك: زيد عالم، وزيد ليس بعالم، وشرطية إن

(١٥) العرب بالمطرقة (المصحح)

## لم تنحل .

## الشرح

يعنى أن مقدمة هذه المقالة فى تعريف القصية تعريفا شاملا لسائر أقسامها، وهى بيان أقسامها الأولية التى هى أقسام لها من حيث هى، وليست أقساما لأقسامها، فإن أقسام الأقسام تأتى بعد المقدمة.

أما القصية فهى . «قول يصح أن يقال لقائله : إنه صادق فيه أو كاذب»، فـ «القول» جسد يشمل المركبات كلها - الثام منها والناقص - كما يشمل الأحبار والإنشاءات و «يصح أن يقال» إلخ، قيد خرج به ما عدا القصية<sup>(١٦)</sup>.

وهذا التعريف يعم القصايا المتلطف بها والمعقولة من غير تلطف، لأن القول (عند الماطقة) هو . المعلوم العقلى المركب، أو اللطف المركب بالاشتراك اللغوى، أو هو حقيقة فى الملفوظ ومجاور فى المعقول<sup>(١٧)</sup>.

والقصية عدهم عكس القول، إذ هى تقال على الخبر الملفوظ، والمعقول أى من غير تلطف، بالاشتراك اللغوى، أو هى حقيقة فى المعقول مجاز فى الملفوظ.

## ثم القصية تنقسم إلى نوعين : ١ - حملية ٢ - وشرطية

وقد ذكر الشارح القطب فى بيان الفرق بينهما ثلاثة تعريعات، واحتار

(١٦) أه رد الإسكندر على هذا التعريف أن القيد فيه ليس حاربا على آخر أى كونه القائل يصح أن يصح به أو صادق، أو أن كاذب، ليس من منطقات القول، ومن ثم عدل عنه البعض إلى تعريف آخر - هو «القصية قول يحصل الصدق والكذب» ولكن هذا التعريف الأخير يحتاج إلى أن يضاف إليه قيد آخر وهو كلمة (لذاته) أى ذات القول يحصل الصدق والكذب، مع صرف النظر عن قائله، وقد أورد على هذا التعريف الأخير أيضا أنه مشتمل على دور، لأن الصدق هو مطابقة ما فى الواقع، ولا شك أن الخبر يوافق القصية فهو نفس التعريف على المعروف وهو دور، فذهب - من الدواعى - بأن مفهوم الصدق والكذب مسمى، فلا يحتاج التعريف إلى معرفة، فكأن أحد أوجه التعريف الأول بأن صحة اتصاف القائل بالصدق والكذب يبرهنه بغير دور، بل من حيث هو مثل ذلك القول، فيكون من منطقات الخبر.

(١٧) اختلاف اصطلاح السجادة، فإن القول عدهم بعم الكلمة والكلام، وهى ألفاظ

مبا واحدا، ومذ<sup>(١٨)</sup> اثنين، ونحن نلخص لكم ما قاله، وربما حالفاه في الترتيب.

### التعريفات الثلاثة للقضية الحملية

١- فنقول: التعريف الأول: القضية إذا حملناها، أى فصلنا جريها وحذفنا ههما ما كان يربط أحدهما بالآخر. . فإن كان الطرفان بعد الانحلال مفردين فالقضية حملية، وإلا فشرطية.  
مثال الحملية: «العلم نور»، ومثال الشرطية: «كلما اتسع اطلاعك رادت معارفك - فالأولى: نحل إلى مفردين هما: (العلم نور)، أم الثانية فتحل إلى مركبين هما: (اتسع اطلاعك وزادت معارفك)، وعلى ذلك يتم الفرق بين الشرطية والحملية.

وينبغى أن يعلم أن المراد بالمفرد الذى تحل إليه الحملية ما يعبر عنه بالمفرد بالفعل أو بالقوة حتى يشمل التعريف مثل قولنا: «الورد الأحمر منظره جميل»، وقولنا: كل حديد معدن. نقيضه: بعض الحديد ليس بمعدن، فإن أمثال هذه القضايا حمليات لأنه يمكن أن يعبر عن طرفيها بمفردين، مثل هذا ذاك، أو الموضوع هو المحمول، بخلاف أطراف الشرطية.

ويمكن ما دام المراد بالمفرد المفرد بالفعل أو بالقوة، جاز أن يقال: إن الشرطية بعد الانحلال يمكن أن يعبر عن طرفيها أيضاً بمفردين، بأن يقال فيها مثلاً: «المقدم ملزم التالى، أو المقدم معاند للتالى» وبذلك يبطل هذا التعريف.

٢- التعريف الثانى القضية إما أن تحل إلى قضيتين أولاً، الأولى شرطية والثانية حملية.

وهذا ما سجد أيضاً من وجهين أولاً: يرد عليه الحمليات المركبة من قضيتين بحسب الطاهر، مثل قولنا: «العدل فضيلة قول صادق» فإن قولنا: «العدل فضيلة» وهو المحكوم عليه و «قول صادق» وهو المحكوم به قضيتان

(١٨) أى أسد المد والمحق إلى صاحب الاثنين (المصحح)

بحسب الظاهر، وإن أمكن أن يعبر عنهما بمفردين .  
فيقال - هذا اللفظ قول صدق مثلاً، فإن أجيب بأن أمثال هذه القضايا  
أطرافها معدان بالقوة - بخلاف الشرطية .

قلنا: وكذلك الشرطية بعد الانحلال يمكن أن يعبر عن طرفيها بمفردين  
كما سقت الإشارة إليه .

ثانياً: أنه يبيد أن الشرطية مؤلفة من قضيتين، والحقيقة أن أداة الشرط  
أخرجت طرفي الشرطية عن أن يكونا قضيتين، فإذا انحلت وجب أن يبقى  
الجزءان بدون حكم كما كانا، وإلا كالم محل القضية فقط، بل حللناها  
وردنا في أجزاءها الحكم .

٣- التعريف الثالث: - هو يقوم على حذف قيد الانحلال - هو:  
القضية إن كان طرفاها مفردين بالمحل أو بالقوة فهي حملية، وإلا فشرطية،  
وحيث أن الشرطية لا يمكن أن يعبر عن طرفيها بمفردين مادام التركيب مراعى  
فيها، وهو ظاهر

٤١- «الشرطية إما متصلة وهي التي حكم فيها  
بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير صدق قضية  
أخرى، كقولنا: إن كان هذا إنساناً فهو حيوان .  
وليس إن كان هذا إنساناً فهو جماد، وإما منفصلة  
وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين في  
الصدق والكذب معاً، أو في أحدهما فقط، أو بنفيه  
كقولنا: إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً،  
وليس إما أن يكون هذا الإنسان حيواناً أو أسود» .

الشرح

يعنى أن الشرطية نوعان: متصلة، ومنفصلة، فالمتصلة هي: ما حكم  
فيها بصدق الجزء الثاني على تقدير صدق الجزء الأول، إن كانت موجبة، أو

ما حكم فيها بانتفاء صدق الجزء الثاني على تقدير ثبوت الجزء الأول إن كانت سالبة.

مثال الموجبة - كلما كان الشيء معدماً فهو متمدد بالحرارة، ومثال السالبة «ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود».

والجزء الأول منها يسمى مقدماً، والثاني تالياً - ففي الموجبة قد حكمنا بصدق التالي (وهو متمدد بالحرارة) على تقدير ومرض صدق المقدم (وهو كون الشيء معدماً)، وفي السالبة حكمنا بانتفاء صدق التالي (وهو وجود الليل) على فرض أن المقدم (وهو طلوع الشمس) صادق، فأشتم ثرون أن أسلوب الشرطية المتصلة لا يفيد صدق المقدم على حدة، ولا صدق التالي على حدة، بل يفيد (في حالة الإيجاب) أن افتراض صدق المقدم يوجب صدق التالي، و (في حالة السلب) يفيد أن افتراض صدق المقدم يوجب عدم صدق التالي.

وأما المتصلة فإن كانت موجبة عُرِّقت بأنها ما حكم فيها بالتأني بين طرفيها، وإن كانت سالبة عُرِّقت بأنها ما حكم فيها بنفي التأني بينهما. فإذا المتصلة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: ١ - حقيقة ٢ - وممانعة الجمع ٣ - وممانعة الخلو.

فالقضية المتصلة ستة أنواع، ثلاث موجبات، وثلاث سواب - ولتعرف ونمثل لكل منها.

فقول: الموجبة الحقيقية. هي ما حكم فيها بالتأني بين طرفيها في الصدق والكذب معاً، أي هما لا يجتمعان ولا يرتفعان، ومثالها: «إما أن يكون الشكل مثلثاً أو غير مثلث»، «إما أن يكون الموجود واجباً أو ممكناً».

وممانعة الجمع الموجبة: هي ما حكم فيها بالتأني بين طرفيها في الصدق فقط، دون الكذب، أي هما لا يجتمعان ولكن يجوز ارتفاعهما، نحو «إما

(١٩) تتألف الحقيقة الموجبة من الشيء، ونقيضه، كما في المثال الأول، أو من الشيء والمساوي لنقيضه، كما في المثال الثاني

أن يكون هذا الكتاب في التفسير أو في الحديث، فإنهما لا يجتمعان ولكن يحوز أن يرتفع بأن يكون الكتاب كتاب مطلق مثلاً<sup>(٢٠)</sup>.

ومادة الخلو الموجبة: هي ما حكم فيها بالتنافي في الكذب فقط، أي بأن الطرفين لا يرتفعان معاً، ويحوز اجتماعها - نحو: «إما أن يكون هذا المداد غير أحمر أو غير أخضر»، فإنه يجوز أن يكون أسود مثلاً فيجتمع به كونه غير أحمر وغير أخضر، ولكن لا يجوز خلو المداد من غير الحمرة وغير الخضرة معاً، وإلا لكان أحمر وأخضر في آن واحد<sup>(٢١)</sup> (وهو غير معقول).

وإن كانت المفصلة سالبة، كان الحكم فيها بسلب التنافي بين طرفيها، وهي أيضاً إما حقيقة، أو مانعة جمع، أو مانعة خلو - والحكم في الأولى بنفي منع الجمع والخلو معاً، أي إن طرفيها يجتمعان ويرتفعان، ومثالها: ليس إما أن يكون محمد مصرياً أو أزهرياً<sup>(٢٢)</sup>.

والحكم في الثانية بسلب مع الجمع فقط: أي أن طرفيها يجتمعان، ومثالها: ليس إما أن يكون هذا المداد غير أحمر أو غير أخضر، على معنى أنه لا تمنع بين هذين المفهومين في الصدق.

الحكم في الثالثة (وهي مانعة الخلو السالبة) بسلب مع اجتماع فقط، أي لأمابع من الخلو عنهما، ومثالها: «ليس إما أن يكون الشيء أبيض أو أسود على معنى أن الشيء قد يخلو عنهما فيكون أصفر مثلاً»<sup>(٢٣)</sup>.

(٢٠) سأل من الشيء والأخص من نقيضه فقط، فلا يقبض التفسير غير التفسير، وهو يشمل الحديث والعمدة ونحو غيرها من العلوم - فالحديث أخص من نقيض التفسير.

(٢١) تألف مادة الخلو الموجبة من الشيء والأهم من نقيضه وبيانه في المثال المذكور أن غير أحمر يقبض أحمر وغير أخضر أهم من أحمر، أو نقول: غير أخضر يقبض أخضر وغير أحمر أهم منه فقد تألفت من الشيء والأهم من نقيضه.

(٢٢) وتألف من أمرين ليس بينهما رابطة التناقض، أي ليس أحدهما نقيضاً للآخر ولا أهم أو أخص من نقيضه.

(٢٣) تألف مادة المنع السالبة مما تألف منه مانعة الخلو الموجبة، كما تألف مانعة الخلو السالبة مما تألف منه مانعة الجمع الموجبة.



نفيه.

وما ذكرنا من تعريف مانعة الجمع ومانعة الخلو من نقيذ الأولى مانع في الاجتماع فقط، ونقيذ الثانية مانع في الارتفاع فقط، هو المشهور وهي غير المشهور بحذف من تعريفهم "بد فقط" فيقول في تعريف مانعة الجمع: هي «ما حكم فيها بالنفي في الصدق» أي أعم من أن يكون بين طرفيها مسافة في الكذب أيضاً أم لا، فتكون بذلك أعم من الحقيقية ومانعة الجمع فقط، ويقول في مانعة الخلو أيضاً مثل ذلك، فتكون هي أعم من الحقيقية ومانعة الخلو فقط.

ولما انتهى الكلام عن تعريف القضية وأقسامها الأولية، شرع في الكلام على الحملية، فقال:

## الفصل الأول في القضية الحملية

### البحث الأول: أجزاء الحملية وأقسامها

٤٢ - «الفصل الأول في الحملية: وفيه أربعة مباحث: البحث الأول: في أجزاءها وأقسامها، الحملية إنما تتحقق بأجزاء ثلاثة: «محكوم عليه، ويسمى موضوعاً، ومحكوم به، ويسمى محمولاً، ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع، واللفظ الدال عليها يسمى رابطة، كهو في قولنا: زيد هو عالم، وتسمى القضية حينئذ ثلاثية، وقد تحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها، والقضية تسمى حينئذ ثنائية».

## الشرح:

أقول: اعلم أن القصية الحملية لا تستحق هذا الاسم إلا إذا تحقق فيها أربعة أجراء. ١- موضوع وهو المحكوم عليه، ٢- محمول وهو المحكوم به، ٣- نسبة: وهي رابطة بين المحكوم عليه والمحكوم به، ٤- حكم: وهو إدراك أن النسبة واقعة إن كانت القصية موجبة، وليست بواقعة إن كانت سالبة.

فإذا قلت «الثلث شكل» فالموضوع هو الثلث والمحمول هو شكل، وهما جريان مدلول عليهما بلفظين في القصية الملموطة، وأما الجزءان الآخران: النسبة، والحكم - فقد يُدَلَّ عليهما بلفظ يسمى رابطة، وقد لا يُدَلَّ. مثال الأول: «الثلث هو شكل»، و«هو» رابطة بين المحكوم عليه وبه، وتدل على الحكم بالمطابقة، وعلى النسبة بالالتزام، ومن ثم تنقسم القصية إلى ثنائية، وثلاثية: فالأولى هي التي لم تذكر فيها الرابطة، والثانية هي ما ذكرت فيها الرابطة، ثم إن الموضوع قد يكون مبتدأ (كما مثلاً)، وقد يكون فاعلاً أو نائبه، أو اسماً لكان أو اسماً لإن، والأمثلة لا تحصى عليكم - فهو اسم دائماً، وأما المحمول فقد يكون اسماً، كخبر المبتدأ، وخبر كان، وخبر إن، وقد يكون فعلاً (ويسمى الفعل كلمة في اصطلاح الماطقة كما مر). أما الرابطة فهي أداة في اصطلاحهم، لأنها لا تستقل بالإفادة، لاحتياجها إلى المحكوم عليه وبه، ولكنه قد تكون على صورة الاسم، كهو في قولك «الحديد هو معدن»، وقد تكون على صورة الكلمة نحو «الرسول كان هادياً» - والثانية تسمى رابطة زمانية، والأولى غير زمانية.

٤٣- «وهذه النسبة إن كانت نسبة بها يصح أن يقال:

إن الموضوع محمول، فالقضية موجبة، كقولنا:

«الإنسان حيوان» وإن كانت نسبة بها يصح أن يقال:

إن الموضوع ليس بمحمول، فالقضية سالبة، كقولنا:

## «الإنسان ليس بحجر».

الشرح

يعنى أن القضية الحملية قسماً موجبة، وسالبة، وذلك لأن الحكم فيها إن كان بأن الموضوع هو المحمول، فهي الموجبة، وإن كان بأن الموضوع غير المحمول، فالقضية سالبة.

ويسفى أن يشير هنا إلى أن هي عبارة المصنف مسامحة، فإنها بحسب ظاهرها تعيد أن مدار الإيجاب والسلب على كون نسبة القضية تصحح القول بأن الموضوع هو المحمول، فتكون القضية موجبة، أو تصحح القول بأن الموضوع ليس هو المحمول، فتكون سالبة وعلى ذلك يمكن أن يقال: إن من الموجبات ما لا يصح أن يقال فيها: إن الموضوع هو المحمول، وهي القضايا الكاذبة، نحو: «الإنسان معدن»، فإنها موجبة، ولا يصح أن يقال فيها: إن الموضوع هو المحمول.

وكذلك من السوالب ما لا يصح أن يقال فيها إن الموضوع ليس بمحمول وهي السوالب الكاذبة، نحو: «الإنسان ليس بآطفا»، فإنها سالبة، ولا يصح أن يقال فيها: إن الموضوع ليس بمحمول.

فالأولى أن يعتمد في بيان الفرق بين الموجبة، والسالبة على الحكم الذي اشتملت عليه القضية، فإن كان بأن الموضوع هو المحمول، فهي الموجبة، وإن كان بأن الموضوع ليس هو المحمول، فهي السالبة.

وهذا التقسيم - أعنى إلى الموجبة والسالبة - باعتبارات السببية، كما أن التقسيم إلى ثنائية وثلاثية - باعتبار اللفظ الدال على الرابطة.

٤٤ - «وموضوع الحملية إن كان شخصاً معيناً،

سميت مخصوصة وشخصية، وإن كان كلياً - فإن

بين فيها كمية أفراد ما صدق عليه الحكم (ويسمى

اللفظ الدال عليها سوراً) سميت محصورة

ومسورة، وهى أربع : لأنه إن بين فيها أن الحكم على كل الأفراد فهى الكلية. وهى إما موحية وسورها «كل» كقولنا : «كل نار حارة»، وإما سالبة وسورها «لا شئ» و«لا واحد» كقولنا : «لا شئ» - أو لا واحد - من الناس بجماد. وإن بين فيها أن الحكم على بعض الأفراد فهى الجزئية، وهى إما موجبة، وسورها «بعض» أو «واحد» كقولنا : «بعض» «الحيوان - أو واحد من الحيوان - إنسان» وإما سالبة وسورها «ليس كل» و«ليس بعض» وبعض ليس» كقولنا «ليس كل حيوان إنسان» و«ليس بعض الحيوان بإنسان» و«بعض الحيوان ليس بإنسان»، وإن لم يبين فيها كمية الأفراد - فإن لم تصلح لأن تصدق كلية وجزئية سميت القضية «طبيعية» كقولنا : «الحيوان جس» والإنسان نوع «لأن الحكم فيها على نفس الطبيعة، وإن صلحت لذلك سميت «مهملة» كقولنا : «الإنسان فى خسر» و«الإنسان ليس فى خسر»، وهى فى قوة الجزئية، لأنه متى صدق «الإنسان فى خسر» صدق «بعض الإنسان فى خسر»، وبالعكس.

الشرح

أقول . الحمية تقسم باعتبار موضوعها إلى أربعة أنواع :

١- شخصية .

٢- مسورة (محصورة).

٣- طبيعة.

٤- مهمل.

وذلك لأن الموصوع في القصبة إما أن يكون حرثياً أي شخصاً معيناً وإما أن يكون كلياً - أي مقولاً على كثيرين - فإن كان الموصوع حرثياً سميت «تخصبة» و «محصورة»؛ ومثالها: «محمد مجذو» و «أنت كريم»؛ و «هذا كتاب» وإن كان الموصوع كلياً - فإن أريد به مفهومه سميت «طبيعة» (نسبة إلى طبيعة الكلى، أي إلى مفهومه)، نحو «المعدن حرس» و «الذهب نوح» و «الخيوان كلى» - فإن الحكم في مثل هذه أمصايا واقع على مفهوم الموصوع. لا على أفراد وأما إن أريد الحكم على أفراد نوسوخ، فإن لم يذكر في أمصيه خط يدل على كمية الأفراد سميت «ممهلة» نحو (الكتاب يسان) و (المثلث شكل) و (الذهب معدن) فإن هذه الأحكام واقعة على أفراد نوسوخ. ولم يذكر في القضية ما يدل على كمية المحكوم عليه بها، فلما أهمل ولم يذكر ما يعيد أن الحكم واقع على الكل أو على البعض سموها (مهمل) نذكر فيها ما يدل على كمية الأفراد) سميت (محصورة) و (مسورة)؛ لأن اللفظ الذي يدل على الكمية يسمى (سورا) أي (حاصراً) لأفراد الموصوع.

ثم إن كان الحكم فيها على كل الأفراد فهي كلية، وإن كان على بعضها فهي حرثية، وعلى كل فهي إما موجبة، أو سالبة - فالمحصورات أربع، ولكل منها سور يحصها. فسور الموجبة الكلية (كل) و (جميع) و (عمامة) و سائر ما يدل على الشمول، نحو: (كل طائر بيض)، و (عمامة الناس يموتون) و (كافة الخلق يحشرون) و (جميع الملائكة يستحون). . . إلى غير ذلك من الأمثلة، وسور السالبة الكلية (لا شيء) و (لا واحد) و (لاديار) و سائر ما يفيد عموم النفي، نحو: (لا شيء من النحاس بذهب) و (لا واحد من العرب يحب اليهود) و (لا خير في الجبن) و (لا شرف في الكرم). إلخ، وسور الموجبة الحرثية (بعض) و (واحد) و (كثير) و (أكثر) و (أعلى) و سائر

ما يعيد البعض نحو (بعض الكتب معيد) و (واحد من الطلاب مجتهد) و (قليل من عبادى الشكور) و (كثير من الناس يصلون) و (أكثرهم يحددون) و (أغلب المصريين كرماء) و (سور السالبة الجزئية (ليس كل) و (ليس بعض) و (بعض ليس)، نحو (ليس كل أرهري معمم) و (ليس بعض الأحجار نفيس) و (بعض الكتب ليس بمفيد)

### الفرق بين أسوار السالبة الجزئية

الفرق بين (ليس كل) وبين الآخرين، هو أن (ليس كل) يدل بالمطابقة على رفع الإيجاب الكلى، و (ليس بعض) وكذا (بعض ليس) يدلان مطابقة على السلب الجزئى، وكل من رفع الإيجاب الكلى والسلب الجزئى يستلزم الآخر.

وبيان ذلك أنك إذا قلت (كل إفريقى مصرى) فقد حكمت على كل فرد إفريقى بأنه مصرى، (وهذا إيجاب كلى)، فإذا قلت : (ليس كل إفريقى مصرى) رفعت - (ليس) الإيجاب عن الكل، وهذا الرفع للإيجاب الكلى يحتمل أحد أمرين، إما رفعه عن كل فرد فرد (وهو سلب كلى)، أو رفعه عن البعض وإثباته للبعض - وعلى كلا التقديرين يلزم السلب الجزئى، أما على التقدير الثانى مظاهر. وأما على التقدير الأول : فلأن الإيجاب إذا ارتفع عن كل فرد وكان ذلك سلباً كلياً، تضمن ذلك سلب الحكم عن البعض، لأن البعض فى ضمن الكل، فإذا ثبت حكم للكل، فقد ثبت للبعض، وإذا انتفى حكم عن الكل انتفى عن البعض، ومن ثم قالوا : إن الموجبة الجزئية أعم من الموجبة الكلية، والسالبة الجزئية أعم من السالبة الكلية - إذا الجزئية تُثبت حكماً أو تنفى حكماً عن البعض، فالعض الآخر مكوت عنه صالح. لاأخذ نفس الحكم أو ضده.

وبهذا البيان اندفع ما يتوهم من أن مفهوم الإيجاب الكلى، إذا كان أعم من السلب عن الكل والسلب عن البعض مع الإيجاب للبعض، لزم أن يكون

أعم من السلب الكلى والسلب الجزئى ، فكان حقه ألا يدل عليه " ليس كل  
لأن العام لا يدل على الخاص بواحدة من الدلالات الثلاث

أقول : اندفع هذا التوهم لأن رفع الإيجاب الكلى ، وإن كان أعم من  
السلب عن الكل ( أى السلب الكلى ) والسلب عن البعض مع الإيجاب  
للبعض - وإن كان كذلك ، لكن السلب عن البعض مع الإيجاب للبعض  
ليس هو السلب الجزئى ( كما يتوهم ) ؛ لأن السلب الجزئى ( كما قررناه ) هو  
نفي الحكم من البعض مع عدم التعرض للبعض الآخر وعليه : فالسلب  
الجزئى من لوازم رفع الإيجاب الكلى بقسميه ، فتدل عليه " ليس كل  
بالالتزام حتمًا

فثبت بذلك أن " ليس كل " مدلولها المطابقى رفع الإيجاب الكلى وهو  
مستلزم للسلب الجزئى ، فتكون " ليس كل " للسلب الجزئى بطريق اللزوم .  
وأما " ليس بعض " و " بعض ليس " ؛ فإنتهما يفيدان - صراحة - سلب  
الحكم عن البعض ، للتصريح بذكر البعض وإدخال حرف السلب عليه ،  
ويدلان - انتزاعاً - على رفع الإيجاب الكلى ، إذ لو لم يرتفع الإيجاب عن  
الكلى لم يحفل سلب الحكم عن البعض

وأما بيان الفرق بين " ليس بعض " و " بعض ليس " : فهو أن " ليس  
بعض " قد يراد منها السلب الكلى بآء على أن البعض غير معين ، وقد وقع  
فى سياق النفى ، وأنتم تعلمون أن الكرة فى سياق النفى تفيد العموم .

ولك أن تقول فى بيان ذلك : إذا سمعت قائلًا يقول « بعض الحديد  
ذهب » ( مثلاً ) ، وأردت أن ترد قوله فقلت : « ليس بعض الحديد ذهب » ،  
فإن قصدت بذلك سلب القضية ، كأنك قلت له : « لا وجود لذلك البعض  
من الحديد الذى قلت إنه ذهب » كان معنى « ليس بعض الحديد ذهب » :  
ليس يوجد فى الحديد بعض هو ذهب ( وذلك سلب كلى )

أما إن قصدت معنى الحكم عن البعض، كانت «ليس بعض» للسلب  
الآخرنى فقط، فلا تكون قد رددت عليه صراحة، لأنك سلبت الحكم عن  
البعض ولم تتعرض للبعض الآخر.

أما «بعض ليس» فلا تعيد إلا السلب الجرنى، لتأحر السلب عن  
البعض، فلا يعيد عموماً ولا سلباً للقضية - هذا هو الفرق وهناك فرق آخر  
وهو أن «بعض ليس» قد يراد بها الإيجاب العدولى لا السلب، فإذا قلت  
«بعض الناس ليس بمدح» احتمل أن يراد بذلك سلب المدح عن بعض  
الناس، وأن يراد منه إثبات عدم المدح لذلك البعض - وستعرفون الفرق  
بينهما فى موضعه، إن شاء الله - بخلاف «ليس بعض»، فلا يعيد إلا السلب.

تنبيه

اللطيفة، حينما يذكرون أحكام القضايا، يجعلون الشخصية فى قوة  
الكلية، لأن الحكم فيها قد شمل الموضوع كله، كما يجعلون المهمة فى قوة  
الجرئية لأنك إذا قلت (مثلاً) : «الأشكال مثلثات» حكمت على أفراد  
الأشكال فى الجملة بأنها مثلثات - فيحتمل أن يكون الحكم واقعاً على كل  
الأفراد أو على البعض، وعلى كلا التقديرين يصدق قولك : «بعض  
الأشكال مثلث»، إذ قد علمت أن الجرئية أهم من الكلية - كذلك أنت إذا  
قلت «بعض المعدن حديد»، فقد حكمت على بعض الأفراد، والحكم على  
بعض الأفراد حكم على الأفراد فى الجملة، فيصدق قولك «المعدن حديد»

وأما القضايا الطبيعية فهى ليست معتبرة فى العلوم، لأن الحكم على  
مفهوم الموضوع (كما علمتم)، مع أن القضايا المعتبرة هى ما كان الحكم فيها  
على أفراد الموضوع (كما ستفهمون عليه فى محث تحقيق المحصورات)،  
ومن أجل ذلك نقل شارح القطب عن الشيخ «ابن سينا» فى كتاب الشفاء :  
«أنه ثلث القسم، وقال (يعنى ابن سينا) : «الموضوع إن كان جزئياً فهى  
الشخصية، وإن كان كلياً فإن بين فيها كمية الأفراد فهى المحصورة، وإلا فهى



المهمة، وبذلك نرجع القضايا المضرة إلى المحصورات الأربع  
الكبيرة، والحرثية الموجبتان، والسالتان، وهم يسمون هذه  
التقسيم «التقسيم الرباعي» ويجرون عليه الأحكام.

## البحث الثاني

### في تحقيق المحصورات الأربع

٤٥- «المبحث الثاني . في تحقيق المحصورات  
الأربع، قولنا كل (ح ب) يشتمل تارة بحسب  
الحقيقة، ومعناه أن كل مالمو وجد كان (ج) من  
الأفراد الممكنة، فهو بحيث لو وجد كان (ب) - أي  
كل ما هو ملزوم (ح) فهو ملزوم (ب)، وتارة  
بحسب الخارج، ومعناه: كل (ج) في الخارج سواء  
كان حال الحكم أو قبله أو بعده فهو (ب) في  
الخارج.

#### الشرح

الغرض من تحقيق المحصورات بيان المراد من موضوعاتها،  
ومحمولاتها، والسلة فيها، وبيان حقيقة صدق القضية وأحوال صدقها، إلى  
غير ذلك مما ستعرفون.

وقد جرت عادة مؤلفي المنطق، حينما يذكرون أحكاما للقضايا  
ويريدون تعميمها، أن يعبروا عن الموضوع بحرف (ح) وعن المحمول بحرف  
(ب) فإذا قالوا (ح ب) معناه. قضية حملية مؤلفة من الموضوع  
«المحمول».

وعرضهم من ذلك أمران: ١- الاختصار في العبارة، فإن (ح ب)  
أخصر من مثل «الحديد معدن» مثلاً.

٢- الثاني دفع توهم انحصار الأحكام في مادة خاصة، فزاتهم لو مثلوا للقضية بمثل قولنا «الإنسان حيوان» (مثلاً)، وأجروا عليه أحكامهم، ربما سبق إلى وهم السامع أن هذه الأحكام إنما هي في خصوص هذا المثال دون غيره من الأمثلة، وهذا هو السر في اختيار حرفين يعبر بأحدهما عن الموضوع وبالأخر عن المحمول. وإليك مثلاً صريحاً يطبق عليه ما يريد بحثه هنا

إذا قيل: «كل معدن يتمدد بالحرارة» فهذا القول قضية حملية محصورة، وقد علمتم أن موضوع المحصورات كلى ولا بد من أن يكون محمولها كلياً أيضاً؛ إذ لا يقع الجرنى محمولاً على الكلى، ومن المعلوم أن كل كلى له معنى، وله أفراد يصدق عليها، ومعنى الكلى يسمى «مفهوم الكلى» وحقيقته أو مفهوم الموضوع. وأفراده التي يصدق عليها تسمى «دات الموضوع» أو «ذات الكلى».

هذا كان للموضوع ذات ومفهوم، وكان للمحمول كذلك ذات ومفهوم، فما هو المراد في القضية من موضوعها ومحمولها؟ الاحتمالات أربعة الأول أن يراد بالموضوع والمحمول ذاتهما، أى ما يصدقان عليه من الأفراد.

الثاني: أن يراد بهما مفهومهما.

الثالث: أن يراد من الموضوع الأفراد، ومن المحمول المفهوم.

الرابع: أن يراد بالعكس.

والصحيح من هذه الاحتمالات واحد فقط، وهو أن يراد من الموضوع الأفراد، ومن المحمول المفهوم، وذلك لأننا لو أردنا المفهوم فيهما، لكان الحكم في حالة الإيجاب يفيد أن الموضوع والمحمول لفظان مترادفان، وفي حالة السلب يفيد أنهما لفظان ليسا مترادفين - فلا يكون هناك حمل في المعنى، ولا تفيد القضايا إلا ترادف الطرفين أو عدمه.

وإذا أريد منهما الأمراد كان معنى القضية أن أفراد الموضوع يعينها هي أفراد المحمول ومن اليب أن هذا الحمل - فضلاً عن أنه لعم - يجعل القضية

ضرورية، إذ إثبات الشيء لنفسه ضروري، فأنت إذا قلت: «الإنسان حيوان»، وأردت بالإنسان «زيداً» و«عليّاً» و«كراً» وغيرهم من أفراد الإنسان وأردت بالحيوان أفراداً التي هي عين أفراد الموضوع، كنت كأنك قلت: «زيد» و«علي» و«كراً» هم «محمد» و«زيد» و«كراً»، وهو لعمري من جهة، ومن جهة أخرى يلزم أن تكون كل قضية ضرورية من حيث إن إثبات الشيء لنفسه ضروري.

وأما لو أريد بالموضوع المفهوم، وبالمحمول الأفراد - كانت القضية طبيعية، وقد علمتم أن الطبيعيات ليست من الفصايبا المتغيرة في العدد، وأيضاً يلزم حمل الخاص على العام.

وحيث استبعدت الاحتمالات الثلاث تعيّن أن المراد الحكم بمفهوم المحمول على أفراد الموضوع. ففي مثل «كل مصري إفرنجي» قد حكمت على أفراد الموضوع بصفة هي الأفريقية<sup>(٢١)</sup>.

(٢١) اعلموا أن تأويل الموضوع بالأفراد والمحمول بالمفهوم أي الوصف، هو المنقول من «أرسطو» إذ كان يعتبر أن موضوع القضية المحلّة شيء موصوف بصفة هي مفهوم للمحمول وقد خالف في ذلك المناطقة المدرسيون في المصور الوسطى، ففسروا كلا من طرفي القضية المحلّة بالأفراد، فهي نحو «الإنسان حيوان» يقولون: «إننا حكمنا على أفراد الإنسان بأنها داخلية في أفراد الحيوان، أما «أرسطو» فيقول في مثل هذه القضية: «إننا حكمنا على أفراد الإنسان بوصف هو الحيوانية».

وقد بين المدرسيون، ومن تابعهم من المناطقة المحدثين، على نظريتهم هذه قاعدة يسمونها «استغراق الحدود» وعدم استغراقها "ويشترطون بحدود القضية موضوعات، ومحمولات، وباستغراق الحد شموله لجميع أفراد».

أما الموضوع - فيحتم استغراقه وعدمه من الصور فالصور الكلي في القضية الكلية - سواء كانت موجبة أو سالبة - فيفيد استغراق الموضوع والصور الجزئي لا يفيد استغراق الموضوع وأما المحمول - فيكون مستغرقاً لأفراده إذا كانت القضية سالبة، سواء كانت كلية أو جزئية، أما إن كانت موجبة فلا يفيد استغراق محمولها، سواء كانت كلية أو جزئية وعلى هذا، فالقضية الكلية الموجبة تفيد استغراق موضوعها فقط، نحو: «كل حديد ممتد»، إذ قد حكمنا على جميع أفراد الحديد بأنها داخلية في جميع أفراد الممتد، وقد تكون أفراد المحمول أهم وأكثر من أفراد الموضوع (كما في هذا المثال).

والقضية الجزئية الموجبة لا تستغرق موضوعها ولا محمولها والكلية السالبة تستغرق الموضوع

## عقد الوضع و عقد الحمل:

ثم إن أفراد الموضوع المحكوم عليها لم تؤخذ في القضية متشرة متفرقة، بل أخذت بعنوان مجتمعا، وهو مفهوم الموضوع، فإذا قلت: «الورد طيب الرائحة» فالمحكوم عليه طيب الرائحة هو أفراد الزهر المعروف بأنه «ورد»، وقد أخذت تلك الأفراد بعنوان أنها «ورد» ثم حكم عليها بمفهوم المحمول، فأنت في الحقيقة قد وصفت تلك الأفراد بوصفين أحدهما وصف الموضوع والآخر وصف المحمول.

وانصاف الأفراد بوصف الموضوع يسمى «عقد الوضع» وهو: تركيب تقيدي عقي، كأنك قلت: الأفراد الموصوفة بـ «الورد» هي طيبة الرائحة. وانصاف الأفراد بوصف المحمول يسمى «عقد الحمل»، وهو: تركيب خبري إصادي

وإذا فكل قضية محصورة أو مهملة تشتمل على عمدين: عقد الوضع، وعقد الحمل. ولفظ القضية وإن دل على تركيب واحد هو عقد الحمل، لأن عقد الوضع يدل عليه العقل (كما أوضحنا).

ثم إن وصف الموضوع ومفهومه باعتبار وجوده في الأفراد له أحوال ثلاثة: ١- قد يكون تمام حقيقة الأفراد، كقولنا: «كل إنسان حيوان»، فإن الحكم فيها على «محمد» و «أحمد» و «علي» وغيرهم من أفراد الإنسان، والوصف - وهو مفهوم الإنسان - تمام حقيقة أفرادهم.

٢- وقد يكون جزء من حقيقتها، كقولنا: «كل حيوان حساس» فإن والمحمول، معاً، متى نحو قولك: «الاشئ من الحديد يذهب»، قد حكمت على جميع أفراد الحديد بأنها خارجة ومصرولة من جميع أفراد الذهب

والسالبة الخيرية تعيد استغراق محمولها فقط فإذا قلت: «ليس بعض المعدن حليداً» فقد حكمت على بعض أفراد الموضوع (المعدن) بأنها خارجة ومصرولة من جميع أفراد المحمول (الحديد) هذا كله عندما يؤول المحمول بالأفراد على رأي المترجمين والمحدثين

ومن أراد التوسع في هذا الباب، فليرجع إلى كتب المنطق الحديث - مثل كتاب المنطق التوجيهي، للدكتور «أبو العلا عيسى» ص ١٩ وما بعدها

الحكم فيها على أفراد «حيوان» وهو جزء من حقيقة أفراد، لأنه جس،  
والجس هو جزء حقيقة الشيء، وكقولنا: «كل باطن إنسان» فإن الحكم فيها  
على الأفراد، والباطن جزء حقيقته لأنه فصل، والفصل جزء الحقيقة  
والتمييز لها.

٣- وقد يكون خارجة، إما عرضاً عاماً كقولنا «كل ماش حيوان» وإما  
خاصة، نحو: «كل كاتب إنسان».

وإذا فهمتم هذه المبادئ، فارجعوا إلى عبارة المتن السابقة، ثم تعالوا  
شرحها لكم.

بقول أبي جازير يريد المصنف رحمه الله أن القضايا المحصورة تنقسم  
باعتبار صدق الحكم على أفرادها، إلى نوعين: حقيقية، وخارجية.

١- أما الحقيقية، فهي ما حكم فيها على أفراد الموضوع مطلقاً، أي  
سواء وجدت في الخارج أم لا - فإن كانت موجودة في الخارج وقع الحكم  
على أفرادها الموجودة، وعلى أفرادها المقدرة الوجود كقولنا: كل معدن  
يتمدد بالحرارة، فإن هذا الحكم يشاؤل جميع أفراد المعدن، الموجود منها  
وما سيوجد، وإن كانت الأفراد معدومة، وقع الحكم على الأفراد المقدرة  
الوجود، نحو «كل عنقاء طائر»، أي كل ما قدر وجوده من العنقاء، فهو لو  
وجد كان طائراً.

٢- وأما الخارجية: فهي ما حكم فيها على الأفراد الموجودة في الخارج  
حال الحكم كقولنا: «كل طالب في السنة الأولى يحفظ متن الشمسية»، أي  
كل طالب موجود فعلاً في السنة الأولى - ثم لا يشترط في الخارجية أن تكون  
أفرادها متصفة بوصف الموضوع حال الحكم، بل المهم فيها أن تكون الأفراد  
موجودة في الخارج وتنصف بوصف الموضوع في وقت ما، سواء كان قبل  
الحكم أو حال الحكم أو بعد الحكم، فإذا قلت: «كل نائم مستيقظ»، وأردت  
بأفراد النائم (الموضوع) الخارجية «كانت هذه القضية خارجية مع أن تلك  
الأفراد لا توصف بالنوم حال الحكم عليها باليقظة، بل وصفها بالنوم قبل  
الحكم أو بعده. وذلك واضح وجلي

٣- وهناك نوع ثالث من القضايا، تسمى القضايا الذهنية، وهي :  
القضايا التي يستحيل وجود أفراد موضوعاتها في الخارج فعلا وتقديرًا نحو  
قولك : شريك الباري ممتنع، ونحو الحيوان جنس إلى غير ذلك .  
والخلاصة . أن القضايا لثلاثة أنواع . ١- حقيقية . وهي ما حكم فيها  
على الأفراد الموجودة والمقدرة الوجود .

٢- خارجية . وهي ما حكم فيها على الأفراد الموجودة في الخارج فعلا .  
٣- ذهنية . وهي ما حكم فيها على أفراد ممتنعة الوجود في الخارج .

٤٦- «والفرق بين الاعتبارين ظاهر، فإنه لو  
لم يوجد شيء من المربعات في الخارج يصح أن  
يقال : «كل مربع شكل» بالاعتبار الأول دون  
الثاني، ولو لم يوجد شيء من الأشكال في الخارج  
إلا المربع يصح أن يقال : (كل شكل مربع) بالاعتبار  
الثاني دون الأول، وعلى هذا فقس المحصورات  
الباقية» .

الشرح:

لما كانت القضية الحملية «الموجبة»، الكلية الخارجية هي التي يحكم  
فيها على الأفراد الموجودة في الخارج فقط، والحقيقية نعم الحكم على أفراد  
الموضوع مطلقا، كان الفرق بينهما ظاهرا: فإن الحكم إن كان قاصرا على  
أفراد موجودة في الخارج، صدقت الخارجية، دون الحقيقية، كقولنا: «كل  
طالب في الكلية تُصرف له مكافأة هذا العام»، فهذا الحكم قاصر على أفراد  
الطلاب ومنحصر في الموجودين بالكلية في هذا العام، فهي خارجية فقط .  
وإن لم توجد أفراد للموضوع، صدقت الحقيقية دون الخارجية نحو «كل  
عقلاء طائر»، أما إن كان الحكم يعم الأفراد الموجودة في الخارج، والمقدرة  
الوجود صدقتا معا، نحو «كل إنسان حيوان» فهي خارجية إن أريد الحكم

على أفرادها الخارجية، وهي حقيقية إن تناول الحكم جميع الأفراد الموجود،  
مها والمقدرة الوجود فيهما عموم وخصوص من وجه.  
وقس على ذلك المحصورات الباقية، أي أنه كما انقسمت الموجبة  
الكلية إلى حقيقية وحاربه، فكذلك باقى المحصورات، من الموجبة الجزئية  
والسالبة الكلية، والسالبة الجزئية.

### المبحث الثالث فى العدول والتحصيل

٤٧- (المبحث الثالث : فى العدول والتحصيل :  
حرف السلب إن كان جزءاً من الموضوع كقولنا :  
(اللا حتى جماد)، أو من المحمول، كقولنا : (الجماد  
لا عالم)، أو متهما جميعاً - سميت القضية  
معدولة، موجبة كانت أو سالبة. وإن لم يكن جزءاً  
لشئ منهما سميت محصلة إن كانت موجبة،  
وبسيطة إن كانت سالبة.

الشرح:

وقد سبق أننا قسمنا القضية إلى موجبة، وسالبة، وبيننا أن السالبة هي ما  
كان فيها الحكم بأن للمحمول ليس هو الموضوع، أو -بعبارة أخرى- هي ما  
كان فيها أداة سلب قصد بها نفي الارتباط الحاصل بين الموضوع والمحمول،  
بخلاف الموجبة.

ولكن حرف السلب قد يعدل به عن وضعه الأصلي، ويجعل جرة من  
أحد طرفي القضية أو من كليهما، وحيث تسمى القضية «معدولة» - وهي إما  
معدولة الموضوع نحو «غير اللثيم محب للخير» وإما معدولة للمحمول نحو  
«الشعاف لا ساتر ما خلفه» وإما معدولة الطرفين نحو «غير الشفاف هو غير  
كاشف لما وراءه».

أما إذا لم يجعل حرف السلب جزءاً من أحد طرفيها فسميت محصلة، سواء كانت موجبة أو سالبة (وسميت محصلة؛ لأن طرفيها وجوديان، فإنه لم يركب معهما حرف السلب)، وقد يطلقون على المحصلة السالبة اسم «البسيطة» لأن حرف السلب قد وجد فيها من غير أن يجعل جزءاً من طرفيها، فكان كل واحد من الطرفين بسيط - لذلك تسمى بـ «البسيطة»، بخلاف السالبة المعدولة، فإن فيها حرفين للسلب، واحد لسلب المحمول، والآخر جزء من الموضوع أو للمحمول.

والخلاصة: أن القضية تنقسم إلى معدولة، ومحصلة، وبسيطة. وأن المعدولة هي ما جعل حرف السلب فيها جزءاً من أحد طرفيها، والمحصلة هي ما تجرد طرفيها عن السلب، موجبة كانت أو سالبة - أو هي الموجبة فقط، وأما السالبة فتسمى «بسيطة».

٤٨ - «والاعتبار بإيجاب القضية وسلبها بالنسبة الشبوتية أو السلبية، لا بطرفي القضية، فإن قولنا: «كل ما ليس بحي فهو لا عالم» موجبة مع أن طرفيها عديمين، وقولنا: «لا شيء من المتحرك ساكن» سالبة مع أن طرفيها وجوديان».

الشرح:

يعنى: أن مجرد وجود حرف سلب في القضية لا يدل على أنها سالبة، إذ قد بان لكم أن حرف السلب قد يكون جزءاً من أحد الطرفين ولا تكون القضية سالبة - وإنما مدار السلب على انتزاع النسبة، ومدار الإيجاب على إيقاعها - فحرف السلب إذا أضاف مع نسبة المحمول عن الموضوع فهي سالبة، وإلا فهي موجبة، ومن ثم يجوز أن تكون القضية مشتملة على حرف السلب بل على حرفين، ومع ذلك تكون موجبة، نحو: «كل ما هو غير نام فهو غير حساس».



٤٩- قال: «والسالبة البسيطة أعم من الموجبة  
المعدولة المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع  
دون الإيجاب، فإن الإيجاب لا يصلح إلا على  
وجود محقق، كما في الخارجية الموضوع، أو مقدر  
كما في الحقيقية الموضوع. أما إذا كان الموضوع  
موجوداً فإنهما متلازمان، والفرق بينهما في اللفظ  
- أما في الثلاثية فالقضية موجبة إن قدمت الرابطة  
على حرف السلب، وسالبة إن أخرت عنها، وأما  
في الثنائية فبالنية، أو بالاصطلاح على تخصيص  
لفظ «غير» أو «لا» بالإيجاب العدولي، ولفظ  
«ليس» بالسلب البسيط، أو بالعكس».

#### الشرح

لا تنس أن الحكم في الحمية هو حمل مفهوم المحمول على أفراد  
الموضوع، وأن مفهوم الموضوع ليس إلا عنواناً فقط على الأفراد المحكوم  
عليها.

ولما كان العدول، والتخصيص في جانب الموضوع إنما هو في مفهومه،  
وهو غير المحكوم عليه، ثم يكر مؤثراً في مفهوم القضية، بخلاف العدول  
والتخصيص في جانب المحمول، فإنه مؤثر في مفهوم القضية - لأن الحكم  
بإيجاب الشيء يحذف الحكم بإيجاب عديمه... لذلك لم يعثروا اختلاف  
وصف الموضوع عدولاً وتخصيلاً، بل المعترض عنهم في ذلك ما كان في  
جانب المحمول.

إذا تقرر ذلك، فنقول: القضية باعتبار العدول والتخصيص في جانب  
المحمول، أربعة أنواع:

١- موجبة محصلة .

٢- موجبة معدولة .

٣- سالبة محصلة (وهي السالبة البسيطة) .

٤- سالبة معدولة .

ولا يوجد اشتباه بينهما، إلا بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول، أما بين الموجبة المحصلة وأخواتها، فعدم حرف السلب في الموجبة ووجوده في غيرها، وأما بين الموجبة المعدولة، والسالبة المعدولة، فوجود حرف واحد في الأولى وحرفين في الثانية .

وهذا بخلاف ما بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة، فإن كليهما تشتمل على حرف واحد للسلب - ومن هنا وقع الاشتباه بينهما، فإذا قلت: «النبات ليس بمعدن» فلا يعلم أي موجبة معدولة أم هي سالبة بسيطة؟ والماطقة بفرقون بينهما من وجهين: ١- وجه معنوي . ٢- وجه لفظي .

أما الفرق المعنوي فهو: أن السالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة، وبيانها: أن الموضوع في الموجبة لا بد أن يكون موجودا حتى يمكن أن يثبت له المحمول، لأن المعدوم غير ثابت في نفسه - فكيف يمكن أن يثبت له شيء؟

بخلاف السالبة: إذ هي تصدق عند وجود الموضوع، وعند عدمه؛ لأن المعدوم إذا لم يثبت في نفسه فيصح سلب كل شيء عنه، فكانت السالبة، بذلك أعم من الموجبة، فإذا كان الموضوع معدوما صدقت السالبة، وكذبت الموجبة المعدولة، نحو: «شريك الباري ليس ببصير» سالبة صادقة، أما قولك: «شريك الباري غير بصير» فهي موجبة كاذبة، وإذا وجد الموضوع كانتا صادقتين، نحو «المتعلم ليس بشريد» سالبة و«المتعلم غير شرير» موجبة معدولة .

وأما الفرق اللفظي فهو: أولا . إذا قدمت أداة السلب في أول القضية فهي سالبة، نحو: «ليس الحديد بذهب» .

ثانيا: إن توسطت الأداة، وكانت القضية ثلاثية، فإن قدمت أداة

السلب على أداة الربط كانت سالبة، نحو: «الحديد ليس هو بذهب» وإن تأخرت عنها فهي موجهة نحو: «الحديد هو ليس بذهب».

ثالثا: إذا كانت القضية ثنائية، ونوسط السلبي بين الموضوع والمحمول فالمرجع إلى الية. إن أريد سلب الربط كانت سالبة، وإن أريد ربط السلبي كانت موجهة.

وقد يصطلح على وضع حرف «ليس» للسلبي البسيط، وحرمة «غير» و«لا» للمدول - فإذا قلت: «الحديد ليس بذهب» كانت سالبة، وإذا قلت «الحديد غير ذهب، أو لا ذهب» كانت معدولة.

### القضايا الموجهة

اعلموا أن سبة المحمول إلى الموضوع في الخارج لا بد أن تكون مكيفة بكيفية من كيفيات أربع: ١- الضرورة: أي أن الحكم على الموضوع بالمحمول ضروري لا بد منه، نحو حكمنا على الإنسان بأنه «حيوان» فإن الحيوانية من ضروريات الإنسان.

٢- الدوام: بأن يكون المحمول دائم الثبوت للموضوع، نحو حكمنا على الثراب بالواد، فإن الواد دائم الثبوت له في الخارج.

٣- اللاضرورة: أي الإمكان، نحو حكمنا على «محمد» بأنه «كاتب».

٤- اللادوام: أي الإطلاق، نحو الحكم بالشيء على الإنسان فإنه يثبت له في الجملة، وليس الشيء ضروريا للإنسان ولا دائما له - ولكن يثبت له في الجملة.

هذا، وتسمى تلك الكيفية «مادة القضية» وهي تسمية اصطلاحية، فإن وجد في القضية لفظ يدل على كيفيتها في الخارج سميت «موجهة» واللفظ الدال على تلك الكيفية يسمى «جهة القضية»، واعلم أن لكل شيء وجودات ثلاثة. وجود في الخارج، ووجود في العقل، ووجود في اللفظ، فمتى

ومعت مطابقة بين اللفظ والعقل والخارج صدقت القضية، نحو: «بالضرورة  
كل حديد معدن»، وإن لم تقع المطابقة كسلبت القضية، نحو: «بالإمكان  
الخاص كل حديد معدن».

وقد جرت العادة، الآن سرك دراسة (الموجهات) بطلية الكلية نظراً لأن  
ثبوت لا يتبع لدراسها، وعلى هذا فقد رأيت من الأنسب أن أن أخرج الكلام  
عن (موجهات)، وما يتعلق بها من بقائنها وعكوسها، إلى أن أفرغ من باقي  
موضوعات الكتاب، فأفرد لها محالا وافيًا، إن شاء الله تعالى، وكان في  
العمر بقية

### زيادة من المصحح<sup>(٢٥)</sup> تكميلاً للفائدة

وقد جرت العادة من قديم الأيام لدراسة الموجهات في مدرسا  
وجامعانا؛ نظراً لرعة لأساسه والصب في دراسة المباحث المشككة،  
تشجيعاً للأذهان، فقد رأيت من الواجب أن ألحق بحث الموجهات  
بالاحتصار كما كان في أصله، وأتبع طريق المبسر في سهولة العبارة وعلوية  
الأسلوب وتطبيق الأمثلة.  
فأقول -وبالله التوفيق ومنه الاستعانة-

### البحث الرابع في القضايا الموجهة

لا بد لسة المحمول إلى الموضوع من كيفية، إيجابية كانت السة أو  
سلبية، كالضرورة واللاضرورة، والدوام واللادوام، وتسمى تلك الكيفية  
مادة القضية، واللفظ الدال عليها يسمى جهة القضية.

الشرح: واعلم أن كل نسبة بين المحمول والموضوع لا تحلو عن كيفية ما  
في الواقع، والمراد بالكيفية كون النسبة ضرورية، أو غير ضرورية، دائمة  
(٢٥) محمد أنور المدخشاني الأستاذ بجامعة العلوم الإسلامية  
بنوري تاو كراتشي (أستاذ الحديث والفقه والمنطق)

أو غير دائمة، ممكنة أو محتملة

١- وتسمى نفس تلك الكيفية مادة القصبة وأصلها.

٢ ويسمى اللفظ الدال عليها جهة القصبة.

٣- وتسمى القصبة المشتملة على تلك الجهة "الموجهة".

تعريف القصبة الموجهة. وهي التي تشتمل على الجهة الدالة على كبيعها لسنة، مثالها. نحو كل إنسان حيوان بالضرورة، ولا شيء من إنسان بحجر بالضرورة، ومعلوم أن سنة الحيوان إلى الإنسان هي الأولى، وسلب المحجر عن الإنسان هي الثانية ضرورية، فهذه الضرورة هي كبيعها لسنة، ومادة القصبة ولفظ بالضرورة هي جهة القصبة.

## كيف يعرف الصدق والكذب

### في القضية الموجهة؟

ومنى حانث الجهة مادة القصبة كانت كادته، لأن سنة المحمول إلى الموضوع - يوجب كاذب القصبة أو سلبية - لها وجودات ثلاثة: وجود في نفس الأمر، ووجود في العقل، ووجود في اللفظ، كما أن بعضها من أتياء تكون هذه الوجودات الثلاثة، فإذا طابق الجهة الوجود المعنى الأسرى لكبيعها لسنة والوجود العقلي والوجود اللفظي صدقت الموجهة إلا فكذبت.

### أقسام الموجهة

وتنقسم القصبة الموجهة إلى قسمين ١- بسيطة ٢- ومركبة.

تعريف القصبة البسيطة: وهي التي يكون الحكم فيها بالإيجاب فقط، أو بالسلب فقط، مثال البسيطة: نحو كل إنسان حيوان بالضرورة، ولا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة، ففي الأولى الحكم بالإيجاب فقط وفي الثانية الحكم بالسلب فقط.

تعريف القصبة المركبة: وهي التي يكون فيها أحد من الإيجاب والسلب

صراحة، والآخر ضمناً، والمعتبر في المركبة في الإيجاب أو السلب الجزء الأول، يعنى إذا كان الجزء الأول موجبة، فالقضية موجبة، وإذا كان سالبة فهي سالبة.

مثال المركبة. كقولنا: "بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً دائماً" ففي هذا المثال قضيتان: الأولى: صراحة، وهي "بالضرورة" إلخ.

والثانية: إشارة، وهي التي تفهم من "لا دائماً" فإنه عبارة عن قول القائل: "لا شيء من الكتاب يتحرك الأصابع بالإطلاق العام".

والقضايا الموجهة التي جرت العادة بالبحث عنها، وعن أحكامها ثلاثة عشر قضية. منها بسيطة. وهي التي حقيقتها إيجاب فقط، أو سلب فقط. ومنها مركبة: وهي التي حقيقتها تركبت من إيجاب وسلب معاً، أما لبائط: فت، وأما المركبات: فسبح.

### أقسام الموجهة البسيطة وتعريفاتها

الشرح:

١- الضرورية المطلقة: وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع، أو ضرورة سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودة، نحو بالضرورة كل إنسان حيوان، وبالضرورة لا شيء من الإنسان بحجر، ويقال لها: "الضرورية" لأن الجهة فيها الضرورة، ويقال لها: "المطلقة" لعدم اشتراط وصف الموضوع فيهما.

٢- الدائمة المطلقة: وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع، أو دوام سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودة ومثالها إيجاباً وسلباً ما مرّ بتبديل لفظ "بالضرورة" بلفظ "دائماً" أى دائماً كل إنسان حيوان ما دام ذات الموضوع موجودة، ودائماً لا شيء من الإنسان بحجر ما دام ذات الموضوع موجودة، وسميت "بالدائمة" لأن الجهة فيها الدوام، و"المطلقة"

لعدم اعتبار اتصاف أفراد الموضوع بوصفه ومفهومه.

٣- **المشروطة العامة.** وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط اتصاف أفراد الموضوع بوصفه، نحو بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً، وبالضرورة لا شيء من الكتاب يساكن الأصابع ما دام كاتباً، فـ ما دام أفراد الكاتب تكون منصفة بوصف الكتابة يكون ثبوت الكتابة لها ضرورياً، وكذا سلب سكون الأصابع يكون ضرورياً ما دام أفراد الكاتب منصفة بوصف الكتابة، وسميت بـ "المشروطة"، لاشتراط وصف الموضوع فيها، وبـ "العامة" لعمومها عن المشروطة الخاصة التي ستأتى (فى المركبات).

٤- **العرفية العامة** وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ما دام أفراد الموضوع منصفة بوصف الموضوع، كالمثال المذكور مع تبديل لفظ "بالضرورة" بلفظ "دائماً"، ويقال لها: "العرفية"، لأن العرف العام يفهم منها هذا المعنى (دوام تحريك الأصابع بدوام الكتابة، ودوام سلب سكونها بدوام الكتابة)، ويقال لها: "العامة"، لكونها أهم من العرفية الخاصة التي ستأتى (فى المركبات).

٥- **المطلقة العامة** وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل (أى فى وقت من الأوقات) كقولنا بالإطلاق العام: "كل إنسان متفلس بالإطلاق العام"، ولا شيء من الإنسان بالإطلاق العام، فإن ثبوت التفلس لأفراد الإنسان أو عدمه ليسا بضروريين، إذ يوجد وقت لا يتفلس فيه الإنسان.

٦- **الممكنة العامة** وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة عن الجانب المخالف للحكم، كقولنا: "بالإمكان العام كل نار حارة وبالإمكان العام لا شيء من الحار يبارد"، فلو كان سلب الحرارة عن النار ضرورياً لما صح الإيجاب، وكذلك لو كان الإيجاب لازماً لما صح سلب البرودة عن النار ضرورياً، وإنما سميت "الممكنة" لأجل إمكان ثبوت المحمول للموضوع أو إمكان سلبه عنه، و "العامة" لأنها أهم من الممكنة الخاصة، ستأتى (فى

تبيينه.

هـ أربعة سائط أخرى، لم يعدنوها في السائط المشهورة، ولكن وقع بعضها جزءاً لمركبات المشهورة، فأولى بنا أن نذكرها.

١- الوقتية المطلقة: وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو ضرورة سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع، كقولنا: كل قمر محض بالضرورة وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس، ولا شيء من القمر محض بالضرورة وقت التربع (أي ثلاثة أرواح من وقت الشمس كانت بينها وبين القمر)

٢- المنتشرة المطلقة: وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع، أو ضرورة سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع، كقولنا: بالضرورة كل إنسان متمسك في وقت ما، وبالضرورة لا شيء من الإنسان متمسك في وقت ما، وسميت الأولى الوقتية؛ لأن الحكم في وقت معين من أوقات وجود الموضوع، و المطلقة لعدم التقييد بـ "لا دائماً" و "لا بالضرورة" وسميت الثانية بالمنتشرة؛ لأن الحكم في أوقات منتشرة من أوقات وجود الموضوع و "المطلقة" لعدم قيد "لا دائماً" و "لا بالضرورة" فيها.

٣- المطلقة الوقتية: وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل في وقت معين، نحو كل إنسان نائم في الليل، ولا شيء من الإنسان يصائم في الليل، إنما سميت "مطلقة" لعدم اللادوام واللاضرورة و "وقتية" لكون الحكم في وقت معين.

٤- المنتشرة المطلقة: وهي التي يحكم فيها بالسلب (ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه) في وقت غير معين، نحو الإنسان أكل في وقت ما، ولا شيء من الإنسان يأكل في وقت ما، وسميت "المنتشرة" لعدم تعيين الوقت، و المطلقة لعدم قيد اللادوام واللاضرورة، وأمّا الوقتية والمنتشرة



(مدون الإطلاق) مع المركبات، وستأتيه

## أقسام الموجهة المركبة وتعريفاتها

١- **المشروطة الخاصة** وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام (بالدوام الدائري)، مثال الموجهة كقولنا بالضرورة كل كاتب محرك لأصابع ما دام كاتباً لا دائماً، فهي مركبة من موجهة مشروطة عامة، وهي الجزء الأول من القضية، ومن سائلة مطلقة عامة، وهي الجزء الثاني المضمون من لا دائماً نحو لا شيء من الكاتب يمتحرك الأصابع بالفعل، لأن سوت المحمول للموضوع إذا لم يكن دائماً كان معناه أن سلب المحمول عن الموضوع حائر في بعض الأحيان.

ومثال السالبة، كقولنا بالضرورة لا شيء من الكاتب ساكن الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً، فهي مركبة من مشروطة عامة سالبة، وهي الجزء الأول من القضية، ومن موجهة مطلقة عامة، وهي الجزء الثاني من القضية، والمضمون من لا دائماً نحو كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل، ويقال لها، المشروطة، لأن الجزء الأول منها مشروطة عامة، والخاصة لا اعتبار لا دائماً فيها.

**ملاحظة.** والمعتبر في إيجاب القضية المركبة وسلبها هو الجزء الأول، فإن كان الجزء الأول موجهة، فالقضية موجهة، وإن كان سالبة فهي سالبة، وأما في الكم (الكلية والجزئية) فيكون الجزء الثاني موافقاً للجزء الأول.

٢- **العرفية الخاصة** وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام (بالدوام الدائري) مثالها هي الموجهة: نحو كل كاتب يمتحرك الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً، فهي مركبة من موجهة عرفية عامة، وهي الجزء الأول، ومن سائلة مطلقة عامة، وهي الجزء الثاني، المفهوم من اللادوام، نحو لا شيء من الكاتب يمتحرك الأصابع بالفعل، ومثالها في السالبة: نحو لا شيء من الكاتب يمتحرك الأصابع بالفعل، ومثالها في السالبة: نحو لا شيء من الكاتب ساكن

الأصابع ما دام كاتبًا لا دائمًا، فهي مركبة من عرقية عامة سالبة، وهي الجزء الأول، ومن موجبة مطلقة عامة، وهي الجزء الثاني المفهوم من اللادوام، نحو كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل، ويقال لها "العرقية"، لأن الجزء الأول منها عرقية عامة، و"الخاصة" لأجل لا دائمًا.

٣- الوجودية اللاضرورية: وهي المطلقة العامة مع قيد اللاضرورية (بحسب الذات)، مثالها في الموجبة: نحو كل إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة، فهي مركبة من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة، فالمطلقة العامة الجزء الأول من القضية والممكنة العامة الجزء الثاني من القضية والمفهوم من "اللاضرورية".

مثال الممكنة العامة السالبة: نحو لا شيء من الإنسان بصاحك بالإمكان العام

ومثالها في السالبة: نحو لا شيء من الإنسان بصاحك بالفعل لا بالضرورة، فهي مركبة من سالبة مطلقة عامة، هي الجزء الأول، ومن موجبة ممكنة عامة، وهي الجزء الثاني، والمفهوم من "اللاضرورية".

٤- الوجودية اللادائمة: وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات، فإن كانت موجبة، فتركيبها من مطلقة عامة موجبة، ومطلقة عامة سالبة، وإن كانت سالبة، فالعكس، مثالها: نحو كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائمًا، أي لا شيء من الإنسان بصاحك بالفعل، وفي السالبة نحو لا شيء من الإنسان بصاحك بالفعل لا دائمًا، أي كل إنسان ضاحك بالفعل.

واعلم أن "لا دائمًا" إشارة إلى مطلقة عامة و"لا ضرورية" إشارة إلى ممكنة عامة (لأن سلب الدوام إطلاق عام، وسلب الضرورية إمكان عام).

٥- الوقتية: وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيدًا باللدوام بحسب الذات.

مثال الموجبة كقولنا: بالضرورة كل قمر منخفض وقت حيلولة الأرض

بينه وبين الشمس لا دائماً، فهي مركبة من موجبة وقتية مطلقة، وهي الجزء الأول، ومن سائلة مطلقة عامة، وهي الجزء الثاني المفهوم من اللادوام، وهي: لا شيء من القمر بمنحسف بالإطلاق العام (بالعمل).

ومثال السالبة: نحو بالضرورة لا شيء من القمر بمنحسف وقت التربع لا دائماً، فهي مركبة من سائلة وقتية مطلقة، وهي الجزء الأول، ومن موجبة مطلقة عامة، وهي الجزء الثاني المفهوم من اللادوام، نحو كل قمر منحسف بالإطلاق العام.

٦- المتشعبة: وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو ضرورة سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مقيداً باللا دوام بحسب الذات.

مثال الموجبة: كقولنا: بالضرورة كل إنسان متنفس في وقت ما لا دائماً فهي مركبة من متشعبة مطلقة، وهي الجزء الأول المذكور صراحة، ومن سالبة معنقة عامة، ومثال السالبة بالعكس، نحو بالضرورة لا شيء من الإنسان يمتنع في وقت ما لا دائماً.

فالجزء الأول منها المتشعبة المطلقة السالبة، والجزء الثاني (المفهوم من اللادوام) الموجبة المطلقة العامة (نحو كل إنسان متنفس بالإطلاق العام).

٧- الممكنة الخاصة: وهي التي يحكم فيها بسلب الضرورة الذاتية عن جانبي الإيجاب والسلب، فإذا قلنا: كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص، كان معناه أن إثبات الكتابة للإنسان وسلبها عنه ليسا بضروريين، ولكن سلب ضرورة الإيجاب يفهم منه إمكانية عامة سالبة، ومن سلب ضرورة السلب يفهم الإمكان العام الموجب، فالممكنة الخاصة - موجبة كانت أو سالبة - تتركب من محكنتين عامتين: إحداهما: موجبة، والأخرى: سالبة.

فإذا كانت موجبة يكون الجزء الثاني سالبة، وإذا كانت سالبة يكون الجزء الثاني موجبة، هذا آخر بحث الموجهات لخصناه بالإيجاز دون الإعجاز.

## الفصل الثانى فى أقسام الشرطيات

٥٠- قال : «الفصل الثانى : فى أقسام الشرطيات :  
الجزء الأول منها : يسمى مقدما ، والثانى : تاليا ،  
وهى إما متصلة أو مفصلة . أما المتصلة : فإما لزومية  
وهى التى يكون فيها صدق التالى على تقدير صدق  
المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك ، كالعلية ،  
والتضاييف . وإما اتفاقية وهى التى يكون فيها ذلك  
بمجرد توافق الجزئين على الصدق ، كقولنا : (إن كان  
الإنسان ناطقا ، فالحمار ناهق) . وأما المفصلة : فإما  
حقيقية وهى : التى يحكم فيها بالتنافى بين جزءيها  
فى الصدق والكذب معاً ، كقولنا : (إما أن يكون  
هذا العدد زوجا أو فردا) وإما مانعة الجمع وهى  
(التى يحكم فيها بالتنافى بين الجزئين فى الصدق  
فقط ، كقولنا : إما أن يكون هذا الشئ حجرا أو  
شجرا) . . وإما مانعة الخلو ، وهى التى يحكم فيها  
بالتنافى بين الجزئين فى الكذب فقط ، كقولنا : (إما  
أن يكون زيد فى البحر ، أو لا يغرق) .

الشرح

هذا شروع فى النوع الثانى من نوعى القصية ، إذ قد عرفتم أن القضية  
نوعان حملية ، وشرطية ، فلما فرع من بيان الحملية ، شرع فى بيان الشرطية  
وأقسامها .

ومد علمهم أن الشرطية تتألف من مركبين على صورة قضيتين ، وأن  
الجزء الأول منها يسمى مقدما (لتقدمه فى الذكر) ، والثانى تاليا (لتنوعه

نسعدم)، كما أنكم عرفت أن الشرطية إما منصلة، وإما منفصلة  
أما المنصلة فوعاد ١ - لرومية ٢ - واتفاقية.

أما اللرومية فهي التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم  
بعلاقة بينهما توجب ذلك، مثل - (كلما حالت الأرض بين الشمس وبين  
القمر، وقع خسوف للقمر) فقد حكمنا بثبوت صدق التالي - وهو (وقوع  
خسوف للقمر) - على تقدير صدق المقدم - وهو (حيلولة الأرض بين  
الشمس وبين القمر) لعلاقة بينهما أوجبت ذلك.

والمراد بالعلاقة شيء اسمه يستتبع المقدم التالي، كالعلة،  
والتصايف، أما العلاقة العلية فهي على ثلاثة أنواع ١ - أن يكون المقدم علة  
لتالي، نحو - (إذا كان الإنسان مريضاً بالحمى ارتفعت ورادت حرارة  
جسمه)، فإن مرض الحمى علة وسبب في ارتفاع حرارة الجسم.

٢ - أن يكون المقدم معلولاً للتالي، نحو - (إذا اشتدَّت حرارة الجسم  
كان الإنسان مريضاً بالحمى).

٣ - أن يكون المقدم والتالي معلولين لعلّة واحدة، نحو - (إن كان النهار  
موجوداً فالعالم مصىء، فإن وجود النهار وإضاءة العالم معلولان لعلّة  
واحدة، وهي طلوع الشمس).

وأما التصايف فهو أن يكون الحرفان متصايفين، نحو: «إن كنت  
صديقى فأنا صديقك».

وأما المنصلة الاتفاقية، فهي: ما حكم فيها بصدق التالي على تقدير  
صدق المقدم لا لعلاقة بينها توجب ذلك، بل لمجرد توافق صدق الحرفين.  
مثل «إذا كان الحيوان ذو أدن كان ولّوداً، وإن كان ذو صماخ كان بيّوضاً» -  
فهاتان القصيتان كلتاهما متصلة اتفاقية، إذ ليست هناك علاقة مطلقاً بين كون  
الحيوان له أدن، أو له صماخ، وبين كونه يلد أو يبيض، ولكن اتفق وصادف  
استصحاب الولادة للحيوان ذي الأدن، واستصحاب ذو الصماخ لكونه  
بييض.

وقد تطلق الاتفاقية على ما حكم فيها بصدق التالي مطلقاً، أى سواء كان المقدم صادقاً أو كاذباً، نحو : (إن صعد على إلى السماء فمحمد كريم) فإن المقصود من هذه القضية هو صدق التالي (وهو محمد كريم).

والاتفاقية بالمعنى الأول تسمى اتفاقية خاصة، وبالمعنى الثانى اتفاقية عامة - للعموم والخصوص بينهما.

هذا، ولا يفوتنا أن ننبهكم إلى أمر هام هو : أن صدق القضية المتصلة وكذبها يعلم على النحو التالى :

١ - إذا كانت لزومية، فصدقها يكون بصدق التالي على تقدير صدق المقدم - مع تحقق العلاقة بين الجزئين. أما كذبها فيكون إما لعدم صدق التالي على التقدير المذكور، أو لعدم وجود علاقة بين صدق الجزئين.

مثال الصادقة : إذا وقع ظل الأرض على القمر حصل الخسوف).  
ومثال الكاذبة لعدم صدق التالي على تقدير صدق المقدم (إن كان هذا الشيء حديدًا فهو نحاس)، ومثال الكاذبة لوجود الحكم مع تحقق العلاقة : (إن كان محمد فى الدار فعلى فى السوق) إذا ادعى أنها لزومية فهي كاذبة لعدم وجود علاقة بين الجزئين.

٢ - إذا كانت المتصلة اتفاقية فهي تصدق إذا تحقق فى الواقع الحكم، ولم توجد علاقة بين الجزئين، وتكذب إما لعدم الحكم أو لوجوده مع وجود علاقة. فالصادقة نحو : (إذا كان العرس صاهلاً فالإنسان ناطق)، والكاذبة لعدم تحقق الحكم نحو : (إن كان الفرس صاهلاً فالعمرال ناطق)، فهذه كاذبة، لعدم الحكم فى الواقع. ومثال الكاذبة لوجود الحكم وتحقق العلاقة : (إن كانت الشمس طالعة عالهار موجوده إذا ادعى قائلها أنها اتفاقية - فهذه القضية وأمثالها صادقة لزومية واتفاقية كاذبة، كما أن الاتفاقية الصادقة تكون كاذبة لو ادعى أنها لزومية، فيسنى التنبيه إلى هذا الأمر.

وأما الشرطية المتصلة فهي ما حكم فيها بالتساوى بين الجزئين فى الصدق والكذب معاً، وهى الحقيقية، أو فى الصدق فقط، وهى مانعة الجمع، أو فى

الكذب فقط، وهي ممانعة الخلو - هذا إذا كانت موجبة. وأما المفصلة السالبة فهي: ما سلب فيها التنافي في الصدق والكذب معاً، أو في أحدهما فقط. .. فهي ستة أنواع: ثلاث موجبات، وثلاث سوابب - وقد سبق الكلام حولها بإسهاب، تعريفاً وتمثيلاً، في مقدمة هذه المقالة. فارجعوا إليه في هذا الكتاب.

ولما سميت الأولى حقيقية، لأن التنافي فيها على حقيقته، إذ الطرفان متباعدان بحيث لا يجتمعان ولا يرتفعان. . . والثانية ممانعة جمع، لاشتغالها على منع الجمع. والثالثة ممانعة خلو، لأن الأمر لا يخلو عن أحد طرفيها. هذا: وقد تطلق ممانعة الجمع وممانعة الخلو على ما حكم فيها بالمنافاة في الجمع مطلقاً، وهي ممانعة الجمع أو ما حكم فيها بالمنافاة في الارتفاع مطلقاً، وهي ممانعة الخلو. ونعم الأولى (على هذا التعريف) الحقيقية، ونفسها بالمعنى الأول، كما نعم الثانية (أيضاً) الحقيقية، ونفسها بالمعنى الأول (كما قررنا هناك فارجعوا إليه).

بقي - هما - بحث ذكره الشارح، فكان لزاماً على أن أشير إليه، وهو: أن المراد بمنع الجمع في المفصلة هو أن الطرفين لا يجتمعان في الوجود، لا أنهما لا يجتمعان بمعنى أنهما لا يصدقان على ذات واحدة، كما فهم ذلك بعض الأفاضل فأخطأ. وذلك لأن الصدق على ذات واحدة يعنى الحمل عليها، وهو غير معقول في المفصلة - لأنها قضية شرطية، وطرفا الشرطية قصبتان بحسب الأصل، فلا يعقل أن يراد بمنع اجتماعهما منع حملها على ذات واحدة، لأن الذي يحمل هو المقدرات لا القضايا.

فإذا قلت: «لما أن يكون الشيء شجراً أو حجراً» فهي ممانعة جمع، ومعناها أن الطرفين - «الشيء شجراً»، «الشيء حجراً» - لا يجتمعان في الوجود، أي إذا صدقت القضية الأولى كذبت الثانية، وبالعكس<sup>(١)</sup>.

(١) وإليكم من ما ذكره الشارح في هذا المقام، حيث نقل رأياً لبعض الأفاضل، ورد عليه، فقال ما يعمه «ولبعض الأفاضل هنا بحث، وهو أن المراد بالمنافاة في الجمع ألا يصدقان على ذات واحدة، لا أنهما لا يجتمعان في الوجود» ويذكره كلام هذا العاقل يزيد به ما رأى، ورد عليه

٥١- وكل واحد من هذه الثلاثة إما عنادية، وهي التي يكون التنافي فيها لذات الجزئين، كما في الأمثلة المذكورة. وإما اتفاقية وهي التي يكون التنافي فيها بمجرد الاتفاق، كقولنا للأسود اللاكاتب: إما أن يكون هذا أسود أو كاتباً - حقيقياً، أو لا أسود أو كاتباً مانعة الجمع أو لا كاتباً مانعة الخلو.

الشرح

يعنى، أنه كما تنقسم المتصلة إلى ثرومية واتفاقية، كذلك تنقسم المنفصلة سواء كانت حقيقية، أو مانعة جمع، أو مانعة حلو - إلى قسمين: ١- عادية. ٢- اتفاقية.

أما العادية: فهي التي يكون فيها التنافي بين حريتها لذات الجزئين ومفهوميهما، كما ترون في المسألة بين الروح والعرد، والشعر والحجر، إلخ.

أما الاندماجية، فهي التي يكون التنافي فيها لا لذات جزئين ومفهوميهما، بل لمجرد أن اتفق وصادف تنافيهما في الواقع. وقد مرص المصنف حالة شخص أسود وليس بكاتب، وأجرى عليه أمثلة الاتفاقات الثلاث: أي الحقيقية وممانعة الجمع، وممانعة الخلو. فإذا قلت: «إما أن يكون هذا أسود أو كاتباً» كانت اتفاقية حقيقية لأن الطرفين لا يجتمعان ولا يرتفعان اتفاقاً لوجود السواد وعدم الكتابة في هذا، وإذا قلت: «إما أن يكون هذا لا أسود أو كاتباً» كانت مانعة جمع تجوز حدوثه، إذ الواقع أنه حال عنهما معاً. وإذا قلت: «إما أن يكون هذا أسود أو لا كاتباً» كانت مانعة حلو ويجوز الجمع.

وإليك مثلاً آخر، إذا كان معك مدبيل أبيض، فإذا قلت: «إما أن

الشارح فقال: «إن مانعة الجمع من أقسام المتصلة، ولا اتصال لم يعتبره إلا بين القضيتين، فلا يكون مع الجمع إلا بين القضيتين» ويرجع من أراد إلى الشارح من ٩٤ ج ٢ من حواشي التسمية.



يكون هذا مندبلا أو أحمر، فهي اتفاقية حقيقية.  
وإن قلت - «إما أن يكون هذا غير مندبل أو يكون أحمر»، فهي مائعة  
جمع.  
وإن قلت - «إما أن يكون هذا مندبلا أو أبيض» فهي مائعة خلو يجوز  
الجمع - وذلك ظاهر

٥٢ - «وسالبة كل واحدة من هذه القضايا الثماني  
هي التي يرفع فيها ما حكم به في موجباتها: فسالبة  
اللزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة العناد تسمى  
سالبة عنادية، وسالبة اتفاق تسمى سالبة اتفاقية».

#### الشرح

قد رأيتم أنه قسم الفصية الشرطية إلى متصلة، ومفصلة، وقسم المتصلة  
إلى لزومية، واتفاقية، ثم قسم المفصلة إلى حقيقية، ومائعة جمع، ومائعة  
خلو، ثم قسم كلام المتصلات الثلاث إلى عادية، واتفاقية  
فصارت القضايا الشرطية ثمانية (١) مفصلة لزومية (٢) متصلة اتفاقية  
(٣) مفصلة حقيقية عادية (٤) مائعة جمع عنادية (٥) مائعة خلو عادية  
(٦) اتفاقية حقيقية (٧) اتفاقية مائعة جمع (٨) اتفاقية مائعة خلو  
وقد تقدم تعريف كل واحدة ومثالها، ولكنه لما حص الكلام هناك في  
الموجبات - أراد أن يبين هنا معنى السوالب، فذكر أن سالبة كل قضية من  
هذه القضايا الثمان هي التي حكم فيها برفع ما حكم به في المواجهة  
«إذا كنت في المتصلة اللزومية قد حكمت بلزوم صدق التالي للمقدم،  
فسالبتها ترفع اللزوم، مثال السالبة: «ليس إن كان الكائن حساسا كان نباتا،  
فقد ارتفع» ليس اللزوم بين المقدم (وهو: الكائن حساس)، وبين التالي  
(وهو: كان نباتا)، وإذا كانت الاتفاقية هي ما حكم فيها بموافقة صدق التالي  
للمقدم، فسالبتها ترفع الموافقة على الصدق، مثال السالبة الاتفاقية: «ليس

إن كان الحيوان ذا أذن فهو يبيض» فقد ارتفع بالسلب موازنة التالي للمقدم، وهكذا الحال في المفصلات. فالسالة العنادية ترفع العناد بين الطرفين الذي يحكم به في الموجبة، وإذا رفعت العناد في الصدق والكذب فهي سالة عادية حقيقية، وإن نعت في الصدق فممانعة جمع سالة، وإن نعت في الكذب فممانعة خلط سالة.

تنبيه:

إذا كان ما نعيده السالة الشرطية هو رفع ما أفادته الشرطية الموحدة من لروم، أو عداد، أو اتفاق - فلا يتم هذا للسالة، ولا تعتبر القضية سالة، إلا إذا تقدمت فيها أداة السلب على أداة الشرط، حتى نعيد سلب اللروم في النزومية، وسلب العناد في العنادية، وسلب الاتفاق في الاتفاقية.

أما لو تأخرت أداة السلب واقرنت بالتالي، فلا نعيد السلب - بل تكون القضية حينئذ موجبة، مثلاً - إذا قلت: (ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود)، فهذه سالة لأنها سلبت اللروم بين طلوع الشمس ووجود الليل. وإذا قلت: (إن كانت الشمس طالعة فليس الليل موجوداً) فالقضية موجبة، لأنها أثبتت اللروم بين طلوع الشمس وعدم وجود الليل. وبعبارة أخرى الأولى أفادت سلب اللروم فكانت سالة، والثانية أفادت لزوم السلب فكانت موجبة.

وعلى ذلك تكون السالة الاتفاقية هي: (ما أفادت سلب الاتفاق) لا ما أفادت اتفاق السلب. مثلاً. إذا قلت: (ليس إن كان الحيوان له أذن فهو يبيض)، فهي سالة، ولو قلت: (إن كان الحيوان له أذن فليس يبيض) فهو مرجحة - لأن الأولى أفادت سلب الاتفاق، والثانية أفادت اتفاق السلب، وسلب الاتفاق سلب، وأما اتفاق السلب فهو إيجاب. وكذا يقول في سلب العناد، وعناد السلب، فالقضية الفائلة (ليس إما أن يكون الطالب مصرياً أو أزهرياً) سالة عادية، لأنها سلبت العناد بين طرفيها، أي تجاوزت اجتماعهما وانفصالهما، بخلاف الفائلة (أما أن يكون العدد زوجاً أو ليس مقسماً

متساويين فإنها عادية موجبة، لإفادتها ثبوت العاديين الروحية في العدد وعدم الانقسام بمتساويين.

وهكذا المتصلة الاتفاقية السالبة هي «ما أفادت سلب الاتفاق» لا اتفاق السلب. وكذلك إذا اقترن حرف السلب بالمقدم والقضية موجبة، نحو «إذا لم تكن الشمس طالعة فالليل موجود»، فهذه أيضاً قضية موجبة لإفادتها لزوم صدق التالي، وهو «وجود الليل» على تقدير صدق المقدم وهو «انتفاء طلوع الشمس» وأيضاً لو اقترن بالمقدم والتالي، معاً، حرفاً سلباً، فهي أيضاً موجبة لاسالبة، نحو «إذا لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً» فهذه موجبة لزومية لأنها أفادت إثبات التلازم بين عدم طلوع الشمس وعدم وجود النهار. فافهموا ذلك، والله الموفق.

٥٣- قال: «والمتصلة الموجبة تصدق عن صادقين، وعن كاذبين وعن مجهولي الصدق والكذب، وعن مقدم كاذب، وتال صادق - دون عكسه، لامتناع استلزام الصادق الكاذب، وتكذب: عن جزئين كاذبين، وعن مقدم كاذب وتال صادق، وبالعكس. وعن صادقين. هذا إذا كانت لزومية. وأما إذا كانت اتفاقية، فكذبها عن صادقين محال».

الشرح:

قد قررنا فيما سبق: أن أسلوب الشرطية لا يدل على صدق أو كذب المقدم أو التالي، بل إنه في المتصلة الموجبة يدل على أن التالي صادق لو فرض صدق المقدم على وجه اللزوم في اللزومية، أو الاتفاق في الاتفاقية. والمتصلة الموجبة يدل أسلوبها على تافى طرفيها صدقاً وكذباً، أو صدقاً فقط، أو كذباً فقط على سبيل العاد أو الاتفاق.

أما الطرفان: فقد يكونان صادقين، أو كاذبين، أو المقدم صادقاً،

والتالى كذبا، أو بالعكس.

فأحوال الطرفين فى المتصلة أربعة (١) صدقهما معا (٢) كذبهما معا. (٣) صدق المقدم مع كذب التالى (٤) كذب المقدم مع صدق التالى  
 أما أحوال طرفى المعصلة، فتلاثة - إذ لا تمايز بين طرفيها إلا فى الذكر،  
 من الحكم فيهما بالتساوى بين الطرفين، وإذا كان المقدم يافى التالى فالتالى يافى  
 المقدم بـ على ذلك كانت أحوالها ثلاثة (١) صدق الطرفين  
 (٢) كذبهما (٣) صدق أحدهما مع كذب الآخر... فأراد أن يبين الأحوال  
 التى يكون عليها الطرفان حال صدق القضية وحال كذبها

فالمقتضية الموحدة الصادقة - أى التى طابق الحكم فيها الواقع - قد تألف  
 من جرئين صادق، نحو "كلما كان زيد إنسان فهو باطون" وقد تألف من  
 كاذبين، نحو "إن كان هذا الكتاب إنسانا فهو باطون". أو من مجهولين  
 الصدق، نحو "إن كان محمد يأكل، فهو يحرك فكة الأسفل"، أو من  
 مقدم كاذب وتال صادق، نحو "إن كان الباب حساسا فهو جسم"  
 ولا تصدق إذا تألفت من مقدم صادق وتال كاذب، لأنها إن كانت  
 اتعاقية خاصة، فصديقها يعتمد على صدق طرفيها، وإن كانت اتعاقية عامة  
 فصديقها يكون بصدق التالى، وإن كانت لزومية، فالمقدم ملزوم والتالى  
 لازم.

ولا يجوز أن يستلزم الصادق الكاذب، فإن وجود المزموع يستتبع وجود  
 الملام كما أن عدم الملام يستتبع عدم المزموع، فلو تركت اللزومية: من  
 مقدم صادق وتال كاذب، لما صدقت، وإلا لزم: صدق الكاذب أو كذب  
 الصادق - إذ متى صدق المقدم، لزم: صدق التالى، والمفروض أنه كاذب،  
 فليزم صدق الكاذب، وأيضا متى كذب التالى، تعين كذب المقدم،  
 والعرض أنه صادق، فليزم كذب الصادق<sup>(١)</sup> وذلك باطل

(١) حجة السارح هنا انحصارها، وأجاب عنه فقال ما يحسنه "لا يقال إنها صريح مركب  
 انحصار من مقدم كاذب وتال صادق، وهذا هو أن كل متصلة موحدة كلية تنعكس موحدة جزئية، وقد  
 صحح - كتب من مقدم صادق، وتال كاذب - لأنما يقول ذلك من الكلية لا من الجزئية"

وأما المصلحة الموحدة للرومية الكدبة ١ فقد تتألف من كذابين، نحو  
 «إن كان الخلاء موجودا، فالعالم قديم» ٢ ويحور أن تتألف من مقدم كذب  
 وتال صادق، نحو: «إن كان الحديد ذهبا، فريد إسان» ٣ ويحور أن  
 نركب من مقدم صادق وتال كاذب، نحو «كلما كان محمد إسانا فاحديد  
 ذهب» ٤ - ويحور أن تتألف من جرئين صادقين، نحو «إن كانت السماء  
 هوقا، فريد إسان» فهذه القضايا متصلات لرومية كدبة لعدم مطابقة الحكم  
 فيها للواقع، إذ لم توجد علاقة بين المقدم والتالي، وأما المتصلة الاتفاقية، فإن  
 أحدث بمعنى الاتفاقية الخاصة، فهي تصدق عن صادقين، إذا لم توجد علاقة  
 بين المقدم والتالي، نحو «إن كان الحمام بيض، فالإنسان بلد». وإن كانت  
 اتفاقية عامة، فهي تصدق عن صادقين وعن مقدم كاذب وتال صادق، نحو  
 «إن كان الذهب نحاسا، فريد إسان» وتكذب الاتفاقية إما لعدم صدق  
 الجزئين معًا، إن كانت خاصة، أو لعدم صدق التالي، إن كانت عامة، كما  
 تكذب عن جرئين صادقين إذا وجدت علاقة بين المقدم والتالي، إذ لا بد في  
 الاتفاقية من اعتبار وجود علاقة، فإذا وجدت علاقة، وأدعى أنها اتفاقية،  
 كانت كاذبة، نحو «إن كانت الشمس طالعة، فالنهار موحود - فهذه اتفاقية  
 كاذبة كما سقت الإشارة إليه فقول المصنف. «وأما إذا كانت اتفاقية،  
 فكذبها عن صادقين محال - هذا القول: ليس بشيء، كما علمتم، ولذلك  
 قال الشارح القطب ما بعده. «وهما بحث، وهو «أن الاتفاقية لا يكفى  
 فيها صدق الطرفين، أو صدق التالي، بل لا بد مع ذلك من عدم العلاقة،  
 فيجوز كذبها عن صادقين، إذا كان بينهما علاقة تقتضى الملازمة بينهما»<sup>(١)</sup>.

#### ٥٤ - «والمفصلة الموحدة الحقيقية، تصدق عن صادق

بمعنى الشارح أن اسماع مركب المتصلة من مقدم صادق وتال كاذب، إنما هو بالنسبة إلى الكلية  
 لا إلى الجزئية، فإسماع من ذلك، إذا كانت المتصلة جزئية، نحو «قد يكون إذا كان هذا الكتاب  
 حيا كان حيا»

(١) شرح القطب، ص ١٠٦، من حواشي النسبة

وكاذب، وتكذب عن صادقين وكاذبين. وممانعة  
الجمع تصدق عن: كاذبين، وعن صادق وكاذب،  
وتكذب عن صادقين. وممانعة الخلو تصدق عن:  
صادقين وعن صادق وكاذب، وتكذب عن كاذبين.  
والسالمة تصدق عما تكذب عنه الموجهة، وتكذب  
عما تصدق عنه الموجهة.

الشرح

انفصية الشرطية المنعصلة لموجهة إن كانت حقيقية تصدق إذا تألفت من  
صادق وكاذب، نحو: «إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا» لأنها إن كانت  
عندية، فهي تتركب من الشيء ونقيضه، أو المساوي لنقيضه على ما مر  
وإن كانت اتفاقية، فتركيبها يكون من طرفين اتفق عدم اجتماعهما،  
وعدم ارتجاعهما، نحو: «إما أن يكون هذا الحيوان يبيض، أو يكون ذا أذن»  
- فإنه: اتفق، أن ذا الأذن لا يبيض، فهذان الطرفان لا يجتمعان في هذا  
الحيوان، ولا يرتفعان عنه اتفاقا، لا عنادا، إذ لا منافاة بينهما عقلا. وتكذب  
إذا تركبت من طرفين صادقين، نحو: «إما أن يكون محمد إنسانا أو ناطقا»،  
أو كاذبين، نحو: «إما أن يكون الفرس طائرا أو يبيض» فهاتان القطبتان  
كاذبتان، إذا قصد بهما العباد الحقيقي، لأن معنى العباد الحقيقي هو: (منع  
الجمع والخلو معا)، فتعين إذا صدق أحد طرفيهما وكذب الآخر.

وممانعة الجمع تصدق في حالتين: الأولى. - إذا تألفت من كاذبين،  
نحو: «إما أن يكون العراب أبيض أو أحمر» إذا لا يجتمعان مع حلول الغراب  
عليهما، فهي ممانعة جمع تجوز الخلو، ولذلك كانت صادقة في منع الجمع.

الثانية أن يكون أحد طرفيهما صادقا والآخر كاذبا - كالحقيقية، نحو:  
(إما أن يكون الإنسان ناطقا أو صاهلا).

وتكذب إذا تألفت من صادقين، لأن الصادقين يجتمعان، وهي ممانعة

جمع، فتكذب نحو: (الشيء إما لاجهر أو لاشجر) لو قصد به مع الجمع،  
إد يمكن اجتماعهما، فتكذب مائة جمع

أما مائة الخلو، فهي تصدق إن تألفت من صادقين، نحو: إما أن  
يكون الإنسان غير طائر أو غير جماد) أو من صادق وكاذب، كالحقيقية،  
نحو: (زيد إما ناطق أو صاهل).

وتكذب عن جرتين كاذبين، نحو: إما أن يكون العرب أبصر أو  
أحمر) لو قصد به منع الخلو، إذ الغراب يحلو عنهما معاً (لأنه أسود، فتكذب  
ها مائة الخلو، لأن معناها أن أحد طرفيها واقع حتماً، فلا تتألف من كاذبين  
إن كانت صادقة، هذه هي أحوال الموجبات.

أما السالبة: - سواء كانت متصلة، أو منفصلة - فهي تصدق حيث  
تكذب الموجبة، وتكذب حيث تصدق الموجبة. وذلك ظاهر، لأن صدق  
الإيجاب يقتضي كذب السلب. والعكس صحيح، وعليه. فكل مثال سبق  
في الموجبات إن كان صادقاً فهو في حالة السلب كاذب وبالعكس.  
نبيه:

يسمى ملاحظة أنه لا مانع من أن يكون مثال واحد، صادق في مع  
الجمع، وكاذب في مع الخلو، أو بالعكس، كما مر في بعض الأمثلة، كما  
يجوز أن يكون المثال صادقاً في اللزوم أو العناد، وهو نفسه كاذب في الاتفاق  
لوجود العلاقة أو العناد، أو بالعكس أي قد يكون: المثال صادقاً في الاتفاقية  
لعدم العلاقة في المتصلة، أو لعدم العناد في المنفصلة، ويكون هو نفسه كاذباً  
لو مثل به في اللزومية، أو العنادية، وهذا لا يخفى على الطالب الذكي.

٥٥ - «وكلية الشرطية الموجبة: أن يكون التالي  
لزاماً، أو معانداً للمقدم على جميع الأوضاع التي  
يمكن حصوله عليها - وهي الأوضاع التي تحصل له  
بسبب اقتران الأمور التي يمكن اجتماعها معه.

والجزئية أن يكون كذلك على بعض هذه الأوضاع .  
 والمحصورة أن يكون كذلك على وضع معين .  
 وسور الموجبة الكلية في المتصلة (كلما) و (مهما)  
 و (متى) . وفي المنفصلة (دائماً) . وسور السالبة  
 الكلية فيهما (ليس البتة) وسور الموجبة الجزئية فيها  
 (قد يكون) وسور السالبة الجزئية فيهما : (قد  
 لا يكون) ، وبإدخال حرف السلب على سور  
 الإيجاب الكلى ، والمهملة بإطلاق لفظ (لو)  
 و (إن) ، و (إذا) في المتصلة ، و (إما) و (أو) في  
 المنفصلة .

#### الشرح:

هذا شروع في تقسيم الشرطيات من حيث الأوضاع والأحوال ، فكما أن  
 العملية انقسمت - من حيث المحكوم عليه ، وهو الموضوع - إلى محصورة ،  
 ومحصورة ، ومهملة ، كذلك الشرطيات المتصلة ، والمنفصلة تنقسم إلى  
 محصورة ومحصورة ، ومهملة ، غير أن المحكوم عليه في العملية هو أفراد  
 الموضوع ، أما في الشرطية فالمحكوم عليه ليس أفراد الموضوع ، بل شيء آخر  
 وهو الأوضاع والأحوال التي تكون للمقدمات .

فمثلاً إذا قلنا : (كلما كان محمد كاتباً فهو يحرك أصابعه) ، فقد حكمنا  
 بصدق التالي - وهو (يحرك أصابعه) - على تقدير صدق المقدم ، وأفدنا  
 لفظ "كلما" أن هذا الحكم يحصل في جميع أزمنة المقدم وعلى جميع  
 أوضاعه . والمراد بأوضاع المقدم : أحواله ، أي أن المقدم عند لزوم التالي له في  
 متصلة اللزومية ، أو عند عناد التالي له في العنادية المنفصلة ، من حيث اقترانه  
 بالشيء الممكن<sup>(١)</sup> الاجتماع به يحصل له بإزاء كل وضع . ففي المثال المذكور

(١) وقبلوا الأوضاع "الممكنة" احترازاً عن المستحيلة ، إذ لو أطلقوها ربما فهم أنها الأوضاع



ثرى المتقدم، وهو (محمد كاس) يقترون به كون (محمد) قائم، أو عاقد، أو كونه يكتب في مكان كذا، أو يكتب من دمه، أو يفعل من كتابه. أي ما لا يسهى من الأحوال فالأوصاف والأحوال التي يكون عليها المتقدم هي حرة الأفراد في الحملية.

باءً على ذلك نقول: الشرطية تنقسم من حيث أحوال تقدم إلى ثلاثة أقسام (١) محصورة، (٢) ومحصورة (٣) ومهملة

ووجه الحصر: أن الحكم فيها بالاتصال أو الانفصال بين المقدم وتالي، إن كان في زمن معين فهي المحصورة موجهة كانت أو سالبة، ولا فرق لم يذكر فيها ما يدل كمية الأوصاف، فهي المهمة موجهة أو كانت سالبة، ولم يذكر فيها ما يدل على الكمية فهي المحصورة - وهي إما كمية موجهة، أو سالبة، وإما جرتية موجهة، أو سالبة، فأقسام المتصلة بالتفصيل ثمانية، ومثلها المتصلة، فالجميع ست عشرة قضية

والحكم الأمثلة وبيان الأسوار:

١ - محصورة متصلة موجهة: نحو «إن جاءني على عاصف قل أقبله»، (إن سافر محمود يوم الخميس فأسافر معه)، نحو (إن استيقظ الإنسان من نومه مكرًا بارك الله له في يومه) هذه القضايا وأمثالها متصلات محصورة، لأن الحكم فيها نحصر بوضع معين للمقدم - وهو في المثال الأول كلمة (عاصفًا) وفي المثال الثاني كلمة (يوم الخميس) وفي المثال الثالث كلمة «مكرًا» - فتلك الأوصاف الخاصة للمقدم تجعل القضية محصورة مفصلة

٢ - محصورة متصلة سالبة: نحو «ليس إن جاءني على عاصف أقبله»، «ليس إن سافر على يوم الخميس أسافر معه»، «ليس إن قام الإنسان من النوم ظهرًا بارك الله له في يومه».

٣ - محصورة مفصلة موجهة: نحو «إما أن تأتي على يوم الخميس أو

س - من عند الحكم بالفروم أو الصاد وإن كانت غير ممكنة - كأن يحرص في بروجيه لموجه عدم بزمه - من عند عدم محال - فهو الأوصاف بالممكنة، لذلك (أظهر السراج «المفصل»)

أذهب أنا إليه»، «إما أن يسافر الإنسان إلى القاهرة في القطار أو في السيارة»  
«إما أن يكون المعدن وهو نقيس ذهباً أو فضة أو ألماساً». فهذه القضايا وأمثالها  
متصلات مخصصة. لأن مقدمها على وضع معين هو في الأولى لمع  
«يوم الخميس» وفي الثانية كلمة «إلى القاهرة»، وفي الثالثة كلمة «وهو  
نقيس».

٤ - مخصصة متصلة سالبة. نحو: «ليس إما أن يأتي «علي» يوم  
الخميس أو أذهب إليه أنا»، «ليس إما أن يسافر (المصري) إلى فرنسا في قطار  
أو في سيارة»، ليس إما أن يكون المعدن وهو نقيس نحاساً أو رصاصاً.  
٥ - كلية موجبة متصلة: وسورها (كلما)، و (مهما)، و (متى) نحو:  
(كلما جاءني على أكرمته)، (مهما بطن المرء فافه خبير به)، (متى يستقم  
الإنسان يرضى عنه ربه).

٦ - كلية موجبة متصلة: وسورها (دائماً) نحو دائماً إما أن يكون  
العدد زوجاً أو فرداً، فهذه متصلة حقيقية. و (دائماً إما أن يكون المعدن ذهباً  
أو فضة) فهي مانعة جمع. و (دائماً إما أن يكون الحيوان غير إنسان أو غير  
فرس) وهذا مانعة خلو.

٧ - سالبة كلية متصلة: وسورها (ليس البتة) نحو: (ليس البتة إن كان  
المرء عالماً خصص للتقاليد الضارة)، ليس البتة إن كان المعدن ذهباً كان رخيص  
الثمن).

٨ - سالبة كلية متصلة، وسورها: (ليس البتة) أيضاً، نحو: (ليس  
البتة إما أن يكون العدد زوجاً أو متقسماً بمتساويين - حقيقة سالبة ويجوز  
الجمع والخلو - و (ليس البتة إما أن يكون الطبيب فرنسياً أو غير ألماني) وهي  
مانعة جمع سالبة ويجوز الجمع و (ليس البتة إما أن يكون العرب أبيض أو  
أحمر) مانعة خلو سالبة ويجوز الخلو.

٩ - جزئية متصلة موجبة، وسورها: (قد يكون) نحو: (قد يكون إن  
كان الشيء معدناً كان ذهباً)، (وقد يكون إذا كان الطالب أزهرياً كان

حظيها)، (وقد يكون إذا كان المرء فقيراً كان كريماً).

١٠ - جرثومة منفصلة موجبة وسورها «قد يكون» أيضاً نحو: «قد يكون إما أن يكون السات قمحاً أو شعيراً» «وقد يكون إما أن يكون العالم فقيهاً أو محوياً» «وقد يكون إما أن يكون المواطن مصرياً أو سورياً»

١١ - جرثومة متصلة سالبة وسورها «قد لا يكون»، وبإدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلى: «نحو: «قد لا يكون إذا كان انظر عريها انجمت الحرارة»، «وليس كلما - أو ليس مهما، أو ليس متى - كان الشيء معدماً كان حديداً».

١٢ - جرثومة منفصلة سالبة وسورها: (قد لا يكون) أيضاً، وبإدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلى، وهو (دائماً)، نحو: «قد لا يكون إما أن يكون الإنسان عالماً أو شاعراً»، (وقد لا يكون إما أن يكون العدد زوجاً أو مقسماً بمتساويين)، «ليس دائماً إما أن يكون على في السوق أو في المنزل»، (ليس دائماً إما أن يكون الطالب مجداً أو لا ينجح).

١٣ - مهملة موجبة متصلة.

١٤ - مهملة سالبة متصلة.

ويكون الإهمال بإطلاق لمعة (لو) و (إن) و (إذا)، مثال الموجبة «إن كان العبد تقياً حسنت معاملته»، «وإذا كان الشيء معدماً تمدد بالحرارة» «ولو كان فيهما آلهة إلا الله فقلنا».

ومثال السالبة «ليس إن كان العبد تقياً ساء معاملته»، «وليس إذا كان الشيء جماداً كان نامياً»، «وليس لو استقام الإنسان تخلف عنه الفرض».

١٥ - مهملة موجبة منفصلة.

١٦ - مهملة سالبة منفصلة.

وتكون بإطلاق لفظي «إما» و «أو».

مثال الموجبة: «إما أن يكون الجسم نامياً أو جماداً»، «وإما أن يكون العالم عاملاً بعلمه أو لا ينتفع بعلمه».

ومثال السالبة «ليس» إما أن يكون المرء شجاعاً أو «كريمياً»، «ليس» إما أن يكون الثوب عالي الثمن أو غير لائق والخلاصة، أن الشرطية بقسميها إما محصورة إذا كان الحكم على المقدم، وهو على وضع أو من معين وإما محصورة إن كان الحكم فيها على غير وضع معين، وذكر فيها سور بين كمية الأوصاف - وهي إما كلية موجبة، وسور المتصلة فيها «كلما» و«مهما» و«منى»، وسور المعصلة «دائماً»، أو كلية سالبة، وسورها هي المعصلة والمتصلة «ليس الـثة»، أو جزئية موجبة، وسورها فيهما «قد يكون» أو جزئية سالبة، وسورها فيهما «قد لا يكون»، وأيضاً إدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلى يفيد رفع الإيجاب الكلى، فيستلزم السلب الجزئى «على ما مر فى سور الحملية السالبة الجزئية» - «ليس كـ» - «فليرجع إليه».

٥٦- قال: «والشرطية قد تُركَّب عن حمليتين، وعن متصلتين وعن منفصلتين، وعن جمالية ومتصلة، وعن جمالية ومنفصلة، وعن متصلة ومنفصلة. وكل واحدة من هذه الثلاثة الأخيرة فى المتصلة تنقسم إلى قسمين لامتياز مقدمها عن تاليها بالطبع، بخلاف المنفصلة فإن مقدمها إنما يتميز عن تاليها بالوضع فقط. فأقسام المتصلات تسعة والمفصلات ستة. وأما الأمثلة فعليك باستخراجها من نفسك».

الشرح

إذا علمتم أن الشرطية بقسميها تتألف من قصيتين، فاعلموا أن طرفى المتصلة قد يكونان ١ حملتين كما مر فى الأمثلة. ٢ أو متصلتين نحو «إن كان كلباً كان الشئ معدداً تمديد

١- حراره، فكما كان معدما انكش بالروطية.

٢- أو متصلتين، نحو: «إن كان إما أن يكون العدد روحا أو غير متمم بمبتدئين، فإما أن يكون فردا أو متقسما بمساويين».

٤- أو المقدم حملية والتالي منفصلة، نحو: «إن كان لبس الذهب لمرجل حراما فإن كان هذا الخاتم ذهبا لبسه للمرجل حرام».

٥- أو بالعكس: أي المقدم متصلة، والتالي حملية، نحو: «إذا كان كذا حالت الأرض بين الشمس والقمر انكشف القمر مستفاد من الشمس».

٦- أو المقدم حملية، والتالي منفصلة، نحو: «إن كان هذا معدما فإما أن يكون ذهبا أو نحاسا».

٧- أو المقدم متصلة والتالي حملية، نحو: «إن كان دائما إما أن يكون الشيء معدما أو لا يتمدد بالحرارة».

٨- أو المقدم متصلة والتالي منفصلة، نحو: «إن كان كلما كان المرء عالما كان باعما، فالعلوم إما نظرية وإما عملية».

٩- أو بالعكس: أي المقدم متصلة والتالي متصلة، نحو: «إن كان العدد إما روحا أو غير منقسم بمساويين، فكلما كان فردا لم ينقسم بمساويين».

أما طرفي المفصلة فهما إما: ١- حمليتين، كما مررت أمثلتها. ٢- أو متصلتين، نحو: «إما أن يكون إن كان الشخص من الجمهورية العربية المتحدة فهو مصري أو كان منها فهو شوري».

٣- أو متفصلتين، نحو: «إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا، وإما أن يكون هذا العدد لا زوجا ولا فردا».

٤- أو من حملية ومتصلة، نحو: «إما أن يكون نور القمر مستفادا من الشمس أو يكون كلما حالت الأرض بينهما حصل عسوف للقمر».

٥- أو من حملية ومتصلة، نحو: «إما أن يكون محمد غير متعلم أو

قد تعلم في الأظهر أو في المدارس».

٦- أو من متصلة ومنفصلة، نحو: «إما أن يكون إذا كان العدد زوجا فهو ينقسم بمساويين، أو إما أن يكون العدد زوجا، أو غير منقسم بمساويين»  
تنبيه:

إنما ذكرنا للمتصلة أمثلة تسعة، ولم نذكر للمنفصلة إلا ستة أمثلة فقط، لأن هناك فرقا بين مقدم المتصلة وتأليها - فإن المقدم فيها ملزوم، والتالي لازم، وليس بلازم أن يكونا متلازمين، بل قد يكون التالي لازما للمقدم وليس ملزوما له، نحو قولك: «إن كان هذا حديدا فهو معدن» فإن المعدن لازم للحديد من غير عكس، أي ليس الحديد لازما للمعدن، إذ قد يوجد المعدن ولا يكون حديدا - وهو ظاهر فطرفا المتصلة متميزان بالطبع والحقيقة، بخلاف طرفي المنفصلة. فلا تمايز بينهما إلا بالوضع والذكر فقط؛ لأن أحدهما منافي للثاني، وكون المقدم يأمي التالي يساوي أن التالي يأمي المقدم، فلا فرق، ولذلك كانت أقسام المنفصلات تسعة من جهة تأليف طرفيها، وأقسام المنفصلات ستة. وإلى هنا يتم الكلام في أقسام الشرطيات.

## الفصل الثالث

### أحكام القضايا (أو: الاستدلال المباشر

بعد الانتهاء من بيان القضايا وأقسامها، نشرع بعون منه تعالى في الكلام عن أحكام القضايا ولواحقها. والمراد بأحكام القضايا: ما يلزم القضية - إذا كانت صادقة - من صدق أو كذب قضية أخرى مؤلف من نفس مادة تلك القضية، أو ما يلزم القضية - إذا كانت كاذبة - من صدق أو كذب قضية أخرى، وعلى هذا التفصيل يذكر في هذا الفصل مباحث التافص، والعكس المستوي، وعكس النقيض بقسميه الموافق والمخالف، في تلازم

لشرطيات (كما يستفهمون عليه ، إن شاء الله)

وما كان مجرد صدق القضية أو مجرد كذبها يستلزم صدق بعض القصص وكذب بعض آخر أطلق المحدثون (المأخرون) على مباحث هذا الفصل اسم (الاستدلال المباشر) ، ويعتقون به - أن أى قضية إذا فرض صدقها استلزمت كذب قصة أخرى هي نقيضها ، واستلزمت صدق أخرى هي عكسها ، وإذا فرض كذبها استلزمت صدق نقيضها . - وبحسب ذلك من أحكام سنوافيكم بها على التفصيل .

وهذا الاستدلال المباشر هو غير الاستدلال القياسى والاستقرائى ، فإن القياس والاستقراء استدلال غير مباشر - لأن نتيجته لازمة لأكثر من قضية بخلاف المباشر .

### المبحث الأول: التناقض

٥٧- الفصل الأول: فى أحكام القضايا - وفيه

أربعة مباحث: المبحث الأول فى التناقض ، وحدوده

بأنه: اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث

يقتضى لذاته أن يكون إحداهما صادقة والأخرى

كاذبة .

الشرح:

من أحكام القضايا التناقض: وهو (كما عرفه) اختلاف قضيتين

بالكيف، أى بالإيجاب والسلب بحيث يقتضى هذا الاختلاف لذاته صدق

إحدى القضيتين وكذب الأخرى . ولشرح التعريف نذكر مثالا: إذا قلت

«على فى الفصل»، وقال زميلك: «ليس على فى الفصل»، فهاتان قضيتان

محتملتان بالإيجاب والسلب، إذ الأولى موجبة، والثانية سالبة، وهذا

الاختلاف يقتضى لذاته صدق واحدة وكذب الأخرى إذ لا يعقل صدقهما

معاً، كما لا يعقل كذبهما معاً، فلا بد من التناقض من:

١٠ - أن يكون بين قضيتين.

٢ - أن تختلف القضيتان بالإيجاب والسلب.

٣ - أن تصدق إحداهما وتكذب الأخرى.

٤ - أن يكون سبب صدق واحدة وكذب الأخرى هو الاختلاف

بالإيجاب والسلب.

ولإخراج المحتررات<sup>(١)</sup> نقول: هذا التعريف مؤلف من جين وأربعة

مصول: فالاختلاف جين، وإضافته إلى قضيتين فصل أول، حرج به

لـ الاختلاف مفردين: ككتاب، وشجرة، أو مفرد وقصة وبحر: (كتاب) و

(محمد قائم)، وقولهم «بالإيجاب والسلب» فصل ثان حرج به الاختلاف

بغير الإيجاب والسلب، كالاختلاف بالكنية والجارية، أو بالشرعية والحمية

الح، وقولهم: «بحيث يقتضي صدق أحدهما وكذب الأخرى» فصل ثالث

أخرج الاختلاف في الإيجاب والسلب الذي لا يقتضي ذلك نبحو. «على

قائمه» «وعلى لغير بحالين»، وقولهم: «لذاته» - أي ذات الاختلاف

وصورته - فصل رابع يخرج به ما إذا اختلفا إيجاباً وسلباً وصدقت إحداهما،

وكذبت الأخرى - ولكن ليس السبب في الصدق والكذب ذات الاختلاف،

بل شيء آخر، هو توسط أمر آخر، مثل خصوص المادة: مستند

أما الأول فكقولك: (الحديد معدن)، (الحديد ليس مستعدداً بالحرارة) -

فهاتان القضيتان، وإن صدقت إحداهما، وكذبت الأخرى، ليستان باب

التناقض الاصطلاحي، لأن ذات الاختلاف ليس هو السبب في الصدق

والكذب، بل إنما صدقت الأولى، وكذبت الثانية بواسطة أن الثانية هي نفى

اللام الأول المساوي لقان قولك: (الحديد معدن) في قوة قولك: (الحديد

يتمدد بالحرارة)، وقولك: (الحديد ليس مستعدداً بالحرارة) في قوة قولك:

(الحديد ليس بمعدن) أي أن إثبات إحداهما لازم مستأن لإثبات الأخرى،



ومع إحداهما لازم مساو لنفي الأخرى، ونحو ذلك - زيد إنسان، وزيد  
ليس شاطئ.

وأما الثاني، وهو أن يكون الصدق والكذب لخصوص المادة لا لذات  
الاختلاف بالإيجاب والسلب - فكقولك: (كل إنسان حيوان) هو (لا شيء  
من الإنسان بحيوان)، وكقولك: (بعض الإنسان حيوان) هو (ليس بعض  
الإنسان بحيوان) فإن صدق إحداهما وكذب الأخرى في هذين المثالين  
لم يكن لذات الاختلاف بالإيجاب والسلب، بل لخصوص المادة، أي جزئي  
القضية، أي لخصوص كون الموضوع فيهما خاصاً وهو: (إنسان) ولعمول  
عاماً وهو: (حيوان)، ومثل هذا كل كليتين أو جزئيتين مختلفتين بالإيجاب  
والسلب، وكن الموضوع فيهما أحص من المحمول، والدليل على أن الصدق  
والكذب في الكليتين والجزئيتين راجع إلى خصوصية المادة، وليس سمييه نفس  
احتلافهما إيجاباً وسلباً أن الكليتين قد تكونان معاً نحو: (كل حيوان  
إنسان)، (ولا شيء من الحيوان بإنسان) فهما كادتان، وأيضاً الجزئيتان قد  
تصدقان معاً، نحو: (بعض الحيوان إنسان) و (بعض الحيوان ليس بإنسان)  
فإنهما صادقتان.

ومن أجل ذلك كان يفيض الكلية جزئية تعالفتها في الكيف،  
وبالعكس، كما ستعرفون.

٥٨ - (ولا يتحقق التناقض في المخصوصتين إلا عند

اتحاد الموضوع، ويندرج فيه وحدة الشرط والجزء،

والكل، وعند اتحاد المحمول، ويندرج فيهما حلق

الزمان، والمكان، والإضافة، والقوة، والفعل.

وفي المحصورتين لا بد مع ذلك من الاختلاف

بالكميتين لصدق الجزئيتين، وكذب الكليتين في كل

مادة يكون فيها الموضوع أعم من المحمول، ولا بد

فى الموجهتين مع ذلك من اختلاف الجهة - لصدق  
الممكنين وكذب الضروريتين فى مادة الإمكان).

الشرح

القصيتان المتناقضتان، إما حمليتان، أو شرطيتان، أما تناقض  
الشرطيات مذكرها فيما بعد.

والحديث الآن عن تناقض الحملات، وعلماء المنطق يشترطون لتحقيق  
التناقض بعد اختلاف القضيتين فى الكيف أن يتفقا فى وحدات ثمانية :  
الأولى : وحدة الموضوع - حتى يكون الإيجاب والسلب معكوما بهما على  
شيء واحد. فإذا اختلف الموضوع - نحو : (محمد كاتب)، (وعلى ليس  
بكاتب) - لم يتحقق التناقض.

الثانية : وحدة المحمول - ليكون الإيجاب والسلب واردين على شيء  
واحد، فإن اختلف المحمول فلا تناقض - نحو : (محمد فاهم)، (ومحمد  
ليس بكاتب).

والثالثة : وحدة الشرط، فإذا اختلف الشرط فلا تناقض، نحو : (المنطق  
يعصم الذهن عن الخطأ)، (أى شرط أن تراعى قواعده) (والمنطق ليس  
عاصما للذهن) (أى إن علمت مراعاة قواعده)، ونحو (الجسم مفرق  
للبصر)، (أى بشرط كونه أبيض) : (والجسم ليس بمفرق للبصر)، (أى  
بشرط كونه أسود).

الرابعة : وحدة الكل والجزء - فلا تناقض إذا اختلفا، كقولك : (لقلم  
فيه لونان أبيض وأسود) : «هنا القلم أبيض»، (تريد بعضه) : «وهذا القلم  
ليس بأبيض»، (تريد كله). ومثل : «الزنجى أسود»، (أى بعضه) :  
«والزنجى ليس بأسود»، (أى كله).

الخامسة : وحدة الزمان - فلا تناقض إذا اختلف زمان القضيتين، نحو :  
(محمد مسافر)، (تريد غدا) - (ومحمد ليس مسافرا)، (تريد اليوم)،  
ومثل : (على نائم)، (تريد ليلا) : (وعلى ليس بنائم)، (تريد نهارا).

السادسة وحدة المكان - فلو اختلف المكان فلا تناقص، مثل : (محمد حابس)، (أى فى السوق) ، (ومحمد ليس بجالس)، (أى فى البيت)، ونحو (على يصلى)، (أى فى المسجد)، (وعلى لا يصلى)، (أى خارج المسجد)

السابعة وحدة الإضافة، نحو : (ريد أب)، (أى لعلى) ، (وريد ليس أب)، (أى لمحمد) ومثل . (أستصديق)، (أى لمحمد)، (وأنت لست صديقاً)، (أى لمحمود).

الثامنة ' وحدة القوة والمعل <sup>(١)</sup> - فإن اختلفت القضيتان فيهما فلا تناقص. نحو : (الماء فى الكوب مر)، (أى بالقوة) (والماء فى الكوب ليس مر)، (أى بالمعل). ونحو (الخمر فى الدن مسكر)، (تريد بالقوة) (والخمر فى الدن ليس بمسكر)، (تريد بالمعل).

هذه وحدات ثمانية يجب ألا تختلف فيهما القضيتان المتناقصتان، سواء كانتا شخصيتين، أو محصورتين <sup>(٢)</sup>.

وبعضهم يزيد وحدة الآلة، فإن اختلفت القضيتان فيهما فلا تناقص، نحو : (أب الآن أكتب)، (أى بقلم صينى)، (وأنا الآن لا أكتب)، (أى بقلم آخر) ويرجع البعض هذه الوحدة إلى وحدة الشرط.

وقد رد المتأخرون هذه الوحدات كلها إلى وحدتين فقط، هما :

١ - وحدة الموضوع : ويدرج فيها وحدة الشرط، والكل، والجزء، أما اندراج وحدة الشرط فلأن قولك : (المنطق عاصم عن الخطأ) تريد به المنطق المراعى تطبيق قواعده، وقولك : (ليس المنطق عاصماً عن الخطأ) تريد المنطق الذى لم تراع قواعده - فالموضوعان مختلفان أما اندراج وحدة الكل أو الجزء، فلأن المحكوم عليه بالبياض هو بعض القلم، والمسلوب عنه البياض هو كل القلم، وهما مختلفان - فلو اتحد الشرط، أو الكل، أو الجزء - اتحد

(١) المراد بقوله بالقوة إمكان حصول الحكم، ويقول بالمعل : حصوله فى الواقع

(٢) المهمة فى قوة الجزئية، فتجرى عليها أحكام الجزئية.

## الموضوع.

٢- وحدة المحمول : ويندرج فيها باقى الوحدات ، فإن الحكم على شىء فى زمان أو مكان غير الحكم عليه فى زمان آخر أو مكان آخر ، وقس على ذلك وحدة الإضافة ، والقوة والعمل .

..وردها (لغرابى) إلى وحدة واجبة : وهى وحدة النسبة الحكمية - فإن النسبة هى التى تربط الموضوع بالمحمول ، فإن اختلف الموضوع ، أو المحمول مع رأى وحدة أخرى - اختلفت النسبة لا محالة .

ثم إن القضيتين المخصوصتين يكفى فى تناقضهما اختلافهما كيفاً ، واتفاقهما فى هذه الوحدات - فنقيض (محمد كاتب) مثلاً : (محمد ليس بكاتب) ، ونقيض (حضر على) ، (لم يحضر على) ، وهكذا .

أما إذا كانت القضيتان محصورتين فلا بد فيهما - بعد ذلك - من الاختلاف فى الكم أيضاً ، أى فى الكلية والجوئية . فنقيض الموجبة الكلية سالبة موجبة ، وبالعكس ، ونقيض السالبة الكلية موجبة جوئية ، وبالعكس ، فنقيض (كل حتى يموت) هو (ليس كل حتى يموت) ، ونقيض (ليس بعض الطلبة معمم) هو (كل طالبا معمم) ، ونقيض (لا شىء من الزيات يحياىس) هو (بعض البيت يحياىس) ، ونقيض (بعض المعلن حديد) هو (لا شىء من المعلن حديد) ، وهكذا : فنقيض لا شىء من الإنسان يحياىس - بعض الإنسان حياىس .

وبالذات وجد اختلاف المحصورتين فى الكم : لجواز كذب الكلينتين : وصدق الجوئيتين فى كل مادة يكون فيها الموضوع أعم من المحمول ، نحو (كل حيوان إنسانى) و (لا شىء من الحيوان يأتىيان) فهما قضيتان كاذبتان ، ونحو (بعض الحيوان إنسانى) و (بعض الحيوان ليس يأتىيان) فهما قضيتان صادقتان ، من أجل ذلك أوجبوا أن تختلف المحصورتان فى الكيف حتى يطرأ فى التناقض صدق إحدى القضيتين وكذب الأخرى

وهنا يورد الشارح القطب اعتراضاً ويرد عليه ، فيقول ما نصه : (فإن

بقيت الجزئيتان إنما تصادفان لاختلاف الموضوع لا لاختلاف الكمية، فإن  
 البعض المحكوم عليه بالإنسانية غير البعض المحكوم عليه بالسلب الإنسانية،  
 يعني (أبو حنيفة الجزئيين في قولنا: (بعض الحيوان إنسان) و (بعض الحيوان  
 ليس بشئ)، لا يترجم أن يكون محله اتحادهما في الكم، بل السلب فيه هو  
 اختلاف الموضوع، فإن البعض من الحيوان الذي ثبت له الإنسانية هو غير  
 البعض المطلوب منه الإنسانية وقد سبق أنهم يشترطون اتحاد القسيتين في  
 الموضوع ليتحقق صدق أحدهما وكذب الأخرى، فلو تحقق هنا هذا الشرط  
 لصدقنا إحدى الجزئيتين، وكذبت الأخرى، ولا حاجة إلى اشتراط  
 الاختلاف في الكم.

هذا هو الاعتراض، ثم أجاب الشارح عنه، فقال ما نصه: (لقول (أى  
 في الخواتم) النظر في جميع الأحكام إنما هو إلى مفهوم القضية، ولما  
 لوحظ مفهوم الجزئين - وهو الإيجاب لبعض الأفراد، والسلب عن بعض  
 لم تناقضا. وأما تعيين الموضوع، فأمز بخارج عن المفهوم) - يعني أن المناطقة  
 حين يتطرقون إلى القضايا، لا يعينهم منها غير مفهومها - ومفهوم الجزئيتين هو  
 الإيجاب لبعض الأفراد والسلب عن بعض من غير تعيين للبعض، لأن تعيينه  
 أمر خارج عن مفهوم القضية فلما رأوا أن الجزئيين يجوز أن يصدق معاً -  
 اشترطوا اختلافهما في الكم كي يترد صدق أحد القيصين وكذب الآخر.  
 ولما كان مقتضى هذا الجواب أن المناطقة لم ينظروا إلى تعيين المراد من  
 موضوع القضية، وهذا الكلام ينافي اشتراط الاتحاد في الموضوع. قال  
 الشارح معترضاً ثم مجيباً بما نصه: (فلان قلت: أليس اعتبروا وحدة  
 الموضوع؟ مما الحاجة إلى اعتبار شرط آخر في المحصورات؟) - أي: أن  
 المناطقة عند اشتراطهم وحدة الموضوع نظروا إلى تعيينه في الخارج، فلا معنى  
 لقولك في الجواب السابق أن تعيين الموضوع أمر خارج عن نظر المنطق،  
 وإذا كان الأمر كذلك، فلا حاجة إلى اعتبار شرط آخر في المحصورات.  
 وأجاب الشارح عن هذا بقوله: (قلت: المراد بالموضوع: الموضوع في الذكر

لادات الموصوع أى أنهم يعنون بوجوب وحده الموصوع، وحدته فى الذكر، ولا يعنون به وحدته فى المصادقات الخارجية، فيلزمهم أن يشترطوا لتحقيق التناقض فى المحصورات الاختلاف فى الكم، ثم إن جميع ما تقدم من لاكتفاء بالاختلاف فى الكيف والكم هو فى الفصاها غير الموجهة.

أما إذا كانت القصيتان من الموجهات، أى ذكر فيهما ما يدل على كيمية اسبة - فلا بد فيها مع ما ذكر، من الاختلاف فى الجهة أيضاً، لأن إيجاب الشئ، وسلبه يصدقان فى مادة الإمكان إذا كانت الجهة هى الإمكان، ويكذب فيها إذا كانت الجهة هى الضرورة. فإذا قلت: «محمد كاتب بالإمكان» و «محمد ليس كاتباً بالإمكان» - كنت فى كلتى القصبتين صادقاً، لأن انكسار يمكن ثبوته لمحمد كما يمكن نفيها عنه.

وتكذب الضروريتان فى مادة الإمكان، بحور «محمد كاتب بالضرورة» و «محمد ليس كاتباً بالضرورة» فكلناهما كادبتان، إذ الكتابة لا تلت لمحمد بالضرورة ولا تنتفى عنه بالضرورة.

ثم أحد المصنفين نقائص الموجهات. ونحن - كما وعدنا سابقاً - سرجى<sup>(١)</sup> الكلام عن الموجهات، ونقائصها، وعكوسها، وأقيستها. إلى ما بعد انتهائنا من الكتاب، إن شاء الله، ولننقل إلى الحديث عن تناقض الشرطيات.

٥٩- «وأما الشرطية: فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة لها فى الجنس والنوع، المخالفة فى الكيف وبالعكس».

الشرح

إذا كانت القصيتان المتناقضتان شرطيتين - وعب فيهما أن يتفقاً فى الجنس، أى الاتصال أو الانفصال.

فإذا كانت إحداهما متصلة وجب أن تكون الأخرى - أى النقيض -

متصلة أيضاً، وإذا كانت منفصلة فقيصها كذلك متصلة.

ويجب أيضاً اتصافهما في النوع، أى في اللزوم أو الاتفاق في المتصلتين، وفي العاد أو الاتفاق، والحقيقة أو مع الجمع أو مع الحلو في المفصلتين - وذلك بعد اختلافهما في الكيف، أى الإيجاب والسلب، وفي الكم أى في الكلية والجزئية.

فقيص الموجة الكلية سالبة جزئية - مثال المتصلة اللزومية «كما كان الشيء إنساناً فهو حيوان» بقيصها «ليس كلما كان الشيء إنساناً فهو حيوان».

ومثال الاتفاقية «كلما كان الإنسان ناطقاً كان قائماً» ونقيصها «ليس كلما كان الإنسان ناطقاً كان قائماً». ومثال المفصلة دائماً إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً، ونقيصها «ليس دائماً إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً».

ومثال الاتفاقية المفصلة «دائماً إما أن يكون الحيوان ولوداً أو دايصاً»، ونقيصها «ليس دائماً إما أن يكون الحيوان ولوداً أو دايصاً».

ونقيص السالبة الكلية موجبة جزئية وبالعكس فيهما. أى أن نقيص الجزئية الموجبة كلية سالبة، ونقيص الجزئية السالبة كلية موجبة - على قياس ما تقرر في الحملية، والأمثلة طاهرة.

وبذلك ينتهى الكلام من محث التناقض<sup>(١)</sup>، وإليك النوع الثانى من

(١) وأحب أن أشير هنا إلى أن الكتاب للمحدثين يذكرون التناقض تحت عنوان أوسع منه هو تقابل القضايا، ويصور به أن كل قضيتين اتفقا في الموضوع والمحمول واختلفتا في الكيف فقط أو في الكم فقط أو فيهما معاً يمكن أن تتقابل على ستة أوجه

الوجه الأول: تقابل الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية

الوجه الثانى: تقابل السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية

وهذان الوجهان هما تقابل التناقض، كما عرفتكم - وهو أكمل أنواع التقابل لأن المبيض لا

يجتمعان ولا يرتصمان، كما بينا

الوجه الثالث: تقابل الموجبة الكلية مع السالبة الكلية، نحو (كل إنسان حيوان) و (لا شيء من

الإنسان بحيوان)

ويسمى هذا تقابل التضاد، وحكمه: أن القضيتين لا يصدقان معاً، فإذا صدقت إحداهما نعتى

## البحث الثاني - العكس المستوي

٦٠ - البحث الثاني في العكس المستوي، وهو

عسارة عن: جعل الجزء الأول من القضية ثانياً،

والثاني أولاً - مع بقاء الصدق والكيف بحالهما.

الشرح

الوجه الثاني من أحكام القضايا، أو الاستدلال المباشر، هو العكس

المستوي - وهو عبارة عن: جعل الجزء الأول من القضية جزءاً ثانياً، وجعل

الجزء الثاني جزءاً أولاً، مع المحافظة على بقاء الصدق والكيف بحالهما.

كذب الأخرى، ولكنهما قد يكتمان معاً، نحو (كل حيوان إنسان) و (لا شيء من حيوان إنسان) فهما

الوجه الرابع يقابل الموجبة الجزئية مع السالبة الجزئية، نحو (بعض المعدن حديد) و (لهي

بعض المعدن حديد)

ويسمى هذا دحلاً نحو التضاد، وحكمه أن المصنف لا تكتمان معاً، فإذا كذبت إحداهما -

نحو (بعض الحديد ذهب) - تعين صدق الأخرى - وهي ليس بعض الحديد ذهباً) ولكنهما قد تصدقان

معاً، كما رأيت في (بعض الحيوان إنسان) و (بعض الحيوان ليس بإنسان) و (بعض المعدن

الوجه الخامس يقابل الموجبة الكلية مع السالبة الكلية، نحو (كل قمر يشرق) و (بعض القمر

بات)

الوجه السادس يقابل السالبة الكلية مع السالبة الجزئية، نحو (لا شيء من البساتين يثمر) و

(ليس بعض البساتين يثمر)

ويسمى هذان الوجهان الأحيان، يقابل التضاد، وحكمه أنه إذا صدقت الكلية صدقت

الجزئية، ولا عكس، وإذا كذبت الجزئية كذبت الكلية، من غير عكس، فإذا صدق (كل معدن يمتد

بالحرارة) تعين صدق (بعض المعدن يمتد بالحرارة) وإذا صدق (لا واحد من العرب يهودي)

تعين صدق (ليس بعض العرب يهودي) ولا يترتب من صدق الجزئية صدق الكلية فإن القضية

(بعض الحيوان إنسان صادق مع كذب (كل حيوان إنسان) والقضية (ليس بعض الحيوان إنسان) صادقة

مع كذب (لا شيء من الحيوان إنسان) ولكن إذا كذبت الجزئية كذبت الكلية، فإذا كذب (بعض

الإنسان مرس) تعين كذب (كل إنسان مرس) وإذا كذب (ليس بعض الإنسان مطلق) تعين كذب (لا

شيء من الإنسان مطلق)، هذه هي أنواع التناقض، وأكتفينا بالتناقص، كما أوضح لكم



والمراد بالجزء الأول: الموضوع في الحملية، أو المقدم في الشرطية.  
وبالجزء الثاني: المحمول في الحملية، أو التالي في الشرطية، وللقصود من  
بقاء الصدق - أن القضية التي يراد عكسها إذا فرضت صادقة وجب أن يكون  
عكسها قضية صادقة، ولا بد من بقاء الكيف أيضاً - أي إذا كانت القضية  
الأصلية موجبة فعكسها موجبة، وإذا كانت سالبة فعكسها سالبة.

واعلموا أن هنا أموراً يجب التنبيه عليها: الأمر الأول: أن المراد  
بالجزئين - الجزءان في الذكر لا في الحقيقة - ههنا عكس قولك: بعض  
الحديد معدن، هو «بعض المعدن حديد» - فانت قد جعلت المحكوم عليه -  
وهو «الحديد» في الأصل متحكوماً به في العكس، وجعلت المحكوم به وهو  
«المعدن» في الأصل متحكوماً عليه في العكس، وبعد أن كان الحديد في  
الأصل مراداً به الأفراد، وبالمعدن المفهوم - صار الأمر معكوساً في العكس -  
لأن المعدن صار في العكس متحكوماً عليه، فبراد به الأفراد - وصار الحديد  
متحكوماً به في العكس، فبراد به المفهوم (على ما بيناه في تطبيق  
المحضورات) وبذلك تكون القضية الأصلية قد تغيرت في العكس تغيراً  
جوهرياً. فإن التبديل في الحقيقة لم يكن بين الموضوع والمحمول، أي إن  
المتكلم لم يأخذ أفراد الموضوع بأن يجعلها محمولاً، كما لم يأخذ مفهوم  
المحمول بأن يجعله موضوعاً، بل أخذ وصفت الموضوع وجعله محمولاً،  
وأراد به مفهومه لا أمراده، وأخذ وبحث المحمول وجعله موضوعاً، وأراد به  
أمراده لا مفهومه، وبعبارة أخرى: إن القضية «بعض الحديد معدن» يراد  
بالحديد (الموضوع) أفراد الحديد، وبالمعدن مفهومه، ويقال فيها: «إن بعض  
أفراد الحديد محكوم عليها بمفهوم المعدن أما عكسها، وهي «بعض المعدن  
حديد» فهي على العكس مما ذكر، إذ يقال فيها: «إن بعض أفراد الحديد  
محكوم عليها بمفهوم الحديد» وعلى ذلك يكون التبديل قد حصل في جعل  
كل من الوصفين بدل الآخر مع تغير المراد، فيكون الجزءان بالجزئين في  
الذكر فقط

الأمر الثاني . أن المراد بالتبديل ليس القلب المكاني ، أو المقصود منه أن يصير المحكوم به محكوما عليه وللحكوم عليه محكوما به سواء استدعى ذلك تعبيراً في مكان الحرثين (كما يقع في الحمل الاسمية) أولاً . (كما في الحمل الفعلية) مثلاً ، إذا قيل لك : اعكس القرآن باطق بالحق ، فقل في عكسها . «بعض الناطق بالحق القرآن» وإذا قيل لك : أعكس (نطق القرآن بالحق) فقل في عكسها (بعض الناطق بالحق القرآن) فأنت في كلتا القضيةتين جعلت (القرآن) في العكس محكوما به بعد أن كان في الأصل محكوما عليه ، غير أنك في القضية الأولى - لأنها اسمية - غيرت في المكان ، فجعلت (القرآن) حبراً بعد أن كان مبتدأ ، وفي القضية الثانية لم تغير في المكان ، لأن القرآن كان في الأصل فاعلاً ، فجعلته في العكس خيراً ، ومكانه في الحالتين متأخراً في التلخيص - وذلك ظاهر .

الأمر الثالث : أن العكس لازم للأصل ، والأصل ملزم له ، وإذا صدق المعلوم - وهو الأصل - وجب صدق اللازم - وهو العكس - ، أما إذا كان الأصل كاذباً ، فلا يلزم كذب أو صدق العكس ، إذ لا يلزم من كذب المعلوم كذب اللازم ، مثلاً : قولك «كل حيوان إنسان» قضية كاذبة ، مع صدق عكسها وهو «بعض الإنسان حيوان» . . . ومن أجل ذلك قالوا في تعريف العكس : «مع بقاء الصدق» ولم يوجبوا بقاء الكذب ، لما عرفت . ثم إن مرادهم بصدق الأصلي ليس وجوب أن يصدق في الواقع ، بل يكفي أن يكون الأصل بحيث لو فرض صدقه وجب الاعتراف بصدق العكس

الأمر الرابع . أنه لا يجب في العكس بقاء الكم كما أوجبوا بقاء الكيف في العكس المستوي - فإن الكم قد يبقى كما هو في الأصل ، وقد لا يبقى ، على التفصيل الذي ستقفون عليه بعد قليل .

ثم اعلموا أن القضية التي يراد عكسها إما حملية وإما شرطية ، وأما الحمليات فهي موجهات أو غير موجهات - وقد أضحى المصنف في بيان عكوس الموجهات ، ونحن لا سائر في ذلك بناء على ما وعدنا به من إرجاء

الكلام عن الموجهات إلى فرصة أخرى :

لذلك : سنبين لكم عكوس القضايا الحملات غير الموجهة ، ثم يلتقى مع المصنف مرة أخرى في بيان عكوس الشرطيات - فنقول (وبالله التوفيق) :

١ - القضية السالبة الكلية : تنعكس سالبة كلية ، فقولك : « لا شيء من البسات بحساس » تنعكس إلى « لا شيء من الحساس نبات » . وقولك : « لا واحد من المصريين سوداني » تنعكس إلى « لا واحد من السودانيين مصري » و « لا حائش لوطه محبوب » عكسها « لا محبوب هو حائش لوطه » . . . وهكذا .

٢ - القضية السالبة الجزئية : لا تنعكس ، لأنها لا يطرد فيها صدق العكس مع صدق الأصل ، فقد تصدق سالبة جزئية مع كذب عكسها - إذا كان موضوعها أعم من محمولها ، نحو « ليس بعض الحيوان بإنسان » (صادقة) فلو انعكست إلى « ليس بعض الإنسان بحيوان » كذب العكس مع صدق الأصل ؛ لذلك قالوا : إن السالبة الجزئية لا عكس لها أي لزوماً ، وإلا فيصدق « بعض الحيوان ليس بأيض » في عكس « بعض الأبيض ليس بحيوان » .

٣ - القضية الموجبة الكلية : تنعكس موجبة جزئية ، فنحو : « كل قمع نبات » عكسها « بعض البسات قمع » و « كل حديد يتمدد بالحرارة » عكسها « بعض المتمدد بالحرارة حديد » و « كل مصري عربي » عكسها « بعض العرب مصري » . . . وهكذا .

وإنما لم تنعكس الموجبة الكلية كنفسها « موجبة كلية » لعدم اطراد صدق عكسها موجبة كلية - وذلك حين يكون محمولها أعم من موضوعها ، فمثل قولك : « كل حديد معدن » قضية صادقة ، فلو انعكست كلية إلى « كل معدن حديد » كذب العكس مع صدق الأصل .

من أجل ذلك قالوا : إن الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية ، ليترد صدق عكسها على تقدير صدقها .

٤- القضية الموحدة الجزئية تنعكس إلى موجبة جزئية، نحو «بعض المصريين مسيحيون» عكسها «بعض المسيحيون مصريون» و «بعض الورد ذو رائحة دكية» عكسها «بعض دى الرائحة الدكية ورد» وهكذا.

أما الشخصية فهي في قوة الكلية، وعلى ذلك تنعكس كلية إن كانت سالبة، نحو «ليس محمد قائما» عكسها «(لا واحد من القائمين محمد)، وتنعكس جزئية إن كانت موجبة على الأصح فنحو «محمد قائم» عكسها «بعض القائمين محمد» و «كتب علي» عكسها «بعض الكتاب علي». . . وهكذا. والمهمة في قوة الجزئية، فإن كانت سالبة فلا عكس لها. وإن كانت موجبة انعكست موجبة جزئية

### طرق إثبات صحة العكس:

للمناطق في إثبات صحة العكس طرق منها: برهان الخلف، وبرهان العكس - ويقومان على إثبات صحة العكس بإثبات كذب نقيضه.

أما برهان الخلف فهو عبارة عن أخذ نقيض العكس، وصمه إلى الأصل فيتبع محالا، وتقريره أن يقال: لو لم يصدق العكس لصدق نقيضه، وهو مع الأصل يتبع محالا، فيكون النقيض كادبا، فالعكس صادق، وإليك تطبيقه بالمثال:

أصل القضية: «لا شيء من الإنسان بهمس».

وعكسها: «لا شيء من الهمس بإنسان».

والأصل صادق، فالعكس صادق أيضا، وإلا لصدق نقيض العكس، والعكس سالبة كلية فنقيضها موجبة جزئية وهو (بعض الهمس إنسان)، ونصمه إلى الأصل على هيئة قياس من الشكل لأول هكذا. بعض الهمس إنسان، (ولا شيء من الإنسان بهمس) يتبع (فليس بعض الهمس بهمس) وهي نتيجة محالة، لأنها أفادت سلب الهمس عن نفسه - فيقال: ما السبب في هذه النتيجة؟ ليس السبب هو صورة القياس لأن صورته صحيحة مستوفية شروط الإنتاج، إذ مرجع هذا العكس هو مادة القياس، وهي إما المقدمة

انصرفت أو الكبرى - لا حائر أن يكون سبب العناد هو الكبرى لأن الأصل المسلم صدقه، فلم يبق إلا الصغرى، وهي (بعض العرس إساءة) - فكون كذبه، وتقيضها صادق وهو (لا شيء من العرس إساءة)، وهو العكس، فالعكس حق.

وإليكُم مثالا آخر في الموجبة: (كل قمح نبات) عكسها (بعض السات قمح) وإلا لصدق تقيضه، وهو لا شيء من النبات بقمح وينصم مع الأصل قياسا هكذا: (كل قمح نبات، ولا شيء من السات بقمح)، يتبع (لا شيء من القمح بقمح) - وهي نتيجة فاسدة، نشأت من تقيض العكس، فالعكس صحيح.

وأما برهان العكس: فهو عبارة عن عكس تقيض العكس، فيكون مخالفا للأصل، مثلاً:

القضية: «لا شيء من المعدن بنام».

عكسها: «لا شيء من النامي بمعدن».

وهذا العكس صادق، وإلا لصدق تقيضه، وهو: «بعض النامي معدن» وعكس هذا التقيض هو «بعض المعدن نام» - وكان الأصل «لا شيء من المعدن بنام» فذلك الأصل، وعكس تقيض العكس تقيضان - فيقال: الأصل مسلم صدقه، فتقيضه كاذب، وذلك التقيض الكاذب هو عكس تقيض العكس، فيكون تقيض العكس كاذباً والعكس صحيحاً. وفي الموجبة نقول (مثلاً). «كل نسر طائر» عكسها «بعض الطائر نسر»، وهذا العكس صادق وإلا لصدق تقيضه، وهو «لا شيء من الطائر نسر» وينعكس هذا التقيض إلى (لا شيء من النسر بطائر) وكانت القضية الأصلية «كل نسر طائر»، وصدق الأصل مسلم، فمخالفة كاذب - وهو عكس كل تقيض العكس فيكون تقيض العكس كاذباً، والعكس صحيحاً.

والخلاصة. أن دليلي الخلف والعكس كلاهما يبدأ من نقطة واحدة، هي. أحد تقيض العكس - فإما أن نضمه مع الأصل قياساً يتبع المحال، وهذا

هو دليل الخلف، وإما أن يعكسه فيكون عكسه محالاً للأصل، وهذا هو دليل العكس.

وكلا الدليين يثبت كذب نقيض العكس، فيصدق العكس لكذب نقيضه.

والآن نتفل إلى بيان عكس الشرطية بعد الانتهاء من عكس الحملية - ونرجع إلى المصنف.

٦١ - : «وأما الشرطية: فالمتصلة الموجبة تنعكس موجبة جزئية، والسالبة الكلية سالبة كلية - إذ لو صدق نقيض العكس لانتظم مع الأصل قياساً منتجاً للمحال، وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس، لصدق قولنا: قد لا يكون إذا كان هذا حيواناً فهو إنسان مع كذب العكس، وأما المنفصلة فلا يتصور فيها العكس، لعدم الامتياز بين جزئياتها بالطبع».

الشرح:

حكم الشرطية في العكس المستوي كحكم الحملية غير الموجهة، وبيان العكوس هنا كلياتها في الحملية إما سرهنة بالخلف أو بالعكس، كما مر تماماً من غير فرق.

فالمتصلة الموجبة - سواء كانت كلية أو جزئية، أو مخصوصة، أو مهمة تنعكس موجبة جزئية: فقولك: «كلما كان الشيء حديداً فهو ممتدداً بالحرارة، عكسها «قد يكون إذا كان الشيء ممتدداً بالحرارة فهو حديد». وبيان بالخلف أن يقال: لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه - وهو «ليس البتة إذا كان الشيء حديداً فهو ممتدداً بالحرارة، فهو حديد، ونضمه إلى الأصل هكذا (كلما كان الشيء حديداً فهو ممتدداً بالحرارة) يتبع (ليس البتة إذا كان الشيء حديداً فهو حديد) - وهذا باطل، لأنه سلب للشيء عن نفسه،

فالعكس صحيح.

وبيانه بدليل العكس أن يقال لو لم يصدق هذا العكس - وهو (قد يكون إذا كان الشيء متعدداً بالحرارة فهو حديد) - لصدق نقيضه - وهو (ليس البتة إذا كان الشيء متعدداً بالحرارة فهو حديد) - وبالعكس هذا النقيض إلى (ليس البتة إذا كان الشيء حديداً فهو متعدداً بالحرارة) - وهذا مخالف للأصل - الذي هو (كلما كان الشيء حديداً فهو متعدداً بالحرارة، فيكون عكس نقيض العكس كادباً، فنقيض العكس كاذب أيضاً، فبالعكس صادق. وإنما لم تنعكس الموجة الكلية كنفسها موجبة كلية لعدم اطراد صدق العكس مع صدقها إذا انعكست كلية، وذلك عندما يكون التالي في القضية الأصلية أعم من المقدم، مثلاً: «كلما كان الشيء إنساناً فهو حيوان»، إذا انعكست كلية كذبت، أما إذا انعكست جزئية كانت صادقة.

والمنصلة السالبة الكلية تنعكس كنفسها، أي: سالبة كلية، فقولك «ليس البتة إذا كان المرء حراً خاف وطنه» عكسها «ليس البتة إذا خاف المرء وطنه كان حراً»، ويدل عليه بالخلف، وبالعكس، كما عرفت.

أما السالبة الجزئية: فهي لا تنعكس، لأنها قد تصدق، ويكذب عكسها، إذا كان المقدم أعم من التالي، نحو: «قد لا يكون إذا كان الشيء معدناً كان حديداً». فهذه قضية صادقة مع كذب «قد لا يكون إذا كان الشيء حديداً كان معدناً»، لذلك قالوا: إن السالبة الجزئية لا عكس لها بالعكس المستوي.

وأما الشرطية المنفصلة: فلما لم يتميز مقدمها عن تاليها تمييزاً حقيقياً، لم يقد عكسها، ومن ثم قالوا: إن المنفصلة لا تنعكس؛ أي لا يفيد عكسها فائدة جديدة، وينتهي بذلك الكلام على (العكس المستوي).

وإليك النوع الثالث من أحكام القضايا، أو (الاستدلال المباشر).

## البحث الثالث: عكس النقيض

٦٢- «البحث الثالث: في عكس النقيض وهو عبارة عن: جعل الجزء الأول من القضية نقيض الثاني، والثاني عين الأول - مع مخالفة الأصل في الكيف وموافقة في الصدق».

الشرح:

عكس النقيض له - عند الماطقة - اصطلاحان: الاصطلاح الأول: اصطلاح المتقدمين: وهو عبارة عن جعل نقيض الجزء الأول من القضية جزء ثانيًا، ونقيض الجزء الثاني جزءًا أولًا - مع بقاء الكيف والصدق بحالهما، كما كانا في الأصل. ويسمى هذا بـ (عكس النقيض الموافق) لأنه وافق الأصل في الكيف أي في الإيجاب والسلب. وحكم الموجبات فيه: هو حكم السوالب في العكس المستوي، وحكم السوالب ها هو حكم الموجبات في العكس المستوي - أعني: أن الموجبة الكلية تنعكس بعكس النقيض الموافق موجبة كلية - فمثل: (كل جندي شجاع) ينعكس بهذا العكس إلى (كل ما ليس بشجاع هو ليس بجندي) ويجرى فيه دليل الخلف هكذا: لو لم يصدق هذا العكس - وهو (كل ما ليس بشجاع هو ليس بجندي) لصدق نقيضه، وهذا العكس قضية موجبة كلية معدولة الطرفين فنقيضها سالبة جزئية معدولة الطرفين - وهي (ليس بعض ما ليس شجاعا هو ليس جنديًا).

ويلاحظ أن السالبة الجزئية لا تصلح مقدمة لقياس من الشكل الأول (كما ستعرفون في مباحث القياس إن شاء الله) لذلك كانت هذه القضية غير صالحة لأن نعصم إلى القضية الأصلية ليتنظم منهما قياس على طريقة (دليل الخلف) ولكن المتقدمين من المناطقة، نظروا إلى أن هذه القضية سالبة معدولة المحمول، قالوا: إنها في قوة قضية جزئية موجبة محصلة المحمول، لأن سلب السلب إيجاب، فقالوا: إنها في قوة قولنا: (بعض ما ليس شجاعا هو



حدى) وعليه يمكن أن نصممها إلى الأصل، وينظم سهم فيمن هكذا (بعض ما ليس بشجاع هو جدى، وكل جدى شجاع) يتح (بعض ما ليس بشجاع شجاع) وهذه سعة باظلة، لما فيها من إثبات الشيء لنقيضه بالعكس صحيح

ويمكن بهذه الطريقة الاستدلال بدليل العكس أيضاً - أعني - انعكس هذه القضية (بعض ما ليس بشجاع هو جدى) بالنعكس المستوى إلى (بعض ما هو جدى ليس بشجاع) - وهو يحالف القضية الأصلية التي هي (كل جدى شجاع).

وأما الموجبة الجزئية فلا تنعكس بعكس النقيض الموافق، لصدق قولك (بعض الحيوان ليس بإنسان) مع كذب بعض الإنسان ليس بحيوان. وأما السوالب - سواء كانت كلية أو جزئية - فربما تنعكس سالبة جزئية، فالقضية (لا شيء من الإنسان بفرس) أو (ليس بعض الإنسان بفرس) عكسها (ليس بعض ما ليس بفرس هو ليس بإنسان)، ويمكن الاستدلال على صدق هذه القضية بدليل العكس، فتأخذ نقيض هذا العكس وهو: (كل ما ليس بفرس هو ليس بإنسان)، وتنعكسه بعكس النقيض الموافق إلى (كل إنسان بفرس). وهو محالف للأصل الفائل (لا شيء من الإنسان بفرس) أو (ليس بعض الإنسان بفرس).

والشرطية المتصلة هي عكس النقيض الموافق كالحملية، أى أن الموجبة الكلية تنعكس موجبة كلية - فالقضية (كلما كان الشيء إنساناً فهو حيوان) (تنعكس إلى كلما لم يكن الشيء حيواناً لم يكن إنساناً). ودليل صدق هذا العكس قد قام على أن انتهاء التالى يوجب انتهاء المقدم، لأن التالى لازم والمقدم ملزوم، وانتهاء اللازم يستلزم انتهاء الملزوم.

والموجبة الجزئية لا تنعكس، لصدق قولك (قد يكون إذا كان الشيء حيواناً لم يكن إنساناً) مع كذب قولنا (قد يكون إذا كان الشيء إنساناً لم يكن حيواناً)، والسالبتان تنعكسان سالبة جزئية، فقولك (ليس البتة - أو قد

لا يكون إذا كان المعدن حديدًا فهو ذهب) يتعكس إلى (قد لا يكون إذا لم يكن المعدن ذهبًا فهو حديد) بدليل العكس، كما مر.

ولكن المتأخرين لم يوافقوا المتقدمين على أن السالبة الجريئة معدولة للمحمول هي هي قوة المراجعة المحصلة - لم يسلموا ذلك بناء على أن السالبة أهم لصدقها عند عدم الموضوع، بخلاف المراجعة.

لذلك لم يتم عندهم بيان هذا العكس على طريقة المتقدمين، فذهبوا إلى اصطلاح آخر، وهو ما يسمى (بعكس النقيض المحالف) وهو الذي جرى عليه صاحب الشمسية.

الاصطلاح الثاني: عكس النقيض المحالف هو - كما عرّفه المصنف - عبارة عن (تبدل يجعل نقيض الجزء الثاني من القضية الأصلية جزءًا أولًا، وعين الجزء الأول منها جزءًا ثانيًا، مع مخالفة العكس للأصل في الكيف، وموافقته له بالصدق، مثلاً: إذا طلب منك عكس (كل نسر طائر) بعكس النقيض المخالف، قلت: (لا شيء من غير الطائر هو نسر) - فقد أخذت من الأصل الجزء الثاني - وهو كلمة (طائر) - وجعلت نقيضه - وهو غير (طائر) جزءًا أولًا في قضية العكس، وأخذت الجزء الأول من الأصل - وهو (نسر) - وجعلته بعينه جزءًا ثانيًا من قضية العكس، وغيّرت الإيجاب بالسلب، فكان العكس (لا شيء من غير الطائر نسر).

وحكم القضايا في هذا العكس، كما يلي: ١ - الموجبة الكلية: تنعكس سالبة كلية، بدليل الخلف، هكذا: إذا صدق.. (كل إنسان حيوان) صدق عكسه بعكس النقيض المحالف إلى (لا شيء مما ليس بحيوان إنسان)، وإلا لصدق نقيضه - وهو (نقيض ما ليس بحيوان إنسان)، ونضمه إلى الأصل هكذا: «بعض ما ليس بحيوان إنسان، وكل إنسان حيوان» يتبع (بعض ما ليس بحيوان حيوان) وهو باطل، فالعكس حق، أو بدليل العكس، وهو كما علمتم، عكس نقيض العكس، فالعكس خلاف الأصل. ونقيض العكس هنا هو: (بعض ما ليس بحيوان إنسان) ويعكس بالعكس المستوى إلى

(بعض الإنسان ليس بحيوان ، وقد كان الأصل (كل إنسان حيوان) فيكذب نقيض العكس ويصدق العكس .

٢- الموجة الجزئية : لا تعكس ، إذ لو انعكست بهذا العكس لكان مع صدق الأصل ، فإن عكسها سالبة جزئية - وحيث لا يطرد صدق العكس مع صدق الأصل ، فإن قولك «بعض الحيوان لا إنسان» صادق مع كذب «ليس بعض الإنسان بحيوان» .

٣- السوالب كلية كانت أو جزئية تنعكس موجبة جزئية فإذا كان الأصل : «لا شيء من الإنسان بفرس» أو «ليس بعض الإنسان بفرس» . كان العكس (بعض ما ليس بفرس إنسان) .

وبيانه بدليل العكس هكذا : لو لم يصدق هذا العكس - وهو (بعض ما ليس بفرس إنسان) - لصدق نقيضه - وهو (لا شيء مما ليس بفرس إنسان) ، وينعكس بالعكس المستوى إلى لا شيء من الإنسان ليس بفرس ، وهذه قضية كلية سالبة معدولة المحمول ، فهي قوة الموجبة الكلية محصلة المحمول ، أي في قوة : (كل إنسان فرس) ، وقد كان الأصل . (لا شيء من الإنسان بفرس أو ليس بعض الإنسان بفرس) .

هذا ، وقد مربكم أن المتأخرين من علماء المطلق قد ردوا استدلال القدامى على عكس النقيض الموافق لما بنوه على كون السالبة المعدولة للمحمول في قوة الموجة المحصلة ، وعلى ذلك لم يتم عندهم أيضاً انعكاس السوالب بعكس النقيض للمخالف لكونه مبني على جعل السالبة المعدولة في قوة الموجة المحصلة - غير أنهم استثروا بعضها من السوالب الموجبة - وقد بينها المصنف والشارح القطب ، فليرجع إليه من شاء ، وأما القضايا الشرطية فحالها في عكس النقيض المخالف غير معلوم ، لعدم العثور على دليل في عكسها كما مر .

والخلاصة : أن العكوس ثلاثة : ١- العكس المستوي : وهو جعل الحزء الأول ثانياً ، والثاني أولاً ، مع بقاء الكيف والصدق ، والموجبات فيه تنعكس

موجة جزئية، والسالبة الكلية تنعكس كنفسيها، والسالبة الجزئية لا تنعكس،  
وحكم الشرطية المتصلة حكم الحملية، والمفصلة لا يفيد عكسها.

٢- عكس النقيض الموافق: هو تبديل كل من الجزئين بنقيض الآخر مع  
بقاء الكيف والصدق، وحكم الموجبات فيه حكم السوالب في العكس  
المستوى، وحكم السوالب فيه هو حكم الموجبات في العكس المستوى  
والشرطية كالحملية.

٣- عكس النقيض المخالف: هو تبديل الجزء الأول بنقيض الثاني،  
والجزء الثاني بعين الأول مع المخالفة في الكيف، والموافقة في الصدق،  
والموجبة الكلية تنعكس موجبة كلية، والموجبة الجزئية لا تنعكس، والسوالب  
كلها تنعكس إلى سالبة جزئية.

### بحث تلازم الشرطيات

٦٣- البحث الرابع: في تلازم الشرطيات، أما  
المتصلة الموجبة الكلية فتستلزم منفصلة مانعة الجمع  
من عين المقدم ونقيض التالي، ومانعة الخلو من  
نقيض المقدم وعين التالي متعاكسين عليها - وإلا  
لبطل اللزوم والاتصال. والمنفصلة الحقيقية تستلزم  
أربع متصلات: مقدم الاثنين عين أحد الجزئين،  
وتاليهما نقيض الآخر، ومقدم الأخيرين نقيض أحد  
الجزئين، وتاليهما عين الآخر. وكل واحدة من غير  
الحقيقية مستلزمة للأخرى مركبة من نقيض  
الجزئين.

الشرح:

تلازم الشرطيات هو من أحكام القضايا الشرطية خاصة، ومعناه: أن

بعض الشرطيات الدرومية أو العنادية، إذا صدقت يلزم من صدقها صدق قصبه أو قصدا شرطية أخرى - على التفصيل الآتي .

١ - القصبة المتصلة الموجبة الكلية يلزم من صدقها صدق مفصلتين : أحدهما مانعة جمع ، والأخرى مانعة حلو ، وتركب مانعة اجمع من مقدم المتصلة ونقيض تاليها .

وتركب مانعة الحلو من نقيض مقدم المتصلة وعين تاليها فإذا صدق قولنا ( كلما كان الشيء إنساناً كان حيواناً ) لزِم صدق قولنا ( الشيء إما إنسان أو لا حيوان ) مانعة جمع وبحور الحلو ، ولزم كذلك صدق قولنا ( الشيء إما لا إنسان أو حيوان ) مانعة حلو وبحور الجمع ، ودليل ذلك أنه لو لم يصدق منع اجمع بين عين المدروم ، وهو المقدم ، ونقيض اللازم ، وهو التالي ، لحاز أن يجتمعا ، فيلزم وجود الملروم بدون اللارم - فيبطل اللروم ، لأن القاعدة أن صدق الملروم يستوجب صدق اللازم ، فلو اجتمع مع صدق الملزوم كذب اللازم لما كان هناك تلازم ، والفرض أن المتصلة لرومية ، مثلاً : لو لم يصدق مع الجمع في قولك : ( الشيء إما إنسان أو لا حيوان ) لحاز أن يكون الشيء إنساناً وليس بحيوان ، فلا يكون الحيوان لازماً للإنسان ، فتكذب المتصلة القائلة ( كلما كان الشيء إنساناً فهو حيوان ) .

ومن جهة أخرى : لو لم يصدق مع الحلو بين نقيض المقدم وعين التالي لحاز أن يخلو الأمر عنهما ، والحلو من نقيض المقدم يكون بصدق عين التالي ، والحلو من عين التالي يكون بصدق نقيض التالي ، وعلى ذلك يلزم صدق المقدم مع كذب التالي ، فتبطل قاعدة اللزوم مثلاً : لو لم يصدق منع الحلو في قولك : ( الشيء إما لا إنسان أو حيوان ) لحاز الحلو من لا إنسان ومن حيوان معاً ، وذلك يكون في ( إنسان ليس بحيوان ) ، فيكذب اللزوم بين إنسان وحيوان فلا تكون اللرومية صادقة ، وهو خلاف المفروض .

٢ - والمنفصلة مانعة الجمع الموجبة : تستلزم متصلتين يتألفان من عين أحد الجزئين مقدما ، ونقيض الآخر تالياً . فإذا صدق قولك : ( الشيء إما

أبيض أو أسود)، فليصدق (كلما كان الشيء أبيض لم يكن أسود)، و (كلما كان الشيء أسود لم يكن أبيض). وإلا لجاز أن يثبت عين التالي على تقدير ثبوت عين المقدم، فلا يكون بين الطرفين مع الجمع، فنكذب المنعصلة مانعة الجمع.

٣- المنعصلة مانعة الخلو الموحدة : تستلزم متصلتين يتألفان من نقيض أحد الجريئين مقدما، وعين الآخر تاليا، فإذا صدق (الشيء إما لا معدن أو لا نبات) «صدق» كلما كان الشيء معدنا فهو ليس بنبات» و «لما كان الشيء نباتا فهو ليس بمعدن». وإلا لخار ثبوت نقيض التالي على تقدير ثبوت نقيض المقدم، فيحلو الأمر عن كلا الطرفين، فلا يتحقق منع الخلو، فنكذب مانعة الخلو.

٤- والمنعصلة الحقيقية : تستلزم أربع متصلات : يتألف اثنان من عين أحد الجريئين مقدما، ونقيض الآخر تاليا ويتألف الآخران من نقيض أحد الجريئين مقدما وعين الآخر تاليا - فإذا صدق : (العدد إما زوج أو فرد) وجب صدق أربع متصلات هي :

(أ) : (كلما كان العدد زوجا فهو ليس بفرد).

(ب) و (كلما كان فردا فهو ليس بزوج).

(ج) و (كلما لم يكن زوجا فهو فرد).

(د) و (كلما لم يكن فردا فهو زوج).

وإلا لخار اجتماعهما أو ارتفاعهما، والفرض أن بين الجريئين منع الجمع والخلو معاً.

٥- ومانعة الجمع : تستلزم مانعة حلول مؤلفة من نقيض جريئها.

٦- ومانعة الخلو : تستلزم مانعة جمع مؤلفة من نقيض جريئها، أي إذا

تحقق مع الجمع بين جريئين وجب أن يتحقق مع الخلو بين نقيضيهما - وإلا لجاز ارتفاع النقيضين، فيجتمع العيان، فلا يكون بينهما منع الجمع. وأيضاً إذا تحقق مع الخلو بين أمرين وجب أن يتحقق مع الجمع بين نقيضيهما، وإلا

لجواز اجتماع نقبضيهما، فيرتفع العيان، فلا يكون بينهما مع الخلو، فإذا صدق مع الجمع في قولك: (إما أن يكون المعدن حديداً أو ذهباً) - وحب صدق مع الخلو في (إما أن يكون المعدن غير حديد أو غير ذهب) وبالعكس، أى إذا صدق منع الخلو في قولك: (الثوب إما غير حرير أو غير صوف) وجب أن يصدق مع الجمع في (الثوب إما حرير أو صوف).

والى هنا قد تم - بعصل الله - الكلام على المقالة الثانية من كتابنا (تيسير القواعد المطلقية) - شرح الرسالة الشمسية - وأرجو أن يوفقى ربي لتتميم المقالة الثالثة في (القياس) - كما أسأل المولى الكريم أن يجعله (تيسيراً) لقارئه، إنه نعم المولى ونعم النصير، وصلى الله على أفضل الأولين والآخرين، سيدنا (محمد) حاتم البين وإمام المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

## المقالة الثالثة في القياس

### الفصل الأول

#### (تعريف القياس، وأقسامه)

٦٤ - «المقالة الثالثة في القياس: وفيها خمسة فصول: الفصل الأول: في تعريف القياس، وأقسامه: القياس: قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر».

الشرح

هذا شروع في بيان الاستدلال غير المباشر، ومعنى به: الاستدلال القياسي، والاستقرائي، والتعميلي.

والاستدلال بأنواعه، يعتبر من من المنطق المقصد الأعلى والهدف

الحقيقي من الفن - وذلك لأن به يكون الوصول إلى اكتساب المجهولات  
التصديقية هي العلوم.

وأهم أنواع الاستدلال عند الماطقة القدماء هو «القياس» - حتى إنهم  
يعدّون «الاستقراء» و«التمثيل» لواحق له. ولكن المحدثون يقللون من  
قيمته، ويفضلون عليه «الاستقراء» - ويسمونه «مطلق العلوم» (كما يستعملون  
عنه في دراستكم للمنطق الحديث).

تعريف القياس:

القياس لغةً: تقدير شيء شيء آخر. كما يقدر طول القماش مثلاً  
بالمتر.

و لقياس اصطلاحاً: هو قول مؤلف من قضايا متى سلمت لرم عنها  
لذاتها قول آخر. كقولنا: «الحساس معدن، وكل معدن موصل جيد  
للحرارة»، فهاتان قصبتان إذا سلم (واعترف) بهما أحد لرمه التسليم بقول  
آخر هو: «الحساس موصل جيد للحرارة».

وكلمة «قول» في التعريف، عبارة عن مركب، سواء كان ذلك المركب  
مفهوماً عقلياً، أو مركباً لفظياً - كما نقرر في تعريف القضية، حيث قلنا  
هناك: إن الماطقة يعنون بالقول «المركب» ملموظاً كان أو معقولاً. وهو  
جنس في التعريف للقياس الملموظ، إن عني بالقول اللفظ المركب، أو  
للقياس المعقول إن عني به المفهوم العقلي المركب.

وقوله: «مؤلف من قضايا»: فصل خرج به الأقوال اللافصة، والإنشاء  
والقصبة الواحدة المستلزمة لذاتها صدق عكسها المنسوى، وعكس  
تقبصها والمراد بالجمع في القضايا ما فوق قضية واحدة حتى يشمل التعريف  
أعماس السيط المؤلف من قضيتين، والقياس المركب من أكثر من قضيتين  
كقولنا «الحديد معدن، وكل معدن يتمدد بالحرارة، وكل يتمدد بالحرارة  
قابل للطرق<sup>(١)</sup>»، إذاً الحديد قابل للطرق». (مبانيكم الكلام عن القياس

(١) الضرب بالطريقة وتبدله بصور مختلفة.



نركب ، وأنه - هي الحقيقة - ينحل إلى أقيسة بسيطة .

وقوله : «متى سلمت» إشارة إلى أن القضايا المؤلف منها القياس ، لا يلزم أن تكون صادقة في الواقع وفي نفس الأمر ، بل يكفي أن تكون مسلمة عند السامع لها . وبذلك يشمل التعريف : القياس الصادق المقدمات والقياس المشتمل على مقدمات كاذبة مثل «النات حساس ، وكل حساس جماد» فهاتان القضيتان لو سلمت يلزمهما قول آخر هو «البات جماد» فمدار استلزام القضايا للقول الآخر هو تسليمها ، لا صدقها - وعلى ذلك لو ركب قول من مقدمات صادقة في نفسها ولكن الخصم لم يسلم بها وأنكر صدقها ، فلا يسمى هذا قياساً - ولا يستلزم قولاً آخر ، لأن المراد بالاستلزام هنا الاستتباع العلمي ، وليس المراد به هنا عدم الانمكاك في الواقع ، بدليل اعتبارهم لزوم النتيجة عند تسليم المقدمات ولو كانت كاذبة بحسب الواقع ، وبناءً على هذا البيان يكون قوله : «متى سلمت» قيد لإدخال القياس الكاذب المقدمات ، كما أنه قيد لإخراج القول المركب من قضايا لم تسلم ، ولو كانت صادقة .

وقوله : «لرم عنها» أي عن القضايا «قول آخر» فصل أخرج المركب من قضايا لا تستلزم قولاً آخر ، كالأشكال العقيمة ، نحو : «لا شيء من البات بحيوان وكل حيوان جسم» فهاتان قضيتان لا يلزم عنهما قول آخر ، إذ لو لزم قول آخر لكان ذلك القول : «لا شيء من النات بجسم» ، وهو قضية كاذبة .

وأخرج - بهذا القيد أيضاً - الاستقراء والتمثيل ، فإن المقدمات فيهما لا تستلزم النتيجة ، كما سنوضحه هاك إن شاء الله ، ونفييد الاستثراء بكونه لدات القضايا ، أي لا بواسطة شيء أجسي ، ليخرج قياس المساواة - وهو : ما تألف من قضيتين متعلق محمول أولى هما هو موضوع الأخرى . نحو «محمد مساو لعلي ، وعلي مساو لأحمد» إذن «محمد مساو لأحمد» فهذا الترتيب ، وإن لزم من عنه النتيجة المذكورة ، إلا أن لزومها ليس لذات المقدمتين ، بل بواسطة ملاحظة مقدمة أجنبية هي : أن المساوي للمساوي شيء مساو لذلك الشيء ، ولذلك ترون أن لزوم النتيجة وعدم لزومها يتبع

دائماً صدق هذه المقدمة وكذبها - فإن صدقت لرمت النتيجة، وإن كذبت فلا تلزم، بل تكون كاذبة، فتصدق في المثال المذكور لصدق المقدمة الأجنبية (كما رأيت) وتصدق أيضاً في مثل : «خط مستقيم أب يوازي خط مستقيم ح د وخط مستقيم ح د يوازي خط مستقيم هـ، فإذا خط مستقيم أب يوازي خط مستقيم هـ» - وذلك لصدق المقدمة القائلة «الموازي للموازي لشيء موازي له»

وأيضاً تصدق في «الإنسان ملزوم للحيوان، والحيوان ملزوم للجسم، إذن الإنسان ملزوم للجسم» - لأن الملزوم للملزوم لشيء ملزوم له : ولكن نتيجة قياس المساواة تكذب في نحو «الإنسان مساوٍ للفرس، والفرس مساوٍ للمناطق» فلا يلزم منه أن الإنسان مساوٍ للمناطق - لأن المقدمة القائلة إن «المساوٍ للمساوٍ مساوٍ» لا تصدق دائماً، بل قد تكذب كما في هذا المثال. وأيضاً لو قلت : «الإنسان نصف الأربعة، والأربعة نصف الثمانية» فلا يلزم أن الاثنين نصف الثمانية، لأن نصف النصف ليس نصفاً، وبذلك دل ارتباط صدق النتيجة في هذا القياس بصدق المقدمة الغريبة، على أن لزومها ليس لذات المقدمتين، بل لتلك المقدمة الغريبة.

والخلاصة. أن القياس يتألف من مقدمتين (على الأقل)، يلزمهما قول آخر (هو النتيجة) ويكون لزومها (النتيجة) لذات المقدمتين وليس لأمر خارج عن القياس.

ومعنى كون النتيجة قولاً آخر. أنها لا تكون إحدى المقدمات - وإلا لكان أي قضيتين قياساً لاستلزامهما إحداهما، فضرورة استلزام المركب لأجزائه وذلك غير صحيح.

تنبيه

بعد أن انتهى الشارح (القطب) من شرح تعريف القياس، وإخراج المحتررات، أورد على التعريف نقضاً بأنه غير مانع - فقال : وهذا الحد مفقود بالقضية المركبة المستلزمة لعكسها المستنوى، أو عكس نقضها - فإنه

يصدق عليها أنها قول مؤلف من قضيتين يستلزم لداته قولاً آخر، لكن لا يسمى قياساً اهـ. ومعنى هذا الكلام: أن من القضايا الموحدة ما هو في قوة قضيتين، نحو «كل نار حارة بالإمكان الخاص» فإن هذه القضية في قوة محكتين عامتين هما «كل نار حارة بالإمكان العام» «ولا شيء من النار يحترق بالإمكان العام» - وهذه القضايا المركبة تستلزم عكسها، وإذن، يصدق عليها أنها قول مؤلف من قضيتين يستلزم لداته قولاً آخر، مع أنها ليست قياساً، فلا يكون تعريف القياس مانعاً.

وقد نقل الشيخ «الدموقي» جواباً عن هذا النقض، فقال: «وأحيب عن هذا النقض بأن المتأخر من قولنا» (من قضايا) أن تكون القضيتان مصرحتين في القياس، وفي القضية المركبة الجزء الثاني قيد للجزء الأول، فليس في القضية المركبة إلا تصريح بقضية واحدة فقط، اهـ كلامه بنصرف.

### أقسام القياس

٦٥- (وهو استثنائي إن كان عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل كقولنا: إن كان هذا جسماً فهو متحيز، لكنه جسم، ينتج أنه متحيز - وهو بعينه مذكور فيه، ولو قلنا: لكنه ليس بمتحيز - ينتج: أنه ليس بجسم - ونقيضه مذكور فيه.

واقتراني إن لم يكن كذلك، كقولنا: كل جسم مؤلف، وكل مؤلف حادث، وينتج كل جسم حادث - وليس هو ولا نقيضه مذكوراً فيه بالفعل).

الشرح:

هذا شروع في بيان أقسام القياس، وهو نوعان:

(١) استثنائي.

(٢) واقترانى .

والعرق يسهما أن الاستثنائى : هو ما ذكرت فيه النتيجة ، أو نقيضها بالمعمل .

والاقترانى هو ما لم تذكر فيه النتيجة ، ولا نقيضها ، بالمعمل .  
مثال الاستثنائى : (إن كان هذا الشيء معدنا فهو متمددا بالحرارة ،  
لكنه معدن) ينتج . (أنه متمددا بالحرارة) فالنتيجة وهى (هو متمددا بالحرارة)  
قد ذكرت فى القياس بالمعمل ، وإذا قلت : (لكنه ليس متمددا بالحرارة) ينتج  
(أنه ليس بمعدن) ، ونقيض هذه النتيجة قد ذكر فى القياس بالمعمل .  
والمراد بذكر النتيجة أو نقيضها بالفعل - ذكرها بمادتها وصورتها ، أى  
هياتها التأليفية .

أما القياس الاقترانى : فهو الذى لا تذكر فيه النتيجة ، ولا نقيضها ،  
بالمعمل - وإن ذكرت فيه بالقوة ، أى بمادتها فقط . مثاله : «كل ذهب معدن ،  
وكل معدن متمددا بالحرارة» ينتج «كل ذهب متمددا بالحرارة» ، وتلك النتيجة  
لم تذكر فى القياس بالمعمل ، بل ذكرت بالقوة فقط ، أى بمادتها - فقد ذكر  
موضوعها فى المقدمة الأولى ، وذكر محمولها فى المقدمة الثانية ، وذكر  
الشيء بمادته من غير صورته ذكر له بالقوة ، أما ذكره بمادته وصورته فهو ذكر  
له بالمعمل ، لذلك قيدوا ذكر النتيجة ، أو نقيضها - فى تعريف الاستثنائى - بأنه  
ذكر بالفعل . إذ لو ترك هذا الفيد ، لورد النقص بأن تعريف الاستثنائى غير  
مانع لدخول الاقترانى فيه ، لأن الاقترانى أيضا تكون النتيجة فيه مذكورة  
بالقوة ؟ وبأن تعريف الاقترانى غير جامع لخروج جميع الاقترانيات عنه ،  
ولكن لما قيد ذكر النتيجة فى الاستثنائى بأنه ذكر لها بالفعل ، أى لا بالقوة ،  
صار تعريفه مانعا من دخول الاقترانى - فإن النتيجة لم تذكر فى الاقترانى  
بالمعمل ، بل ذكرت بالقوة (كما وصح لكم) هذا هو العرق بين الاستثنائى  
والاقترانى .

ويحسن أن ننته ، ها إلى أمرين الأمر الأول : أن ذكر النتيجة فى

القياس الاستثنائي بالفعل لا يتأخر مع ما تقرر في تعريف القياس من وجوب أن تكون النتيجة قولاً آخر. وذلك لأن معنى كونها قولاً آخر: أي ليست مقدمة بشماها من مقدمات القياس، لئلا يلزم المصادرة على المطلوب، أما لو كانت جزءاً من مقدمة (موضوعاً كان أو محمولاً) كما هو الحال في القياس الاستثنائي، فلا مانع منه.

الأمر الثاني: أن النتيجة ونقيضها كلتاها قضية كاملة مشتملة على الحكم، ومحتملة للصدق والكذب، مع أن المذكور في القياس جزء قضية لا يحتمل الصدق والكذب لعدم اشتتماله على الحكم، فيكف يقال: إن النتيجة أو نقيضها، مذكورة في القياس؟

والجواب: أن المراد هو ذكر صورة النتيجة، أو صورة نقيضها بترتيب الطرفين، كما في النتيجة أو نقيضها.

أما القياس الاستثنائي: فسيأتي الحديث عنه من حيث بيان أقسامه، وكيفية تركيبه، وشروط إنتاجه - في الفصل الرابع من هذه المقالة.

## القياس الاقتراني

٦٦ - «وموضوع المطلوب فيه يسمى أصغر ومحموله أكبر، والقضية التي جعلت جزء قياس تسمى مقدمة، والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرى والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى، والمكرر بينهما حداً أوسط «واقترن الصغرى بالكبرى» يسمى قرينة وضرباً، والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدين الآخرين تسمى شكلاً - وهو أربعة: لأن الحد الأوسط إن كان محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول،

وإن كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني، وإن كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث، وإن كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع.

الشرح:

القياس الاقتراني موعان ١ - شرطى . وهو ما كانت مقدمته أو إحداهما شرطية (وسيانى الكلام عنه فى الفصل الثالث).

٢ - حملى . وهو ما تألف من قصيتين حمليتين . نحو . «كل عصفور طائر، وكل طائر يبيض» يتح «كل عصفور يبيض» وهذه النتيجة - عند وضعها للاستدلال عليها - تسمى «مطلوبا» وهى مشتملة على حدين موضوع (عصفور) ومحمول (يبيض)، وقد ذكر موضوع المطلوب فى القضية الأولى من القياس، كما ذكر محموله فى القضية الثانية، وبينهما حد مكرر فى القصيتين هو - فى المثال المذكور - (طائر) - ، فموضوع المطلوب فى الاقترانى يسمى حدا أصغر، ومحموله يسمى حدا أكبر «والحد المكرر فى القياس يسمى حدا أوسط». وذلك لأن الموضوع فى الغالب أحص من المحمول - فهو أصغر، والمحمول أعم منه - فهو أكبر، والمكرر واسطة فى الإنشاج، ويحدد من النتيجة - فهو لذلك حدا أوسط - ثم إن القضية التى جعلت جزء قياس تسمى مقدمة، ونسب إلى الطرف المذكور فيها من طرفى النتيجة، ما مشتملة على الحد الأصغر تسمى (مقدمة صغرى)، والمشتمة على الحد الأكبر تسمى (مقدمة كبرى) واقتران الصغرى بالكبرى من حيث الكم والكيف، وكونهما موجبتين أو سالبتين أو مختلفتين، كليتين أو جزئيتين أو مختلفتين - يسمى (قرينة) و (صرنا) والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الأوسط مع الحدين الآخرين يسمى (شكلا) والأشكال أربعة: لأن الحد الأوسط إن كان محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى فهو الشكل الأول، وإن كان محمولا فيهما فهو الشكل الثانى، وإن كان موضوعا فيهما

فهو الشكل الثالث، وإن كان عكس الأول - أي موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى - فهو الشكل الرابع -

ثم اعلموا أن ترتيب الأشكال، على هذا الحوله قيمته المطلقة عدسياً هذا المعنى - لأن الشكل الأول يندبى الإنتاج، نظراً لوصوح العلاقة المطلقة فيه (كما موضحه لكم عند الكلام عنه) وأيضاً هو الشكل الوحيد الممنوع للموجة الكلية التي تتكون منها القواعد العامة في العلوم. وأما غيره فمباحه بطرى، ويستدل عليه برده إلى الشكل الأول - ولا يستع غير الشكل الأول إلا سالبه فقط (كالشكل الخامس)، أو جرثية فقط (كالثالث) ولما كان الشكل الخامس يوافق الأول في صغراه - وهى أشرف المقدمتين لاشتغالها على موضوع النتيجة، الذى هو أشرف من المحمول - ووضع فى المرتبة الثانية. ويليه الثالث - لأنه يشارك الأول نوعاً ما، إذ يشاركه فى الكبرى. ووضع الرابع فى المرتبة الأخيرة، لعدم مشاركته الأول فى شىء، ويعد من الطع جداً (كما ستفهمون عليه).

ثم إن كل شكل من هذه الأشكال، لا يتبع كيفما اتفق - بل يتبع حسب شروط تحتص بكل شكل، وقبل الكلام عن شروط كل شكل على حدة، وبيان الصواب المتجة فى كل شكل حسب تلك الشروط - أريد أن أنبهكم إلى شروط عامة يجب إلتزامها فى جميع الأشكال.

الشروط العامة للقياس:

يجب فى جميع الأشكال مراعاة الشروط الآتية، حتى تكون نتيجة إنتاجاً صحيحاً.

١ - الشرط الأول - يجب أن يتركب القياس من مقدمتين فقط. والقياس المركب من أكثر من مقدمتين هو فى الحقيقة أكثر من قياس (كما سيأتى).

٢ - الشرط الثانى - كل شكل فى القياس الاقترانى يجب أن يشتمل على ثلاثة حدود فقط.

وبناء على ذلك لا يجوز أن يكون الحد الأوسط مشتركا لفظيا يستعمل في إحدى المقدمتين بمعنى ، وفي الأخرى بمعنى آخر ، إذ في هذه الحالة يكون في القياس أربعة حدود لا ثلاثة - وهو ممنوع مثال ذلك : القياس الآتي -  
قطعة من الأرض داخلية في البحر ورأس ، وكل رأس استئصالها يسبب الموت ، إذن كل قطعة من الأرض داخلية في البحر استئصالها يسبب الموت -  
فهذا قياس فاسد ، والسر في فساده هو استعمال لفظ (رأس) في الكبرى بمعنى العضو المعروف في الإنسان مع أن نفس اللفظ (رأس) قد استعمل في الصغرى بمعنى آخر جغرافي .

وإليك مثالا آخر : «الفرار من وجه العدو جبن ، وكل جبن مصنوع من اللبن» إذن الفرار من وجه العدو مصنوع من اللبن .

ولا شك في أن هذا قياس فاسد ، وسبب فساده هو استعمال لفظ «جبن» في القياس بمعنىين - وهذا يعني أن وجود أربعة حدود في القياس يفسده ويصح إنتاجه .

ويسمى الماطقة هذين الشرطين : قاعدة تركيب القياس .

٣- الشرط الثالث : يجب أن يشتمل القياس على حد أوسط مستغرق في مقدمة واحدة على الأقل .

٤- الشرط الرابع : لا يجوز أن تشتمل النتيجة على حد مستغرق ، إلا إذا كان هذا الحد مستغرقا في مقدمته .

ولتوضيح هذين الشرطين أقول : إن معنى استغراق الحد : شموله لجميع أفراد ، وعدم استغراقه : معاء عدم شموله لجميع أفراد . ويكون موضوع القضية مستغرقا إن كانت مسورة بالسور الكلي - سواء كانت موجبة أو سالبة . ولا يكون الموضوع مفيدا للاستغراق إن كانت القضية جزئية - موجبة كانت أو سالبة . أما المحمول فيكون مستغرقا إن كانت القضية سالبة ، سواء كانت كلية أو جزئية . وإذا كانت القضية موجبة فلا تفيد استغراق محمولها ، كلية كانت القضية أو جزئية .



وبناءً على ذلك فالقضية الكلية الموجبة تفيد استغراق موضوعها فقط -  
محمول: «كل حديد معدن»، إذ قد حكمنا على جميع أفراد الحديد بأنها  
مدرجة في المعدن، وقد يكون المحمول أعم وأكثر أفراداً من الموضوع - كما  
في هذا المثال.

والقضية الجزئية الموجبة: لا تفيد استغراق موضوعها ولا محمولها.  
والسالة الكلية: تفيد استغراق طرفيها معاً. والسالة الجزئية: تفيد  
استغراق محمولها فقط. وقد أشرنا إلى ذلك كله في هامش ما سبق من كتابنا  
هذا، حيث بينا هناك أن هذا رأي المتأخرين من المباحثين الذين يؤلون المحمول  
بالأفراد.

إذا تقرر ذلك، فنرجع إلى ما كنا فيه، فنقول: ١- من شروط القياس  
العامة أنه يجب أن يشتمل على حد أوسط مستغرق في مقدمة واحدة على  
الأقل، وبذلك يتحقق الغرض منه، وهو كونه علة الإنتاج - فإن لم يتحقق  
ذلك، لم يكن الإنتاج منطقياً. مثلاً: إذا قلنا: «كل حديد معدن، وبعض  
المعدن ذهب» فهذا قياس فاسد لعدم توفر شرط استغراق الحد الأوسط فيه،  
إذا الحد الأوسط - في هذا القياس - هو «معدن»، وقد وقع مرة محمولاً  
للموجة، ومحمول الموجبة غير مفيد للاستغراق، ووقع مرة ثانية موضوع  
جزئية، فلا يُميد استغراقاً أيضاً، وعلى هذا يحتمل أن يكون بعض أفراد  
المحكوم به على الأصغر في الصغرى، هو غير البعض الذي حكم عليه في  
المقدمة الكبرى بالأكسر - فلا توجد علاقة منطقية تبرر تعدى الحكم من  
الأوسط إلى الأصغر.

٢- وأيضاً من الشروط العامة: أنه لا يجوز أن تشتمل النتيجة على حد  
مستغرق إلا إذا كان مستغرقاً في مقدمته، لأن هذا الشرط إذا لم يتحقق تكون  
النتيجة مضطربة، تصدق مرة وتكذب أخرى - مثلاً: إذا قلنا: «كل ورد  
جسم وكل ورد نبات» وجب أن تكون النتيجة موجبة جزئية وهي: «بعض  
الجسم نبات» ولا يجوز أن تكون كلية - مع أن مقدمتي القياس كليتان،

وسبب ذلك هو : أن النتيجة في هذا القياس تألفت - بعد حذف الحد الأوسط - من محمول الصغرى (وهو جسم) موضوع النتيجة .

ومن محمول الكبرى (وهو : نبات) محمول لها ، وكلاهما محمول للموجبة ، ومحمول الموجبة لا يفيد استمراق أفرادها كما علمتم . فلو كانت نتيجة هذا القياس كلية ، قلنا : (كل جسم نبات) كانت كادبة ، لوقع الحكم بالأخص على جميع أفراد الأعم ، وهو كادب من جهة ، وإفساد القياس المنطقي من جهة أخرى ، إذا لم يذكر في المقدمة الصغرى المشتملة على موضوع النتيجة - وهو جسم - ما يفيد شموله لجميع أفرادها (إذا لم تكن موجبة كلية) .

ويطلقون على هذين الشرطين (الثالث ، والرابع) اسم : «قاعدتي استمراق الحدود في القياس» .

٥ - الشرط الخامس . لا إنحاح عن سالتين ، لأن السالبة تفيد الانقطاع بين طرفيها ، فإذا تركب قياس من مقدمتين سالتين ، لم يكن بين الحد الأصغر والأوسط صلة ، ولا بين الأوسط والكبير صلة كذلك - وعلى ذلك لا توجد علاقة تبرر الحكم بسلب الأكبر عن الأصغر - مثلاً . إذا قلت : «لا شيء من المعدن نبات ، ولا شيء من النبات يمتد بالحرارة» فهذا لا ينتج : لأن النتيجة (المنتظرة منه) هي : «لا شيء من المعدن يمتد بالحرارة» ، وهي كادبة مع صدق المقدمتين . ولو صادف أن صدقت النتيجة في مثل «لا شيء من الححاس بالحديد ، ولا شيء من الححاس بنبات» ، فالنتيجة (المنتظرة منه) هي (لا شيء من الححاس بنبات) وهي صادقة ، ولكن ذلك محض صدفة<sup>(١)</sup> ، وليس إنتاجاً مطرداً ، فلا يعتد به .

٦ - الشرط السادس : إذا كانت إحدى مقدمتي القياس سالبة ، وجب أن تكون النتيجة سالبة ، وبالعكس - أي . لا تكون النتيجة سالبة إلا إذا كانت إحدى مقدمتي القياس سالبة - ومن قولهم المشهور (النتيجة تتبع أحسن

(١) أي محض اتفاق من غير حيلة توجيه.

والسر في ذلك : تقطع الصلة بين حدى العvisة ، وأحد حدى العvisة هو الحد الأوسط ، وهو علة الإساح (كما علمتم) فإذا كان الحد الأوسط له صلة بأحد حدى النتيجة ، وليس له صلة بالحد الآخر ، كان بين حدى النتيجة انقطاع كذلك ، مثلاً إذا كان قياس هكذا (كل ذهب معدن ، ولا شيء من المعدن نبات) وحب أن تكون النتيجة سالبة هكذا (لا شيء من الذهب نبات) ، وذلك لأن المقدمة الموحدة ربطت بين الحد الأوسط (وهو معدن) وأحد الأصغر (وهو ذهب) والمقدمة السالبة قطعت الصلة بين الأوسط (معدن) والحد الأكبر (نبات) - إذن لا صلة بين الحدين ، الأصغر والأكبر ، فتصدق السالبة قطعاً .

ويسمى المساطفة هذين الشرطين (الخامس ، والسادس) (قاعدتى الكيف فى القياس) .

### نتائج القواعد السابقة

ويمكن استخلاص النتائج الآتية عن تلك القواعد العامة المذكورة .  
أولاً لا إنتاج عن مقدمتين جزئيتين وذلك لأيهما إن كانتا سالبتين ، احتل الشرط الخامس الذى يقرر أنه لا إنتاج عن سالبتين ، وإن كانتا موجبتين ، يحتل الشرط الثالث ، لعدم وجود حد أوسط مستغرق فى القياس ، وإن كانت إحداهما موجبة والأخرى سالبة ، كان فى القياس حد واحد مستغرق ، وهو محمول السالبة - فإن لم يكن هو الحد الأوسط احتل الشرط الثالث لعدم وجود حد أوسط مستغرق فى القياس ، وإن كان هو الحد الأوسط احتل الشرط الرابع ؛ لأن النتيجة ستكون سالبة ، والسالبة تعيد استعراق محمولها ، وليس ذلك للمحمول مستغرقاً فى القياس ، فيحتل الشرط الرابع .

ثانياً : إذا كانت إحدى مقدمتى القياس جزئياً ، لزم أن تكون النتيجة كذلك أى جزئية ، ولكن لا يلزم من كون النتيجة جزئية أن يكون فى القياس

مقدمه حرثية، إذ قد ينتج ضرب مؤلف من كيتين نتيجة جزئية، كما في  
ضروب الشكل الثالث جميعا، وذلك حسب مراعاة الشرط الرابع من  
الشروط العامة. وسوف لكم ذلك عند الكلام عن الضروب المنتجة  
للحرثية وهي مؤلفة من كيتين

ثانثا لا إنتاج عن سالة كية صغرى ومووجة حرثية كبرى.

والسرفى ذلك هو أن النتيجة - نتيجة هذا الضرب - ستكون سالة  
جرثية موضوعها أحد حدى السالة الكلية، ومحمولها هو أحد حدى الموجبة  
لحرثية وتلك النتيجة - لأنها سالة - تعيد استغراق محمولها، وهو أحد  
حدى الموجبة الحرثية، وهي لا تعيد استغراق شيء من حديها، فيختل الشرط  
الرابع (ودلك ظاهر بأدى تأمل).

فعلبيكم بمراعاة تلك لقواعد، بعد فهمها دقيقا، لأنها تفيدكم  
وتساعدكم على فهم وتعليل الشروط الخاصة بكل شكل - والله الموفق،  
وسأعمل - إن شاء الله قدر المستطاع - على الإشارة إلى توجهه كل  
شرط من الشروط الخاصة بكل شكل بحيث ترجع إلى تلك الشروط العامة -  
وعلى الله التوفيق، ومنه العون

## الشكل الأول

٦٧ - (أما الشكل الأول: فشرط إنتاجه إيجاب  
الصغرى، وإلا لم يندرج الأصغر فى الأوسط،  
وكلية الكبرى، وإلا لا احتمال أن يكون البعض  
المحكوم عليه بالأكبر غير البعض المحكوم به على  
الأصغر. وضروبه المنتجة أربعة:

الأول: من موجبتين، ينتج موجبة كلية، كقولنا:  
كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ح ا).

الثانى : من كليتين - الصغرى موجبة والكبرى سالبة ، ينتج سالبة كلية ، كقولنا : كل (ج ب) ولا شىء من (ب ا) فلا شىء من (ح ا) .

الثالث : من موجبتين والصغرى جزئية ، ينتج موجبة جزئية ، كقولنا : بعض (ج ب) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) .

الرابع : من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ، ينتج سالبة جزئية ، كقولنا : بعض (ج ب) ولا شىء من (ب ا) فبعض (ح) ليس (ا) ، ونتائج هذا الشكل بينة بذاتها .

الشرح .

الشكل الأول . هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولاً فى الصغرى وموضوعاً فى الكبرى .

ويشترط لصحة إنتاجه شرطان : أحدهما : بحسب الكيف ، وهو إيجاب الصغرى .

والثانى : بحسب الكم ، وهو كلية الكبرى .

وذلك لأن حاصل هذا الشكل منى على اندراج الحد الأصغر - ب كله ، أو بعضه - فى الحد الأوسط ، ثم الحكم على كل الأوسط بالأكبر إيجاباً أو سلباً . ومن هنا وجب أن تكون الصغرى موجبة - وإلا لم يتدرج الأصغر فى الأوسط ، فإذا حكم فى الكبرى على الأوسط بالأكبر ، فلا يتناول ذلك الحكم الأصغر ، لأنه - (والحالة هذه) لا علاقة له بالأوسط . ووجب أيضاً أن تكون الكبرى كلية - وإلا احتمل أن يكون البعض من الأوسط المحكوم به

على الأصغر" هو غير المحكوم عليه بالأكر، فلا يتعدى الحكم بالأكر إلى الأصغر - مثلا إذا قلت «كل قمح سات، وبعض البات فول» فلا ينرم من ذلك أن بعض القمح فول، لأن البعض من السات المحكوم به على لقمح هو غير البعض منه المحكوم عليه بأنه فول.

وأیضا بالرجوع إلى الشروط العامة، نرون أنها محتم إيجاب الصغرى وكنية الكبرى في الشكل الأول وسان ذلك أن الصغرى لو كانت سالبة، لزم أن تكون انكسرى موجبة، عملا بقاعدة «الإبتاح عن سالتين»، وحيث أن يجب أن تكون النتيجة سالبة، عملا بقاعدة «إذا كان في القياس مقدمة سالبة تكون النتيجة سالبة»، وقد عرفت أن السالبة تعيد استفراق محمولها، وحيث تحتل القاعدة لقائلة: «لا يجوز أن يوجد في النتيجة حد مستغرق إذا لم يكن مستغرقا في مقدمته».

وأیضا لو لم تكن الكبرى كلية، وكانت جزئية، لم يجد في القياس حد أوسط مستغرق، لأنه في الصغرى محمول الموجبة، فلا يفيد استفراقا، فون كان موضوعا في جزئية كبرى، لم يكن مستغرقا لا في الصغرى ولا في الكبرى، وذلك غير جائز.

وضروب هذا الشكل حسب هذين الشرطين أربعة؛ لأن الضروب الممكنة في كل شكل ستة عشر ضربا. ذلك أن القضية الشخصية في قوة الكلية، والمهمة في حكم الجزئية، فلم يبق إلا المحصورات الأربع، أعني: الكبتين - الموجبة والسالبة - والجزئيتين - الموجبة والسالبة، فإذا اقترنت إحدى الصغريات الأربع بإحدى الكبريات الأربع، كان الجميع ستة عشر ضربا. لكن الشرط الأول (وهو: إيجاب الصغرى) يسقط من تلك الضروب الثمانية، وهي الحاصلة من ضرب الصغريين السالبتين (الكلية والجزئية) في الكبريات الأربع وأما الشرط الثاني (وهو: كلية الكبرى)

(١) لا نسوا أن محمول الموجبة لا يفيد استفراقا أمرا، لذلك كان للمحكوم به على الأصغر

ببساطة أربعة، وهي الحاصلة من ضرب الكبيرين الحزنيين (الموجة والسالبة) في الصغرى الموجبة الكلية والموجة الحزنية - وإذا سقطت هذه الأصرب الاثنا عشر، كانت الصروب الناتجة أربعة، وهذه هي «طريقة الإسقاط» - تبعه العقيم، فالباقي هو المتع.

وهناك طريقة أخرى، تسمى «طريقة التحصيل»، وهي تستخرج مباشرة الصروب المتعة، فيعلم أن الباقي عقيم غير متع - وذلك بأن نقول، الشرط الأول يجعل المتع هو الصغريان الموجبتان (الكبيرة والحزنية)، والشرط الثاني يجعل المتع هو الكبريان الكلئتان (الموجة والسالبة)، فإذا افترت الصغريان الموجبتان بالكبرى الموجبة الكلية والسالبة الكلية كانت الصروب المتعة أربعة بيانها كالآتي

الضرب الأول - من موجبتين كليتين يتع موجبة كلية، نحو «كل عصفور طائر، وكل طائر ذو صمّاح، إذن كل عصفور ذو صمّاح».

الضرب الثاني: من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى، يتع سالبة كلية - نحو «كل ذهب معدن ولا شيء من المعدن نبات، إذن لا شيء من الذهب نبات».

الضرب الثالث - من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى، يتع موجبة جزئية، نحو «بعض الطيور جميل اللون، وكل جميل اللون يسر الناطرين، إذن بعض الطيور يسر الناطرين»

الضرب الرابع - من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى، يتع سالبة جزئية، نحو «بعض المعدن ذهب ولا شيء من الذهب بقعة، إذن ليس بعض المعدن بقعة».

نتبه:

كما أن لترتيب الأشكال قيمة عند المناطق، كذلك لترتيب الصروب في كل شكل قيمة منطقية، ولما كان المقصود من القياس هو النتيجة، كان ترتيب الصروب على حسب قيمة نتائجها، وأكمل النتائج على الإطلاق هي

الموجبة الكلية لاشتغالها على الإيجاب وهو أكمل من السلب، لأنه وجود، والسلب عدم، وعلى الكلية، وهي أكمل من الجزئية؛ لكونها أفع في العلوم وأكثر ضبطاً وبناء على ذلك يكون الضرب المتع للموجبة الكلية هو الأول، ويكون الضرب المتع للسالبة الجزئية هو الأخير، والمتع للسالبة الكلية مقدم على المتع للموجبة الجزئية، لأن السالبة الكلية أفع في العلوم وأصط من الجزئية - ولو كانت موجبة، ومن ثم جاء الترتيب - ترتيب الصروب - على النحو المذكور.

وبلاحظ أن إنتاج الموجبة الكلية لا يكون إلا من الشكل الأول. أما باقي الأشكال، فإما أن لا ينتج إلا سالبة (كالشكل الثاني)، أو جزئية فقط (كالشكل الثالث)، أو هما (كالشكل الرابع) كما ستفهم عليه، إن شاء الله.

### الشكل الثاني

٦٨ - وأما الشكل الثاني : فشرطه اختلاف مقدمتيه بالكيف وكلية الكبرى، وإلا حصل الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج، وهو صدق القياس مع إيجاب النتيجة تارة، ومع سلبها أخرى.

الشرح:

الشكل الثاني : هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولا في الصغير والكبرى معاً.

وشرط إنتاجه أمران : أحدهما : بحسب الكيف - اختلاف المقدمتين بالإيجاب والسلب، بمعنى أن إحداهما تكون موجبة والأخرى سالبة. وثانيهما : بحسب الكم وهو كلية الكبرى.

وذلك لأن حاصل هذا الشكل مبني على أن الأصغر والأكبر متافيان في الأوسط، بمعنى أن الأوسط إذا ثبت للأصغر - كله أو بعضه - انتفى عن



كل أفراد الأكر، وإذا اتفق عن الأصغر - كله أو بعضه - ثبت لكل أفراد الأكر، . . . ومن هنا وجب أن تختلف المقدمات في الإيجاب والسلب، وأن تكون الكبرى كلية - إذ لو لا ذلك لاضطربت النتيجة، ولم يطرأ صدقها، بل تصدق مرة وتكذب أخرى

وبيان ذلك أنه : إن احتل الشرط الأول بأن اتفقت المقدمات في الكيف - فإن كانتا موجهتين يصدق قولك «كل حديد ممتدد بالحرار، وكل نحاس ممتدد بالحرارة» ولا تصدق النتيجة موجهة وهي «كل حديد نحاس» بل هي كاذبة . ولو بدلت الكبرى بقولك «وكل معدن ممتدد بالحرارة» لصدقت النتيجة موجهة، وهي «كل حديد معدن» وإن كانت المقدمات سالبتين، يصدق قولك : «لا شيء من المعدن نبات، ولا شيء من الحماد نبات» مع كذب النتيجة سالبة، وهي «لا شيء من المعدن بحمد» . ولو غيرت الكبرى بقولك «لا شيء من الحيوان نبات» لصدقت النتيجة سالبة وهي «لا شيء من المعدن بحيوان» .

وكذلك لو نحلف الشرط الثاني، بأن كانت الكبرى جزئية - تصطب النتيجة أيضاً، فتصدق مرة وتكذب أخرى . فإذا كانت الكبرى موجهة جزئية، والصغرى سالبة كلية، يصدق قولك «لا شيء من السات بحيوان، وبعض الجسم حيوان»، مع كذب النتيجة سالبة وهي (ليس بعض السات بجسم) . ولو بدلت الكبرى بقولك (وبعض الإنسان حيوان) لصدقت النتيجة سالبة وهي (ليس بعض النبات بإسان) وأيضاً لو كانت الكبرى سالبة جزئية، والصغرى موجهة كلية، يصدق قولك (كل حديد معدن، وليس بعض الجسم بمعدن)، مع كذب النتيجة سالبة وهي (ليس بعض الحديد بجسم) ولو غيرت الكبرى بقولك (وليس بعض النامي بمعدن) لصدقت النتيجة سالبة وهي (ليس بعض الحديد بنام)، وهكذا ترون أن النتيجة قد يتحلف صدقها عند تخلف شرط من الشرطين المذكورين .

وهذا معنى ما ذكره المصنف في توجيه هذين الشرطين، وما عناه

بقوله (وإلا لحصل الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج، وهو صدق القياس مع إيجاب النتيجة تارة ومع سلبها أخرى) - يعنى لو تخلف فى الشكل الثانى شرط من هذين الشرطين لحصلت المخالفة بين القياس ونتيجته، فيصدق القياس، وحقه أن ينتج نتيجة موجبة مثلاً، ولكن يكون الصادق هو السلب، أو حقه أن ينتج نتيجة سالبة، ولكن يكون الصادق هو الإيجاب . . وهذا الاختلاف يستلزم عقم القياس لعدم اطراد.

وبالرجوع إلى ما ذكرناه لكم من الشروط العامة ترون أنها تحتم هذين الشرطين فى الشكل الثامى، وإليكُم البيان :

أما شرط اختلاف المقدمتين فى الكيف، فلأن الحد الأوسط فى هذا الشكل هو محمول فى المقدمتين، فلو كانت كلتاها موجبة لم يشتمل القياس على حد أوسط مستغرق؛ لأن الموجبة لا تفيد استغراق محمولها، فوجب إذن أن تكون فى هذا الشكل مقدمة سالبة. لأن السالبة هى التى تفيد استغراق محمولها - كما علمتم - فيتحقق شرط استغراق الحد الأوسط، ولا يمكن أن تكون كلتا المقدمتين سالبة، إذ لا إنتاج عن سالبتين.

وأما شرط كلية الكبرى، فلأن نتائج هذا الشكل سالبة، فهى تفيد استغراق محمولها، ومحمول النتيجة هو موضوع الكبرى، ولذا وجب أن تكون كلية، وإلا لزم أن تشتمل النتيجة على حد مستغرق وليس مستغرقاً فى مقدمته، وذلك باطل.

ضروب الشكل الثانى:

٦٩ - «وضروبه الناتجة أيضاً أربعة: الأول من

كليتين، والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية، كقولنا:

كل (ح ب) ولا شىء من (أ ب) فلا شىء من (ج أ)

- بالخلف، وهو: ضم نقيض النتيجة إلى الكبرى

لينتج نقيض الصغرى - وبانعكاس الكبرى ليرتد إلى

الشكل الأول. والثاني من كليتين والكبرى موجبة كلية يتتبع سالبة كلية، كقولنا: لا شيء من (ج ب) وكل (أ ب) فلا شيء من (ج أ) - بالخلف - وبمعكس الصغرى وجعلها كبرى، ثم عكس النتيجة. الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى يتتبع سالبة جزئية، كقولنا: «بعض (ج ب) ولا شيء من (أ ب) فليس بعض (ج أ) - بالخلف - وبمعكس الكبرى ليرجع إلى الأول - وبفرض موضوع الجزئية (د) فكل (د ب) ولا شيء من (أ ب) فلا شيء من (د أ) ثم نقول: بعض (ج د) ولا شيء من (د أ) فبعض (ج) ليس (أ).

الرابع من سالبة جزئية، صغرى وموجبة كلية كبرى، يتتبع سالبة جزئية، كقولنا: «بعض (ج) ليس (ب) وكل (أ ب) فبعض (ج) ليس (أ) - بالخلف، والافتراض إن كانت السالبة مركبة».

الشرح:

ضروب الشكل الثاني المتبعة أربعة أيضاً، أما بيانها بطريق الإسقاط فلأن الشرط - الأول - وهو اختلاف المقدمتين بالكيف - يسقط من الضروب الممكنة ثمانية أصرب، وهي: الموجبتان الكليتان، والحرثيتان، والموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية، وبالعكس، والسالبتان الكليتان والجزئيتان، والسالبة الكلية مع السالبة الجزئية، وبالعكس.

والشرط الثاني: وهو كلية الكبرى - يسقط أربعة أصرب أخرى هي الكبرى الموجبة الجزئية مع الصغرى السالبة الكلية والجزئية، والكبرى السالبة

الجرنية مع الصفري الموجبة الكلية والجرنية .

فمجموع الضروب العقيمة اثنا عشر ضربا ، والباقي - وهو أربعة  
أضرب - هي المتجة .

وأما بيانها بطريق التحصيل : فإن مراعاة الشرطين تحمل المتج هو  
الكبرى الكلية السالبة مع الصفري الموجبة الكلية والجرنية ، والكبرى الكلية  
الموجبة مع الصفري السالبة الكلية والجرنية - فيكون المتج أربعة أضرب  
والباقي عقيم .

هذا ، وملاحظ أن إنتاج هذا الشكل ، وكذا الشكل الثالث والرابع ليس  
بينا كالأول ، بل هو نظري يحتاج إلى بيان براهين مستغنون عليها عقب كل  
ضرب ، إن شاء الله .

كما يلاحظ أن نتائج هذا الشكل كلها سالبة ، لاشتماله على السالبة .  
وإليك بيان الضروب المتجة : الضرب الأول : يتألف من موجبة كلية  
صفري وسالبة كلية كبرى ويتج سالبة ، مثاله : كل قمح نبات ، ولا شيء من  
المعدن نباتات يتج «لا شيء من القمح بمعدن» .  
ويثبت إنتاج هذا الضرب بتدليلين : أحدهما : دليل العكس . وثانيهما :  
دليل الخلف .

أما دليل العكس : فهي عبارة عن عكس المقدمة الكبرى ليرجع إلى  
الشكل الأول ويتج نفس النتيجة ، هكذا .  
الكبرى «لا شيء من المعدن نباتات» تنعكس إلى «لا شيء من النبات  
بمعدن» ، فيرجع القياس إلى الشكل الأول هكذا : «كل قمح نبات ،  
ولا شيء من النبات بمعدن» إذن «لا شيء من القمح بمعدن» وهي نفس  
النتيجة .

وأما دليل الخلف : فهو في جميع ضروب هذا الشكل - عبارة عن أخذ  
نقيض النتيجة [لأن النتيجة سالبة ، فنقيضها موجبة ، فتصلح صفري للشكل  
الأول] ، ثم يؤخذ من نقيض النتيجة صفري ، ومن الكبرى القياس الأصلي

كبرى ويؤلف قياس من الشكل الأول، فيتبع نتيجة هي نقبض صفري القياس الأصلي - هكذا النتيجة المذكورة: «لا شيء من القمح معدن» - فنقول: لو لم تصدق هذه النتيجة لصدق نقبضها، وهي موجبة جزئية، «بعض القمح معدن»، ونضمه إلى الكبرى هكذا «بعض القمح معدن، ولا شيء من المعدن نبات» يتبع «ليس بعض القمح نبات» ثم نقول: هذه النتيجة كاذبة، لأنها نقبض صفري القياس الأصلي المسلمة الصدق، وكذبها ليس ناتجا من صورة القياس، ولأن المقدمة الكبرى لأنها كبرى القياس الأصلي فهي مسلمة الصدق - فكذبها إذن ناشئ من الصفري، فتكون كاذبة - ونقبضها (وهو نتيجة القياس الأصلي) صادقة، وهو المطلوب.

الضرب الثاني: ويتألف من سالبة كلية صفري، ومن موجبة كلية كبرى، ويتبع سالبة كلية، مثاله «لا واحد من العرب جبان، وكل يهودي جبان» يتبع «لا واحد من العرب يهودي».

ويستدل على صحة إنتاج هذا الضرب بالعكس، والخلف أيضا. أما العكس: فهو هنا عبارة عن عكس الصفري وجعلها كبرى، وجعل كبرى القياس صفري، فيتبع نتيجة تنعكس إلى النتيجة الأصلية - هكذا «كل يهودي جبان، ولا واحد من الجبان يهودي» إذن «لا واحد من اليهود يهودي» ثم تنعكس إلى «لا واحد من العرب يهودي»، وهي نفس النتيجة.

وأما الخلف: فكما مر هكذا: لو لم يصدق «لا واحد من العرب يهودي» لصدق نقبضها وهو «بعض العرب يهودي» ونضمه إلى الكبرى هكذا «بعض العرب يهودي، وكل يهودي جبان» إذن «بعض العرب جبان»، وهي نتيجة كاذبة، لأنها نقبض صفري القياس الأصلي. وقد نشأ الكذب من نقبض النتيجة الأصلية، فإذا كان هذا النقبض كاذبا، فالنتيجة حق، وهو المطلوب.

الضرب الثالث: يتألف من موجبة جزئية صفري وسالبة كلية كبرى، ويتبع سالبة جزئية، مثاله: «بعض الثمار كروية، ولا شيء من الموز بكروي» يتبع «ليس بعض الثمار موز».

ويثبت إنتاج هذا الضرب بثلاثة أدلة : أحدها : عكس الكبرى ، فيرجع إلى الشكل الأول ، ويتضح عين النتيجة كما مر في الضرب الأول وثانيها : دليل الخلف - على نفس النظام السابق في الضربين الأول والثاني .

وثالثها : دليل يسمى دليل الافتراض ، ويجري - حيث تكون في القياس مقدمة جرئية ، وهو عبارة عن فرض موضوع المقدمة الجزئية شيئا مخصوصا ثم يحمل عليه الوصف العنوانى لموضوع الجزئية مرة ، ويحمل عليه محمول الجزئية مرة أخرى ، فيجتمع معنا مقدمتان ، موضوع كلتيهما هو ذلك الشيء المخصوص ، ومحمول إحدهما الوصف العنوانى لموضوع الجزئية ، ومحمول الأخرى هو محمول الجرئية ، ثم نضم إحدى المقدمتين إلى مقدمة القياس الأخرى على هيئة قياس من نفس الشكل الذى منه هذا الضرب ، ولكن من ضرب أجلى وأوضح سبق الاستدلال عليه ، فننتج نتيجة ، ثم نضم مقدمة الافتراض الأخرى إلى تلك النتيجة على صورة قياس من الشكل الأول يتج نفس النتيجة الأصلية .

واليكم بيانه فى المثال الآتى : «بعض الثمار كروى ، ولا شيء من الموز بكروى» إذن «بعض الثمار ليس بموز» ، والاستدلال على صحة هذه النتيجة بدليل الافتراض هكذا : «فترض البعض فى المقدمة الجرئية الذى حكمنا عليه بأنه كروى ، نفرضه شيئا خاصا ، وليكن «البرتقال» مثلا ، ثم نقول : «كل برتقال ثمر ، وكل برتقال كروى ، فهاتان مقدمتان أخذناهما من مقدمة القياس الصفري الجرئية ، ثم نضم إحدهما إلى كبرى القياس الأصلية هكذا : «كل برتقال كروى» ، ولا شيء من الموز كروى» يتج من الضرب الأول من الشكل الثانى «لا شيء من البرتقال بموز» ، ثم نأتى بمقدمة الافتراض الأخرى وهى (كل برتقال ثمر) - ونعكسها إلى (بعض الثمر برتقال) ، ثم نضمها إلى نتيجة الافتراض الأولى على صورة قياس من الشكل الأول هكذا : (بعض الثمر برتقال ، ولا شيء من البرتقال بموز) يتج

(بعض الشر ليس مجور) (وهي عين النتيجة الأصلية).

فلافتراض يكون دائما من قياسين : أحدهما : من ذلك الشكل المراد الاستدلال عليه ، ولكن من ضرب أجلى سبق الاستدلال عليه .  
والثاني : من الشكل الأول .

الضرب الرابع : يتألف من سالبة جزئية صفري وموجبة كلية كبرى ويتبع سالبة جزئية ، مثاله : (بعض الأفلام ليس مفيدا ، وكل ما يرشد إلى العفيلة معيد) إذن (بعض الأفلام ليس يرشد إلى العفيلة) .

وهذا الضرب لا يمكن الاستدلال على صحة إنتاجه بدليل العكس ، لا بعكس الكبرى (لأنها موجبة فتعكس جزئية ، والجزئية لا تصلح كبرى في الشكل الأول) ، ولا بعكس الصغرى (لأنها سالبة جزئية فلا تقبل العكس ، وحتى لو عكست فلا تصلح كبرى في الشكل الأول) ، وأيضا لا يثبت إنتاجه بالافتراض (لأن مقدمته الجزئية سالبة ، والسالبة تصدق ولو كان موضوعها معدوما ، مع أن افتراض الموضوع شيئا معينا هو فرع وجوده في نفسه) - نعم إذا كانت صغرى هذا الضرب من الموجهات المركبة يمكن أن يجرى فيها دليل الافتراض (لأن المركبة تدل على نسبتين : إحداهما سالبة ، والأخرى موجبة ، فحينئذ يعلم أن الموضوع موجود) . وعلى هذا فالاستدلال على إنتاج هذا الضرب يكون بالخلف (كما مر في غيره) ، ويكون بالافتراض إذا كانت السالبة مركبة .

وأما ترتيب ضروب الشكل الثاني على هذا النحو ، فلأن الضربين الأولين يتجان سالبة كلية ، والأحيران يتجان سالبة جزئية - فلا بد من تقديم الأولين ، وقدم الأول على الثاني والثالث على الرابع ، لأن المقدمة الصغرى منهما موجبة ، فأشبهت الشكل الأول .

### الشكل الثالث

٧٠- «وأما الشكل الثالث فشرطه : إيجاب

الصغرى، وإلا لحصل الاختلاف، وكلية إحدى  
مقدمتيه، وإلا لكان البعض المحكوم عليه بالأصغر  
غير البعض المحكوم عليه بالأكبر، فلم تجب  
التعديّة.

وضروبه الناتجة ستة : الأول : من موجبتين كليتين،  
يتبع موجبة جزئية، كقولنا : كل (ب ج) و كل (ب  
ا) فبعض (ج ا) - بالخلف، وهو ضم نقيض النتيجة  
إلى الصغرى ليتبع نقيض الكبرى، وبالرد إلى  
الأول، بعكس الصغرى.

الثاني : - من كليتين، والكبرى سالبة، يتبع سالبة  
جزئية، كقولنا : كل (ب ج) ولا شيء من (ب ا)  
فبعض (ج ليس ا) - بالخلف، وبالعكس الصغرى.

الثالث : - من موجبتين، والكبرى كلية، ينتج  
موجبة جزئية، كقولنا : بعض (ب ج) وكل (ب ا)  
فبعض (ج ا) بالخلف، وبالعكس الصغرى، ويفرض  
موضوع الجزئية (د) فكل (د ب) وكل (ب ا) فكل (د  
ا) ثم نقول : كل (د ج) وكل (د ا) فبعض (ج ا) وهو  
المطلوب.

الرابع : - من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية  
كبرى، يتبع سالبة جزئية كقولنا : بعض (ب ج) ولا  
شيء من (ب ا) فبعض (ج ليس ا) - بالخلف،



وبعكس الصغرى، والافتراض.

الخامس: من موجبتين، والصغرى كلية، يتبع  
موجبة جزئية، كقولنا: كل (ب ج) وبعض (ب ا)  
فبعض (ج ا) - بالخلف، وبالعكس الكبرى، وجعلها  
صغرى، ثم عكس النتيجة، والافتراض.

السادس: - من موجبة كلية صغرى، وسالبة جزئية  
كبرى، يتبع سالبة جزئية، كقولنا: كل (ب ج)  
وبعض (ب) ليس (ا) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف،  
والافتراض إن كانت السالبة مركبة.

الشرح:

الشكل الثالث: هو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعاً في الصغرى  
والكبرى معاً.

ويشترط لصحة إنتاجه شرطان: أحدهما: بحسب الكيف - وهو  
إيجاب الصغرى.

والثاني: بحسب الكم - وهو كلية إحدى المقدمتين.

وذلك لأن حاصل الشكل الثالث مبني على أن الحد الأوسط ثبت له  
الأصغر، ثم ثبت له أو سلب عنه الأكبر - وعلى ذلك يتلاقى الأصغر بالأكبر  
إيجاباً أو سلباً في الجملة. . ومن أجل هذا وجب أن تكون الصغرى موجبة  
ليتحقق اندراج الأوسط في الأصغر، ووجب أيضاً أن تكون إحدى المقدمتين  
كلية، حتى يتم في الحد الأوسط التلاقى بين الأصغر والأكبر، إذ لو كانت  
الصغرى سالبة لحصل الاختلاف بين القياس والنتيجة، بأن تصدق النتيجة  
مرة وتكذب مرة أخرى.

وبيان ذلك بالمثال أنه يصدق قولنا: «لا شيء من الريب يثمر»، وكل

ريب مبات والتبجة المتطرة هـا . «ليس بعض التمربسات» - وهى كادبة ، ولو مدلنا الكبرى بقولنا «وكل ريب عب» لصدقنا التبجة سالية ، وهى «ليس بعض التمربها» - لذلك وجب أن تكون الصغرى موجبة .  
وأيضاً : لو لم تكن إحدى المقدمتين كلية بأن كان كلاهما جزئية ، احتمال أن يكون البعض من الأوسط للمحكوم عليه فى الصغرى بالأصغر هو غير البعض منه للمحكوم عليه فى الكبرى بالأكبر ، وعليه لا يكون الأوسط حلة لربط الأصغر بالأكبر ، فلا تجب التعمدية . . . مثلاً : لو قلنا : «بعض الحيوان إنسان ، وبعض الحيوان فرس» - لم يلزم من ذلك أن «بعض الإنسان فرس» .

وأيضاً : الشروط العامة السابقة توجب أن تكون صغرى الشكل الثالث موجبة ، وأن تكون إحدى مقدمتيه كلية .

أما الأول : فلأن الصغرى لو كانت سالية ، لزم أن تكون الكبرى موجبة ، إذ لا إنتاج عن سالتين ، ولزم أيضاً أن تكون التبجة سالية ؛ لأن فى القياس سلباً ، وحيث تفيد التبجة ؛ لأنها سالية استغرق محمولها ، وليس هذا المحمول مستغرقاً فى مقدمته ؛ لأنه - والحالة هذه - محمول للكبرى الموجبة ، ومحمولها لا يفيد الاستغراق ، كما علمتم .

وأما الثانى : وهو شرط كلية إحدى المقدمتين ؛ لأنه لولا ذلك لكانت المقدمتان جزئيتين ، فلا يوجد فى القياس حد أوسط مستغرق ، وذلك ممنوع .  
وباعتبار هذين الشرطين : تكون الضروب المتبعة ، فى هذا الشكل ستة : وبيانها كما يلى :

أما بطريق الإسقاط ، فلأن شرط إيجاب الصغرى أسقط ثمانية أضرب كما فى الشكل الأول ، وشرط كلية إحداهما أسقط الضربين هما : الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الجزئية والسالية - فالعقيم عشرة أضرب ، والباقى متع .

وأما بطريق التحصيل : فلأن ملاحظة الشرطين يجعل المنتج هو

الصغرى الموجة الكلية مع الكبريات الأربع، والصغرى الموجبة الحرة مع الكبرى الكلية الموجة والسالبة.

هذا، ويلاحظ أن نتائج صروب الشكل كلها حرة، والسرهى ذلك هو أن النتيجة تتألف من محمول الصغرى موضوعاً لها، ومحمول الكبرى محمولاً لها، ولما كانت الصغرى موجبة فمحمولها لا يفيد استعراق أفرادها. وأيضاً قد يكون الحد الأصغر - وهو محمول الصغرى - أهم من الحد الأكبر، فلا يمكن الحكم بالأخص على جميع أفراد الأعم إيجاباً أو سلباً كما فى قولنا: «كل إنسان حيوان، وكل إنسان مطلق» فلا يمكن أن تكون النتيجة «كل حيوان مطلق» بل «بعض الحيوان مطلق».

والىكم بعد ذلك: بيان الصروب المنتجة بأمثلتها وأدلتها: الصرب الأول: يتألف من موجتين كليتين، ويتبع موجبة جزئية، مثله: كل عصفور طائر، وكل عصفور يبيض، إذن «بعض الطائر يبيض».

ويستدل على إنتاج هذا الصرب بدليلين: العكس، والخلف.

أما العكس: فهو عبارة عن عكس المقدمة الصغرى ليرجع إلى الشكل الأول، ويتبع نفس النتيجة - هكذا، «كل عصفور طائر»، عكسها «بعض الطائر عصفور» تضم إلى الكبرى، فيرجع إلى الشكل الأول هكذا: «بعض الطائر عصفور، وكل عصفور يبيض» إذن «بعض الطائر يبيض» وهو المطلوب.

وأما الخلف: فهو - فى هذا الشكل - عبارة عن أخذ نقيض النتيجة وجعلها كبرى، ونضم صغرى الأصل إليها على صورة قياس من الشكل الأول يتبع ما ينافى الكبرى، وذلك لأن نتيجة الشكل الثالث جزئية، فنقيضها كلية، فنصلح كبرى فى الشكل الأول، وكذلك صغرى الأصل - لإيجابها - تصلح صغرى فى الشكل الأول، ثم يقال: نتيجة الخلف كاذبة لمفاتها الكبرى لا مسلمة الصديق، وكتبها ناشئ من نقيض النتيجة، فالنتيجة صادقة - هكذا: النتيجة «بعض الطائر يبيض»، لو لم تكن هذه النتيجة

صادقة لصدق نقيضها وهو «لا شيء» من الطائر بيض» ونضم إليها الصفري،  
ليتح ما يسمى الكرى - هكذا «كل عصفور طائر، ولا شيء» من الطائر  
بيض» إذن «لا شيء» من العصفور بيض» وهذه النتيجة تسمى الكبرى التي  
هي «كل عصفور بيض» فتكون كاذبة والسرفى كذبها هو كبرى دليل  
الخلف التي هي نقيض النتيجة، إذن كبرى دليل الخلف كاذبة، فنقيضها -  
وهي النتيجة - صادقة، وهو المطلوب.

الضرب الثاني. ويتألف من موجة كلية صفري، ومسالبة كلية كبرى،  
يتيح مسألة جرئية - مثاله «كل ذهب معدن، ولا شيء» من الذهب بفضة» إذن  
«بعض المعدن ليس بفضة»، ويماه يكون بعكس الصفري ليرجع إلى الشكل  
الأول، وبالخلف كما مر في الضرب الأول من عبر فرق.

الضرب الثالث: ويتألف من موجة جرئية صفري وموجة كلية كبرى،  
يتيح موجة جرئية - مثاله (بعض الإفريقي عرب، وكل إفريقي يخفض  
الاستعمار) إذن (بعض العرب يخفض الاستعمار).

ويبين هذا الضرب: يكون بعكس الصفري ليرجع إلى الشكل الأول،  
ويتيح النتيجة نفسها، وبالخلف كما مر، وبالاقتراض في المقدمة الصفري  
الجرئية هكذا - نعرض موضوع الجرئية شيئاً خاصاً مثل (الجزائري) (مثلاً)، ثم  
نحمل عليه وصف الموضوع، ثم وصف المحمول - فنقول: (كل جزائري  
إفريقي، وكل جزائري عربي) ثم نأخذ الأولى ونضمها إلى كبرى القياس  
على صورة الشكل الأول هكذا: (كل جزائري إفريقي، وكل إفريقي يخفض  
الاستعمار) إذن (كل جزائري يخفض الاستعمار)، ثم نأخذ هذه النتيجة  
ونضم إليها مقدمة الاقتراض الأخرى على صورة الضرب الأول من هذا  
الشكل، فيتيح نفس النتيجة الأصلية هكذا: (كل جزائري عربي، وكل  
جزائري يخفض الاستعمار، إذن بعض العرب يخفض الاستعمار) وهو  
المطلوب.

الضرب الرابع ويتألف من موجة جزئية صفري، ومسالبة كلية كبرى،

يتيح سالبية جزئية مثاله (بعض المصريين مسيحي، ولا واحد من المصريين أوربي) إذن (بعض المسيحيين ليس أوربيًا).

وبيانه بعكس الصفري وبالحلف، وبالاقتراض كساقه

الضرب الخامس: ويتألف من موجبة كلية صفري وموجبة جزئية كبرى، ويتيح موجبة جزئية - مثاله (كل إنسان مفكر، وبعض الإنسان شاعر) إذن (بعض المفكر شاعر).

وليان إنتاج هذا الضرب ثلاثة أدلة هي: [أولاً] عكس الكبرى وجعلها صفري، ثم عكس النتيجة هكذا.

الكبرى (بعض الإنسان شاعر) عكسها (بعض الشعراء إنسان)، فيضم إلى الصفري هكذا (بعض الشعراء إنسان، وكل إنسان مفكر) إذن (بعض الشعراء مفكر)، وتعكس إلى (بعض المفكرين شاعر) وهو المطلوب. [ثانيًا] بالحلف، كما مر.

[ثالثًا] بالاقتراض في الكبرى الجزئية - هكذا: (بعض الإنسان شاعر) نفرض هذا البعض (شوقي) (مثلاً)، ثم نقول (شوقي إنسان، وشوقي شاعر) ثم نقول (شوقي إنسان، وكل إنسان مفكر) إذن (شوقي مفكر)، ونضم هذه النتيجة إلى مقدمة الاقتراض الأخرى هكذا (شوقي مفكر، وشوقي شاعر) إذن (بعض المفكر شاعر) وهو المطلوب.

الضرب السادس: يتألف من موجبة كلية صفري وسالبة جزئية كبرى، وستنتج سالبية جزئية مثاله (كل علم نافع، وبعض العلم ليس بمنطق) إذن (بعض النافع ليس بمنطق) وبيان إنتاج هذا الضرب دليلان: الحلف، والاقتراض في الكبرى الجزئية السالبة - ولا يمكن بيانه بالعكس، ولا بعكس الكبرى، (لأنها لا تنعكس، وأيضًا لا تصلح صفري للشكل الأول)، ولا بعكس الصفري (لأن الكبرى لا تصلح كبرى للشكل الأول).

أما بيانه بالحلف: فكما مر.

وأما بالاقتراض: فهكذا - نفرض بعض العلم الذي ليس بمنطق،

معرضه (تفسيراً) (مثلاً)، ثم نقول (كل تفسير علم، وكل تفسير ليس بمنطق) ونضم الأولى إلى صغرى القياس هكذا (كل تفسير علم، وكل علم نافع) إذن (كل تفسير نافع) (من الشكل الأول) ثم نضم تلك النتيجة إلى مقدمة الافتراض لأخرى هكذا (كل تفسير نافع، وكل تفسير ليس بمنطق) إذن (بعض النافع ليس بمنطق) وهو المطلوب.

هذا، ويلاحظ أن المصنف اشترط في بيان هذا الصرب -بدليل الافتراض- أن تكون الكبرى الجزئية السالبة مركبة، حتى علم وجود موضوعها، والحقيقة أنه لا داعي إلى هذا الشرط، لأن موضوع السالبة هو نفس موضوع الصغرى الموحدة، لأنه هو الحد الأوسط.

أما ترتيب الصروب في الشكل الثالث على النحو المذكور، فلأن الصروب الأول، والثاني، والثالث والرابع على نظام ترتيب صروب الشكل الأول. وقدم الخامس على السادس، لأن كبراه موجهة بخلاف السادس.

### الشكل الرابع

٧١- وأما الشكل الرابع فشرطه بحسب الكمية والكيفية إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى، أو اختلافهما بالكيف مع كلية إحداهما، وإلا لحصل الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج.

وضروبه الناتجة ثمانية: الأول: - من موجبتين كليتين، ينتج: موجبة جزئية، كقولنا: كل (ب ج) ، وكل (ا ب) فبعض (ج ا) - بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة.

الثاني: - من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة

جزئية، كقولنا: كل (ب ج) وبعض (ا ب) فبعض (ج ا) لما مر.

الثالث: - من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية - كقولنا: لا شيء من (ب ج) وكل (أ ب) فلا شيء من (ج ا) لما مر.

الرابع: - من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية، كقولنا: كل (ب ج) ولا شيء من (ا ب) فبعض (ج) ليس (ا) - بعكس المقدمتين.

الخامس: - من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى، ينتج سالبة جزئية، كقولنا: بعض (ب ج) ولا شيء من (ا ب) فبعض (ج) ليس (ا) لما مر.

السادس: - من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية، كقولنا: بعض (ب) ليس (ج) وكل (ا ب) فبعض (ج) ليس (ا) - بعكس الصغرى ليرتد إلى الثاني.

السابع: - من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية، كقولنا: كل (ب ج) وبعض (ا) ليس (ب) فبعض (ج) ليس (ا) - بعكس الكبرى ليرتد إلى الثالث.

الثامن: - من سالبة كلية صغرى موجبة جزئية كبرى، ينتج سالبة جزئية كقولنا: لا شيء من (ب

(ج) وبعض (أ ب) فبعض (ج) ليس (أ) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة .

ويمكن بيان الخمسة الأول بالخلف ، وهو ضم نقيض النتيجة إلى إحدى المقدمتين ليتج ما ينعكس إلى نقيض الأخرى ، والثاني ، والخامس بالافتراض ولنبين ذلك في الثاني ليقاس عليه الخامس ، وليكن البعض الذي هو (أ ب د) فكل (د أ) وكل (د ب) فنقول : كل (ب ج) كل (د ب) فبعض (ج د) ثم نقول : بعض (ج د) وكل (د أ) فبعض (ج أ) هو المطلوب .

المتقدمون قصروا الضروب الناتجة في الخمسة الأول ، وذكروا لعدم إنتاج الثلاثة الأخيرة الاختلاف في القياس من بسطتين ، ونحن نشترط كون السالبة فيها من إحدى الخاصتين ، فيسقط ماذكروه من الاختلاف .

الشرح :

الشكل الرابع : هو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى .

وقد وقع خلاف بين علماء المطلق في شرح إنتاجه : فقال المتقدمون منهم إن شرط إنتاجه أحد أمرين :

إما إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى ، أو هدم اجتماع الحستين أي السلب والجبرئية سواء في إحدى مقدماتيه أو فيهما ، إلا في ضرب يتألف من



موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى. . وساء على ذلك تكون ضروره المتجة خمسة ، بيانها بطريق التحصيل كما يلى .

تحقق الأمر الأول بجعل المتج صريين ، هما : الموجحة الكلية الصغرى مع الموجبة الكلية ، والجزئية .

وتحقق الأمر الثانى بجعل المتج صريين أيضاً ، هما : السالبة الكلية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى ، وبالعكس ، أى الموجحة الكلية الصغرى مع السالبة الكلية الكبرى .

فهذه أربعة أضرب ومع الضرب المستثنى ، وهو المؤلف من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى تكون ضرورب الشكل الرابع المتجة خمسة ، والباقى عقيم .

وذهب المتأخرون - ومنهم صاحب الشمسية - إلى أن شروط إنتاج الشكل الرابع أحد أمرين : إما إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى ، أو اختلافهما بالكيف مع كلية إحداهما .

وعلى ذلك تكون ضروربه المتجة عند المتأخرين ثمانية : الخمسة السابقة ، وتضاف إليها ثلاثة ضرورب أخرى هى :

١ - المؤلف من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى .

٢ - المؤلف من موجة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى

٣ - المؤلف من سالبة كلية صغرى وموجة جزئية كبرى .

وسنذكر أولاً الضرورب للمجمع عليها من الفريقين مع أمثلتها ، وأدلة إنتاجها ، ثم نذكر وجهة نظر كل من الفريقين فى الضرورب الثلاثة التى وقع فيها الخلاف .

فنقول : الضرب الأول يتألف من موجبتين كليتين ، وينتج موجبة جزئية .

مثاله : «كل مصرى إفريقى ، وكل قاهرى مصرى» إذن «بعض الإفريقى قاهرى» .

وسان صحيحة إساح هذا الضرب يكون بأحد أمرين ، إما عكس ترتيب  
المقدمتين ، بأن تجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى ، فيتتظم قياس من  
الشكل الأول يتبع نتيجة تنعكس إلى النتيجة الأصلية هكذا . «كل قاهرى  
مصرى» «وكل مصرى إفريقى» إذن «كل قاهرى إفريقى» وتنعكس إلى  
«بعض الإفريقى قاهرى» - وهو المطلوب

وإما بالخلع وهو فى هذا الشكل عبارة عن أخذ نقيض النتيجة ، وضمه  
إلى ما يناسه من إحدى المقدمتين ، على حسب نظام الشكل الأول ، ليتبع ما  
يعكس إلى نقيض المقدمة الأخرى ، ففى الضرب المذكور نأخذ نقيض  
النتيجة - وهو قضية ساللة كلية - ونجمعه كبرى ، ونجعل صغرى القياس -  
لإيجابها - صغرى - هكذا .

النتيجة هى : «بعض الإفريقى قاهرى» - لو لم تكن صادقة لصادق  
نقيضها ، وهو «لا واحد من الإفريقى قاهرى» ونضم إليه الصغرى هكذا :  
«كل مصرى إفريقى» تنعكس إلى «لا واحد من القاهرى بمصرى» - وهذه  
النتيجة كاذبة ، لأنها ضد كبرى القياس الأصلى - وهى : «كل قاهرى  
مصرى» وكذبها إنما نشأ من نقيض النتيجة ، فذلك النقيض كاذب ، إذن  
النتيجة الأصلية صادقة - وهو المطلوب وإنما لم يتبع هذا الضرب نتيجة كلية ،  
لأن موضوع النتيجة هو محمول الصغرى ، ومحمولها لا يبعد استغراق أفراد  
كما علمتم .

وأيضاً يحتمل أن يكون الحد الأصغر فيه أهم من الأكبر ، كما فى المثال  
المذكور .

الضرب الثانى ويتألف من موجة كلية صغرى ، وموجة جزئية كبرى  
يتبع موجة جزئية - مثاله «كل أزهرى مسلم ، وبعض الهنود أزهرى» إذن  
«بعض المسلمين هود» .

وبيان هذا الضرب يكون : أولاً . بعكس ترتيب المقدمتين ، ثم عكس  
النتيجة

ثانياً: بالخلف كما مر في الصرب الأول.

ثالثاً: بالافتراض في الكبرى الموجبة الجزئية، هكذا نفرض هذا البعض من الهنود شخصاً معيناً اسمه «سعيد» (مثلاً)، ثم نحمل عليه وصفى موضوع الجزئية ومحمولها.

ونقول: «سعيد هدى»، و«سعيد أزهرى» ثم نضم صفري الأصل إلى مقدمة الافتراض الثانية على صورة الصرب الأول من هذا الشكل - هكذا.

«كل أزهرى مسلم، وسعيد أزهرى» إذن «بعض المسلمين سعيد» ثم نضم هذه النتيجة إلى مقدمة الافتراض الأخرى على صورة الشكل الأول هكذا: «بعض المسلمين سعيد، وسعيد هدى» إذن «بعض المسلمين هدى» - وهو المطلوب.

الصرب الثالث: ويتألف من سالبة كلية صفري وموجبة كلية كبرى (يتبع سالبة كلية، مثاله: (لا شيء من النبات بحیوان، وكل قمح نبات) إذن (لا شيء من الحيوان بقمح).

وبيانه يكون بعكس ترتيب المقدمتين، ثم عكس النتيجة، هكذا: (كل قمح نبات ولا شيء من النبات بحیوان) إذن (لا شيء من القمح بحیوان)، وتنعكس إلى (لا شيء من الحيوان بقمح) - وهو المطلوب.

ويكون بالخلف هكذا. لو لم تكن النتيجة وهي (لا شيء من الحيوان بقمح) صادقة، لصدق نقيضها - وهو (بعض الحيوان قمح) ولأنها موجبة لجعلها صفري، وكبرى القياس - لكليتها - نجعلها كبرى، فيتظم قياس من الشكل الأول، يتبع ما يتعكس إلى نقيض الصفري هكذا: بعض الحيوان قمح، وكل قمح نبات» إذن «بعض الحيوان نبات» وتنعكس إلى «بعض النبات حيوان» - وهذه كاذبة، لأنها نقيض الصفري، فنقيض النتيجة كاذب، والنتيجة صادقة - وهو المطلوب.

وهذا الصرب هو الوحيد المتج للكلية في الشكل الرابع، لتوفر شرط

إنتاج الكلية فيه - وهو امتزاق الحد الأصغر في المقدمة الصغرى .  
الضرب الرابع : ويتألف من موجبة كلية صغرى ، وسالبة كلية كبرى ،  
يتتبع سالبة جزئية ، مثاله : «كل ذهب معدن ، ولا شيء من الحساس بذهب»  
إذن «ليس بعض المعدن نحاسا» .

وبيان إنتاجه أولا : بعكس المقدمتين ليرجع إلى الشكل الأول ، ويتتبع  
هين النتيجة هكذا : «بعض المعدن ذهب ، ولا شيء من الذهب بنحاس» إذن  
«بعض المعدن ليس نحاسا» وهو المطلوب .

ثانيا : بالخلف هكذا : لو لم يصدق «ليس بعض المعدن نحاسا» لصدق  
نقيضه - وهو «كل معدن نحاس» - ، ولإيجابها تجعل صغرى ، وكبرى  
الأصل تجعل كبرى هكذا : «كل معدن نحاس» ، «ولا شيء من الحساس  
بذهب» إذن «لا شيء من المعدن بذهب» وتنعكس إلى «لا شيء من الذهب  
بمعدن» - وهي ضد الصغرى التي هي كل ذهب معدن» فنقيض النتيجة  
كاذب ، والنتيجة صادقة ، وهو المطلوب .

الضرب الخامس : يتألف من موجبة جزئية صغرى ، وسالبة كلية كبرى  
- يتتبع سالبة جزئية ، مثاله : «بعض الحساس نحاس» ولا شيء من المعدن نام»  
إذن «بعض الحساس ليس بمعدن» .

وبيانه : ١ - إما بعكس المقدمتين ، كما مر في الضرب الرابع ، هكذا :  
«بعض الحساس نام» ولا شيء من النامي بمعدن» إذن «بعض الحساس  
ليس بمعدن» وهو المطلوب .

٢ - أو بالخلف : على نحو ما مر في سابقه تماما .

٣ - أو بالافتراض في الصغرى الموجبة الجزئية - فنفرض موضوعها  
(الإنسان) مثلا ، فنقول : (كل إنسان نام ، وكل إنسان حساس) ، ثم نضم  
المقدمة الأولى إلى كبرى القياس على نظام الشكل الثاني هكذا : (كل  
إنسان نام ، ولا شيء من المعدن نام) إذن (لا شيء من الإنسان بمعدن) ، ثم  
نضم إلى هذه النتيجة مقدمة الافتراض التالية على صورة الشكل الثالث ،

يفتتح عين النتيجة الأصلية هكذا (كل إنسان حساس، ولا شيء من الإنسان بمعدن) إذن (بعض الحساس ليس بمعدن) - وهو المطلوب. . . . فالافتراض في هذا الضرب حصل من قياسين: أحدهما: من الشكل الثاني، والآخر: من الشكل الثالث - ولا بأس من ذلك، حيث سبق الاستدلال عليهما.

هذه هي ضروب الشكل الرابع المتفق على صحة إنتاجها، ولكن المتأخرون زادوا - بناء على شرطهم السابق ذكره - ثلاثة ضروب أخرى، يرى القدامى أنها عقيمة تتحلف النتيجة عنها، فتارة تصدق وتارة تكذب. وإليك بيان ذلك:

الضرب السادس: يتألف من سالة جرئية وموجبة كلية. مثاله - من مقدمتين صادقتين مع صدق النتيجة وكذبها - : (بعض الحيوان ليس بإنسان، وكل فرس حيوان) إذن (بعض الإنسان ليس بفرس) - وهي صادقة. ولو بدلت الكسرى بـ «وكل ناطق حيوان» كانت النتيجة كاذبة، وهي «بعض الإنسان ليس بناطق».

الضرب السابع: يتألف من موجبة كلية وسالبة جرئية، مثاله: «كل إنسان ناطق، وبعض الفرس ليس بإنسان» إذن «بعض الناطق ليس بفرس»، وهي صادقة، ولو بدلت الكسرى بـ «وبعض الحيوان ليس بإنسان» كانت النتيجة كاذبة، وهي «بعض الناطق ليس بحيوان».

الضرب الثامن: يتألف من سالة كلية، وموجبة جزئية. مثاله «لا شيء من الإنسان بفرس، وبعض الناطق إنسان» إذن «ليس بعض الفرس ناطقا». ولو غيرت الكبرى بقولك: «وبعض الحيوان إنسان» كانت النتيجة كاذبة، وهي «ليس بعض الفرس حيوانا».

وقد أجاب المصنف عن مذهب التأخرين بما حاصله: أنهم يلمنون بعقم هذه الضروب إذا تألفت من مقدمات بسيطة، ولكنهم يشترطون - لصحة إنتاجها - أن تكون «سالة» فيها إحدى الخاصيتين - أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة، وهما قضيتان موجهتان مركبتان. . . . قالوا: لو

تحقق هذا الشرط في تركيب هذه الصروب الثلاثة لم تحلف عنها النتيجة .  
ونحن نختصر على ما اتفق عليه الجميع من الصروب الخمسة الأول .  
وقد عقد المصنف - بعد ذلك - الفصل الثاني في المختلطات ، وهي  
الأقيسة المولفة من القصاها الموجهة . ونحن نترك - الآن - الحديث عنها ريثما  
تسمح الفرصة ، ونناول الموجهات من جميع نواحيها ، إن شاء الله تعالى .

### الفصل الثالث في القياس الاقترائى الشرطى

٧٢- «الفصل الثالث - في الاقترايات الكائنة من  
الشرطيات - وهي خمسة أقسام : القسم الأول - ما  
يتركب من المتصلتين والمطبوع منه ما كانت الشركة  
في جزء تام من المقدمتين ، وتنعقد الأشكال الأربعة  
فيه - لأنه إن كان تاليا في الصغرى مقدما في  
الكبرى فهو الشكل الأول ، وإن كان تاليا فيهما فهو  
الشكل الثانى ، وإن كان مقدما فيهما فهو الشكل  
الثالث ، وإن كان مقدما في الصغرى وتاليا في  
الكبرى فهو الشكل الرابع وشرائط الإنتاج ، وعدد  
الضروب ، والنتيجة في الكمية والكيفية - في كل  
شكل - كما في الحملات من غير فرق - مثال  
الضرب الأول من الشكل الأول : كلما كان ( ا ب )  
ف ( ج د ) ، وكلما كان ( ج د ) ف ( هـ ز ) - يتبع ،  
كلما كان ( ا ب ) ف ( هـ ز ) .»

الشرح :

القياس الاقترائى الشرطى : هو ما كانت إحدى مقدماته أو كلها

شرطية وأقسامه خمسة - لأن تركبه إما من متصلين، أو من متعصلتين، أو من متصلة وحملية، أو من منفصلة وحملية، أو من متصلة ومنفصلة (فهذه خمسة أقسام).

القسم الأول: ما تتركب من مقدمتين كلتاها شرطية متصلة والحد الأوسط الذي وقعت فيه الشركة بين المقدمتين لا يحلوا أمره إما أن يكون جزءا تاما من المقدمتين - بأن يكون المقدم فيهما بتمامه، أو التالي بتمامه، وإما أن يكون جزءا غير تام فيهما، وإما أن يكون تاما في إحداهما وغير تام في الأخرى - فهذه ثلاث صور. ولكن المطبوع (أى القريب من الطبع) هي الصورة الأولى.

وتتخذ من هذا القسم، ومن غيره من الأقسام التالية، الأشكال الأربعة: لأن المكرر بين المقدمتين - أعنى الحد الأوسط - إن كان تابيا في الصغرى ومقدما في الكبرى فهو الشكل الأول، مثاله: «كلما كان الشيء ذهباً فهو معدن، وكلما كان الشيء معدناً فهو ممتد بالحرارة» إذن «كلما كان الشيء ذهباً فهو ممتد بالحرارة».

وإن كان تابيا فيهما، فهو الشكل الثاني، مثاله: «كلما كان الشيء ذهباً فهو معدن، وليس البتة إذا كان الشيء خشباً كان معدناً» إذن «ليس البتة إذا كان الشيء ذهباً فهو خشب».

وإن كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث، مثاله: «كلما كان الشيء ذهباً فهو جسم، وكلما كان الشيء ذهباً فهو معدن» إذن «قد يكون إذا كان الشيء جسماً كان معدناً».

وإن كان الحد الأوسط مقدما في الصغرى وتابيا في الكبرى، فهو الشكل الرابع، مثاله: «كلما كان الشيء معدناً فهو موصل للحرارة، وكلما كان الشيء ذهباً فهو معدن» إذن «قد يكون إذا كان الشيء موصلاً للحرارة كان ذهباً». ويشرط في إنتاجه: نفس الشروط المذكورة في كل شكل، وكذلك عند الضروب، والنتائج، كما في الأقيسة الحملية من غير فرق - غير

أن ضروره في الشكل الرابع خمسة عدد الجميع .

٧٣ - « القسم الثاني - ما يتركب من المنفصلتين والمطوع منه ما كانت الشركة في جزء غير تام من المقدمتين ، كقولنا : «دائما إما كل (أب) أو كل (ج) د) ، ودائما إما كل (د هـ) أو كل (وز) ينتج دائما إما كل (أب) أو كل (ح هـ) أو كل (وز) لامتناع خلو الواقع عن مقدمتي التأليف ، وعن إحدى الآخرين فينقصد فيه الأشكال الأربعة . والشرائط المعتبرة بين الحملات معتبرة ههنا بين المشاركين » .

الشرح :

القسم الثاني : من الاقتراعات الشرطية - هو الذي يتألف من قضيتين منفصلتين وهو - أيضا - كسابقه لا يخلو : إما أن يكون الحد المشترك بين المقدمتين جزءا تاما منهما ، أو غير تام منهما ، أو تاما من إحداهما وغير تام من الأخرى .

ولكن القريب إلى الطبع : هو ما كانت الشركة فيه في جزء غير تام منهما .

وشرطه : إيجاب المقدمتين وكلية إحداهما ، وصدق منع الخلو عليهما - بمعنى أنه لا يجوز أن تكون إحداهما مانعة جمع ، مثاله : «دائما إما أن يكون العالم قديما أو كل جسم حادث ، ودائما إما كل حادث متغير أو كل حي يموت» ينتج «دائما إما أن يكون العالم قديما ، أو كل جسم متغير أو كل حي يموت» . . . وإنما اشتملت نتيجته على أجزاء ثلاثة - لأن كلا من المنفصلتين مانعة خلو - فأحد طرفيها حاصل قطعا ، فإن كان الحاصل من الأول هو الجزء الأول لرم حصوله في النتيجة ، وإن كان الجزء الثاني الذي وقع فيه الاشتراك ، فلا يخلو إما أن يكون الواقع من المنفصلة الثانية هو الجزء



المشارك - وتصدق نتيجة التأليف - أو الواقع من المتصلة الأخرى هو الجزء غير المشارك - فيصدق أيضاً في النتيجة ، وتعتقد من هذا القسم الأشكال الأربعة ، والشروط المعبرة هـ ك معبرة هـ أيضاً بين الحزبين المشتركين .

٧٤- قال : « القسم الثالث - ما يتركب من العملية والمتصلة والمطبوع منه ما كانت العملية كبرى والشركة مع تالى المتصلة ، ونتيجته متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين التالى والعملية ، كقولنا : « كلما كان ( ا ب ) ف ( ج د ) وكل ( د هـ ) يتج كلما كان ( ا ب ) فكل ( ج هـ ) .

وتعتقد فيه الأشكال الأربعة . والشرائط المعبرة بين الحملتين معبرة ههنا بين التالى والعملية » .

الشرح :

القسم الثالث : من الاقتراني الشرطي هو : ما يتركب من عملية وشرطية متصلة ولا يحلوا : إما أن تكون العملية فيه صغرى والمتصلة كبرى ، أو العكس - وعلى كل : فالمشارك « أى الحد الأوسط » إما جزم من مقدم المتصلة أو من تاليها ، فهذه أربعة أقسام ، ولكن المطبوع منه : ما كانت المتصلة فيه صغرى والعملية كبرى ، والاشترك في تالى المتصلة .

وشرطه : أن تكون المتصلة موجبة لزومية ، أما نتيجة هذا القسم فهي متصلة مقدمها هو مقدم المتصلة ، وتاليها هو نتيجة التأليف بين التالى والعملية ، ومثاله : « كلما كان الشيء حديداً كان معدداً ، وكل معدن متمد بالحرارة » إذن « كلما كان الشيء حديداً فهو متمد بالحرارة » ، وتعتقد من هذا القسم أيضاً الأشكال الأربعة .

والشروط المعبرة بين الحملات هي أيضاً معبرة هنا بين تالى الشرطية

والحملية .

٧٥ - القسم الرابع - ما يتركب من العملية والمنفصلة وهو على قسمين : الأول : - أن يكون عدد العمليات بعدد أجزاء الانفصال لتشارك كل واحدة منها واحدا من أجزاء الانفصال - إما مع اتحاد التأليف في النتيجة كقولنا : كل (ح) إما (ب) وإما (د) وإما (هـ) ، وكل (ب ط) وكل (د ط) وكل (هـ ط) ينتج كل (ج ط) - لصدق أحد أجزاء الانفصال مع ما يشاركه من العملية . وإما مع اختلاف التأليف في النتيجة ، كقولنا : كل (ح) إما (ب) وإما (د) وإما (هـ) وكل (ب ح) وكل (د ط) وكل (هـ ز) ينتج : كل (ج) إما (ح) وإما (ط) وإما (ز) لما مر .

الثاني - أن تكون العمليات أقل من أجزاء الانفصال ، ولتكن العملية ذات جزء واحد والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة مع أحدهما - كقولنا : إما كل (أ) أو كل (ج ب) وكل (ب د) ينتج : إما كل (أ ط) أو كل (ج د) لامتناع خلو الواقع عن مقدمتي التأليف ، وعن الجزء غير المشارك .

الشرح :

القسم الرابع : من الأقيسة الاقتراطية الشرطية - هو ما تألف من المنفصلة والحملية . وهو قيمان :

الأول : ما يكون عدد الحملات فيه مساوياً لعدد أجزاء المفصلة ، وهو أيضاً نوعان : (أ) ما يتحد فيه التأليف - أى : يكون محمول كل جملة هو محمول الأخرى ، ويسمى «القياس المقسم» ، مثاله : كل كلمة إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف - وكل اسم قول مفرد - وكل فعل قول مفرد - وكل حرف قول مفرد ، إذن «كل كلمة قول مفرد» ، ويشترط فيه أن تكون المفصلة موجبة ، كلية ، مانعة حلول أو حقيقية

(ب) ما يختلف فيه التأليف - أى يتعدد المحمول بتعدد الحملات ، ويسمى القياس غير المقسم ، مثاله : «كل كلمة إما اسم وإما فعل ، وإما حرف - وكل اسم فهو غير دال على الزمان بهيته» ، وكل فعل فهو دال على الزمان بهيته ، وكل حرف فهو غير مستقل بالإفادة» - إذن «كل كلمة هي إما غير دالة على الزمان بهيتها ، وإما دالة على الزمان بهيتها» ، وإما غير مستقلة بالإفادة» .

الثاني : هو ما تكون الحملات فيه أقل من أجزاء المفصلة ، مثاله : «كل عدد إما فرد وإما زوج ، وكل زوج فهو منقسم إلى متساويين» إذن «كل عدد إما فرد ، وإما منقسم إلى متساويين» .

٧٦- : «القسم الخامس - ما يتركب من المتصلة

والمنفصلة ، والاشتراك إما فى جزء تام من المقدمتين ، أو غير تام منهما . وكيفما كان فالمطبوع منه ما تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى موجبة ، مثال الأول قولنا : «كلما كان (أ ب) ف (ج د)» ، ودائماً إما كل (ج د) أو (هـ ز) مانعة الجمع ينتج دائماً إما أن يكون (أ ب) و (هـ ز) مانعة الجمع لامتياز امتناع الاجتماع مع اللازم دائماً ، أو فى الجملة امتناعه مع الملزوم دائماً ، أو فى الجملة ،

ومانعة الخلو ينتج : قد يكون إذا لم يكن (أ ب) و (هـ)  
 (ز) واستلزام نقيض الأوسط للطرفين استلزاما كلياً ،  
 واستلزام ذلك المطلوب من الثالث . ومثال الثاني :  
 «كلما كان (أ ب) ف (ج د) ودائماً إما كل (د هـ) أو (د  
 ز) مانعة الخلو ينتج كلما كان (أ ب) فإما كل (ج هـ)  
 أو (د ز) مانعة الخلو ينتج كلما كان أ ب فإما كل ج هـ  
 أو د ز .

### الشرح

القسم الخامس : (والأخير) هو : المركب من شرطيتين إحداهما متصلة  
 والأخرى منفصلة ، ويمكن فيه أن تكون المتصلة صفري أو كبرى ، غير أن  
 القريب منه من الطبع ما كانت المتصلة صفري والمنفصلة موجبة كبرى ، ثم إن  
 المشارك بينهما - أى الحد الأوسط - لا يخلو : إما أن يكون جزءاً كلياً من  
 المقدمتين ، أو غير تام منهما .

والأول إما أن تكون المتصلة به مانعة جمع فقط ، أو تكون مانعة خلو  
 - فإن كانت مانعة جمع ، فمثال القياس بها : «كلما كان الجسم مفرقا للبصر  
 فهو أبيض ، ودائماً إما أن يكون الجسم أبيض أو أسود ، ينتج «دائماً إما أن  
 يكون الجسم مفرقا للبصر أو أسود» مانعة جمع تحوز الخلو ، لأن تالى المتصلة  
 وهو فى هذا المثال : «الجسم أبيض» لازم للمقدم وهو «الجسم مفرق للبصر»  
 من جهة ، ومن جهة أخرى هو ممتنع الاجتماع مع جزء المتصلة الثانى وهو  
 «أسود» - وامتناع الاجتماع مع اللازم يوجب امتناعه مع الملزوم أيضاً ،  
 فتصدق النتيجة .

وإن كانت المتصلة مانعة خلو ، فمثال القياس منها : «كلما كان الجسم  
 مفرقا للبصر ، فهو غير أسود ، ودائماً إما أن يكون الجسم غير أسود ، أو غير  
 أبيض» ينتج : «قد يكون إذا لم يكن الجسم مفرقا للبصر فهو غير أبيض»

وذلك لأن نقبض الأوسط وهو في المثال المذكور نقبض «غير أسود» أعنى «أسود» - يستلزم طرفي النتيجة من حيث إن نقبض اللازم يستلزم نقبض الملزوم، فقبض «غير أسود» - وهو «أسود» - يستلزم نقبض «مفرق للبصر» وهو غير مفرق للبصر، وكذلك نقبض «الأوسط يستلزم عين» غير أبيض - فيلزم أن يستلزم نقبض مقدمة المتصلة عين الحرء غير المشارك من المفصلة استلزاما جريئا كما ذكر في النتيجة .

وأما إذا كان الاشتراك بين المتصلة والمنفصلة في جزء غير تام، فمثاله : «كما كان الإنسان حيوانا فكل بشر ناطق، ودائما إما كل ناطق كاتب أو كل ناطق حساس»<sup>(١)</sup>.

يتمتع : «كما كان الإنسان حيوانا فكل بشر كاتب، أو كل ناطق حساس»<sup>(٢)</sup>.

ونكتفى بهذا القدر من الاقترايات الشرطية، ثم نتقل إلى الكلام عن النوع الثاني من نوعي القياس - وهو ما يسمى عندهم بـ «القياس الاستثنائي» .

### القياس الاستثنائي

٧٧- : «الفصل الرابع - في القياس الاستثنائي، وهو مركب من مقدمتين إحداهما شرطية، والأخرى وضع لأحد جزءيهما أو رفعه، ليلزم وضع الآخر أو رفعه، ويجب إيجاب الشرطية، ولزومية المتصلة، وعنادية المنفصلة وكليتها، أو كلية الوضع أو الرفع إن لم يكن وقت الاتصال والانفصال هو بعينه وقت الوضع والرفع» .

(١) المتصلة : مائة غلو لجمهور الجمع بين طرفيها

(٢) هذه النتيجة قطعية متصلة تاليها مفصلة مائة غلو لجمهور الجمع

## الشرح

المقياس الاستثنائي . هو الذي تذكر فيه النتيجة أو مقيسها بالفعل - أى  
بإفادة والصوره ، على أنها جزء من مقدمة هي القياس على ما سبقت الإشارة  
إليه عند الكلام عن الفرق بين قسمي القياس  
ومن المعلوم لكم أن القضية التي يكون جزءها على صورة قضية إنفا هي  
القضية الشرطية .

وبناء على ذلك فالمقياس الاستثنائي يتألف من مقدمتين إحداهما  
شرطية ، والأخرى استثنائية ، نعيد إما وضع أحد جزئي الشرطية - أى إثباته ،  
أو نعيد رفع أحد جزئي القضية - أى نفي ، لفتح وضع الجزء الآخر أو رفعه .  
وللشرطية إما أن تكون متصلة أو منفصلة ، فالمركب من المتصلة  
والاستثنائية يسمى «القياس الاستثنائي الانفصالي» .

مثاله : «كلما أمطرت السماء انزلت الأرض ، لكن السماء أمطرت» إذن  
«انزلت الأرض» وإذا قلت «لكن لم تنزل الأرض» أنتح «السماء لم تمطر» .

والمركب من المتصلة والاستثنائية يسمى الاستثنائي الانفصالي  
مثاله : «دائما إما أن تكون تنبحة الامتحان نجاحا أو إحفاقا ، لكنها  
نجاح ، إذن ليست بإحفاق» ولو قلت «لكن ليست بإحفاق» أنتح أنها «نجاح»  
- فالانفصالي ينتح فيه الوضع الوضع والرفع الرفع .

أما الانفصالي فيفتح الوضع فيه الرفع ، والرفع الوضع - على ما  
سنوضحه بعد قليل أن شاء الله .

ويشترط في هذا القياس ثلاثة شروط :

الشرط الأول : أن تكون الشرطية موجبة ، فإن كانت سالبة ، فلا ينتح ،  
لأن الشرطية السالبة تعيد سلب اللزوم في المتصلة وسلب العناد في المنفصلة ،  
وإذا لم يكن بين الجزئين لزوم أو عناد ، فلا يلزم من وجود أحدهما أو عدمه  
وجود الآخر أو عدمه .

الشرط الثاني : أن تكون المتصلة لزومية والمنفصلة عنادية ، فلا يجوز أن

تكون الشرطية اتفاقية ، لأن صدق الاتفاقية متوقف على صدق طرفيها ، فلو توقف صدق أحد الطرفين على صدق الشرطية لزم الدور الشرط الثالث : أحد أمرين إما كلية الشرطية ، أو كلية الوضغ ، أو الرفع ، أي الاستثناء .

والمراد بكلية الاستثناء : أن يكون الوضغ أو الرفع في جميع الأمانة وعلى جميع الأوضاع الممكنة - وليس المراد به عموم الأفراد ، فإن الاستثنائية جزء من الشرطية . وقد علمتم أن كلية الشرطية معناها أن يكون اللزوم أو العباد في جميع الأزمان وعلى جميع الأوضاع ، فإذا لم يتحقق هذا الأمر فلا بد أن يكون وقت الاستثناء هو بعينه وقت الاتصال أو الانفصال ، نحو قولك : « إن حصر محمد ظهر اليوم فأكرمه ، لكنه حضر ظهر اليوم ، إذن أكرمه » أما لو قلت : في الاستثناء « لكن محمدا حضر » ولم تذكر وقت الظهر ، فلا تلزم النتيجة .

٧٨ - « الشرطية الموضوعية فيه إن كانت متصلة ، فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي ، واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم - وإلا لبطل اللزوم ، دون العكس في شيء منهما ، لاحتمال كون التالي أعم من المقدم . وإن كانت منفصلة فإن كانت حقيقية فاستثناء عين أي جزء كان ينتج نقيض الآخر لاستحالة الجمع . واستثناء نقيض أي جزء كان ينتج عين الآخر لاستحالة الخلو ، وإن كانت مانعة الجمع ينتج القسم الأول فقط لامتناع الاجتماع دون الخلو ، وإن كانت مانعة الخلو ينتج القسم الثاني فقط لامتناع الخلو دون الجمع » .

## المشرح

لما كان القياس الاستثنائي مركبا من شرطية واستثنائية: فالشرطية فيه إما متصلة أو مفصلة، وكلتا هاتين جزئيتين: مقدم وتال، فالضرورب الممكنة فيه أربعة: لأنه إما أن يستثنى عين المقدم أو عين التالى، أو يقبض المقدم أو يقبض التالى - فالصور أربع - غير أن منها ما ينتج فى بعض الأقسام، ومنها ما هو عقيم فى بعضها.

وليكم البيان: أولا: إن كانت الشرطية فيه متصلة - وهو الاستثنائي الانصالي - أنتج فى صريين فقط وهما:

١ - استثناء عين المقدم ينتج عين التالى

٢ - استثناء يقبض التالى ينتج يقبض المقدم.

مثال الأول. كلما قوى جيشنا هانا الأعداء، لكن قوى جيشنا، إذن هابنا الأعداء.

مثال الثانى. «كلما نهاوتنا فى حقوقنا سلبت منا، لكنها لم تسلب منا» إذن «نحن لن نهاون فى حقوقنا».

ولا ينتج فى هذا القسم استثناء يقبض المقدم ولا استثناء عين التالى.

والسر فى إنتاج الصريين الأولين، وعقم الآخرين، أن: المقدم فى المتصلة ملروم والتالى لارم، وصدق الملروم يوجب صدق اللارم، كما أن كذب اللازم يوجب كذب الملروم، أما كذب الملروم فلا يوجب كذب اللارم - لجواز أن يكون اللارم أعم من الملروم، ولا يلزم من كذب الأحص كذب الأعم.

وأبضا صدق اللارم لا يوجب صدق الملروم، لجواز أن يكون أعم من الملروم، وصدق الأعم لا يستلزم صدق الأحص.

مثلا: إذا قلنا: «كلما كان الشئ ذهباً فهو معدن» - فإذا رفعت المقدم وقلت «لكه ليس بذهب» فلا يلزم من ذلك ألا يكون معدنا، لجواز أن يكون نحاسا مثلاً.



وكذلك إذا وضعت التالي وقلت : «لكنه معدن» فلا يلزم من ذلك أن يكون ذهباً ، بل يجوز أن يكون نحاساً مثلاً . أما لو قلت : «لكنه ذهب» أنتج حتماً أنه (معدن) . وكذلك لو قلت : «لكنه ليس بمعدن» أنتج حتماً أنه «ليس بذهب» .

ثانياً . إن كانت الشرطية منفصلة ، فإن كانت حقيقة - أي مانعة الجمع والخلو معاً - أنتج القياس في ضروبه الأربع ، وهي :

١ - وضع المقدم يتبع رفع التالي .

٢ - وضع التالي يتبع رفع المقدم .

٣ - رفع المقدم يتبع وضع التالي .

٤ - رفع التالي يتبع وضع المقدم .

المثال : «دائماً إما أن تكون الحجرة مصبغة أو مطلية ، لكنها مضبوطة» إذن «هي ليست مطلية» أو «لكنها مطلية» إذن «هي ليست مضبوطة» أو «لكنها غير مضبوطة» إذن «هي مطلية» ، أو «لكنها غير مطلية» إذن «هي مضبوطة» .

فلها أربع نتائج - لأن وضع أحد جرتيها يتبع رفع الآخر ، لامتناع الجمع بينهما ، ورفع أحد جرتيها يتبع وضع الآخر لامتناع الخلو صهما .

ثالثاً : إن كانت المنفصلة مانعة الجمع فقط ، أنتج القياس في ضربين لا غير .

وهما :

١ - وضع المقدم يتبع رفع التالي .

٢ - وضع التالي يتبع رفع المقدم .

مثال ذلك : «إما أن يكون هذا القلم أبيض أو أسود ، لكنه أبيض» إذن «هو غير أسود» ، أو «لكنه أسود» إذن «هو غير أبيض» - فهذا نتيجتان فقط ، لأن وضع أحد الحرتين يستلزم رفع الآخر ، لامتناع الاجتماع ، ولا يتبع رفع أحدهما ؛ لجواز الخلو عنهما .

رابعاً : إن كانت المنفصلة مانعة خلو فقط ، أنتج القياس في ضربين

أيضا، هما .

١- رفع المقدم يتبع وضع التالي .

٢- رفع التالي يتبع وضع المقدم .

مثال ذلك : «إما أن يكون هذا الكتاب غير نحو أو غير فقه ، لكنه نحو»  
إذن «هو غير فقه» أو «لكه فقه» إذن «هو غير نحو» عليها نتيجةتان : لأن رفع  
أحد جريئها يستلزم وضع الآخر ، لامتناع الخلو عنهما ، ولكن وضع أحدهما  
لا يوجب رفع الآخر لخواز الجمع بينهما .

والخلاصة أن القياس الاستثنائي إن كانت شرطيته متصلة أنتج وضع  
المقدم وضع التالي ، و وضع التالي رفع المقدم .

وإن كانت مفصلة حقيقية أنتج وضع أحدهما رفع الآخر ، و وضع  
أحدهما وضع الآخر .

وإن كانت مانعة الجمع : فوضع أحدهما يتبع رفع الآخر .

وإن كانت مانعة الخلو : لرفع أحدهما يتبع وضع الآخر .

وبذلك ينتهي الكلام عن القياس .

وستقل إلى الكلام عن لواحق القياس ، وأسأل المولى جل وعلا -  
التوفيق .

### لواحق القياس : ومنه القياس المركب

٧٩- «الفصل الخامس - في لواحق القياس ، وهي  
أربعة : الأول : القياس المركب ، وهو ما تركب من  
مقدمات يتبع بعضها نتيجة يلزم فيها من مقدمات  
أخرى نتيجة ، وهلم جرا إلى أن يحصل المطلوب ،  
وهو إما موصول الناتج ، كقولنا : كل (ج ب) وكل  
(ب د) فكل (ج د) ثم كل (ج د) وكل (د أ) فكل (ج

أ)، ثم كل (ح أ) وكل (أ هـ) فكل (ج هـ)، وإما  
مفصول النتائج، كقولنا: «كل (ج ب) وكل (ب د)  
وكل (د أ) وكل (أ هـ) فكل (ج هـ)».

الشرح

لواحق القياس أنواع أربعة من الاستدلال، لها طابع خاص بها، وهي:

١- القياس المركب.

٢- قياس الخلف.

٣- الاستقراء.

٤- التمثيل.

واليكم بيانها تباعاً. الأول: القياس المركب: وهو ما تألف من مقدمتين  
يتتجان نتيجة تركب مع مقدمة أخرى تنتج نتيجة أخرى، وهلم جرا. إلى أن  
يحصل المطلوب.

ولما يستعمل هذا المركب إذا كان في القياس مقدمة نظرية يقصد  
الاستدلال عليها، فتأتي بمقدمة تحصل تلك المقدمة النظرية.

وهو قسمان: ١- موصول النتائج: وهو ما يصرح فيه بالنتيجة عقب  
كل مقدمتين، مثاله: «العالم متغير، وكل متغير حادث، إذن العالم  
حادث»، ثم يقول: «العالم حادث، وكل حادث مسبوق بالعدم، إذن العالم  
مسبوق بالعدم».

ثم يقول: «العالم مسبوق بالعدم، وكل مسبوق بالعدم أثر للفاعل  
المختار، إذن العالم أثر للفاعل المختار».

٢- مفصول النتائج: وهو عام يصرح فيه بتتبع كل مقدمتين مع  
ملاحظتها، مثاله: «العالم متغير، وكل متغير حادث، وكل حادث مسبوق  
بالعدم، وكل مسبوق بالعدم أثر للفاعل المختار، إذن العالم أثر للفاعل  
المختار».

وسمى الأول: (موصول النتائج) لوصول كل نتيجة بقياسها.

والثاني : (مفصول التامع) لفصل نتائج كل مقدمتين وعدم التصريح بها.

ومن هذا البيان ظهر لكم أن القياس المركب هو - في الحقيقة - هذه أقية لا يريد تركيب كل منهما عن مقدمتين، ولكن نظرا إلى أن المطلوب منها هو إنتاج النتيجة الأخيرة، سمي (قياسا مركبا).

٢- قياس الخلف:

٨٠- الثاني - قياس الخلف، وهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه، كقولنا: «لو كذب ليس كل (ج ب) كان كل (ح ب) وكل ب أ) على أنها مقدمة صادقة ينتج لو كذب ليس كل (ج أ) لكان كل (ج أ) - لكن ليس كل (ج أ) على أنه محال، ينتج ليس كل (ج ب) - وهو المطلوب».

الشرح:

قياس الخلف: هو قياس يثبت المطلوب من طريق إبطال نقيضه. وقد مر بكم طريقته في الاستدلال على إنتاج الأشكال: الثاني، والثالث، والرابع.

وهو - في حقيقته - مركب من قياسين. أحدهما: اقتراني شرطي، من متصلة وحملية - تنفيذ المتصلة أنه لو لم يصدق «كذا» - المطلوب - لصدق نقيضه، وتنفيذ الحملية حكما مسلما، فتنتج منهما نتيجة شرطية متصلة: تقول «لو يصدق كذا - المطلوب لزم كذا - المحال» وهو القياس الأول من القياسين.

وثانيهما: قياس استثنائي، تجعل كبراه - وهي الشرطية - نتيجة القياس الأول، وتصم إليها استثنائية، تقرر دفع التالي الساطل، فيرتفع المقدم ويثبت نقيضه، وهو المطلوب.

واليكم بيانه بالمثال : إذا كان المطلوب إثباته «ليس كل حيوان إنسانا» وأردت إثباته بقياس الخلف، قلت : لو كذب ليس كل حيوان إنسانا، لكان كل حيوان إنسانا، وكل إنسان ناطق، ينتج «لو كذب ليس كل حيوان إنسانا، لكان كل حيوان ناطقا» هذا هو القياس الأول، ثم نقول : لو كذب ليس كل حيوان إنسانا، لكان كل حيوان ناطقا، لكن الثاني - وهو «كل حيوان ناطق» - باطل، فطل المقدم، وهو كذب «ليس كل حيوان إنسانا» وثبت نقيضه، وهو صدقها، وهو المطلوب.

وسمى هذا القياس بقياس الخلف (بضم الخاء) أى الباطل، لا لأنه باطل في ذاته بل لأنه ينتج الباطل على تقدير كذب المطلوب أو يسمى «قياس الخلف» (بفتح الخاء) لأنه يثبت المطلوب من الخلف - أى لا بالاستقامة، بل يعطيه بعد إبطال نقيضه، ولذلك سمي القياس المتح للمطلوب مباشرة بـ «القياس المستقيم».

### ٣- الاستقراء

٨١- «الثالث - الاستقراء : وهو الحكم على كلى لوجوده في أكثر جزئياته، كقولنا : «كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ، لأن الإنسان والبهائم والسباع كذلك، ولا يفيد اليقين لاحتمال أن لا يكون الكل بهذه المثابة كالتصاح».

الشرح:

الاستقراء : هو الحكم على الكلى بما حكم به على بعض جزئياته، كحكمنا بأن كل حيوان ذي أذن أنثاء تلد ولا تبيض، لأن أنثى الإنسان وأنثى الساع وأنثى الحمل والعرس كذلك - ويسمى هذا «الاستقراء الناقص» وهو لا يفيد اليقين، بل هو أن يكون في الوجود جرث من الحيوان ذي الأذن، وأنثاء لا تلد بل تبيض، كالتصاح - في مثال المصنف، أما لو تصححا جميع

أفراد شيء، هو حدها منفعه في صفة واحدة، فحكمنا على الكل بحكما  
على الأفراد - فهذا في الحقيقة ليس من باب الاستقراء، بل هو قياس  
مقسم.

ثم اعدوا أن قدماء الماطفة يعدون الاستقراء من لواحق القياس،  
ويجعلون القياس هو العمدة في الاستدلال؛ لأن نتيجته - بعد تسليم  
المقدمات - لازمة، بخلاف لاستقراء، أما المحدثون فيعدونه أساسا من  
أسس البحث العلمي الصحيح، ويحققون مروضه بالتجربة والملاحظة  
وقوانين الفكر - كما يتفقون عليه بالتفصيل في دراستكم للمطق الحديث،  
إن شاء الله.

#### ٤- التمثيل:

٨٢- الرابع - التمثيل: وهو إثبات حكم في جزئي  
وجد في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما، كقولنا:  
«العالم مؤلف فهو حادث كالبيت» وأثبتوا عليه  
المعنى المشترك بالدوران وبالتقسيم غير المردد بين  
النفي والإثبات، كقولهم: علة الحدوث إما  
التأليف، أو كذا، أو كذا - والأخير ان باطلان  
بالتخلف فتعين الأول، وهو ضعيف. أما الدوران  
فلأن الجزء الأخير من العلة وسائر الشرائط المساوية  
مدار، مع أنها ليست علة. وأما التقسيم فالخصر  
ممنوع لجواز علية غير المذكور، ويتقدير تسليم علية  
المشترك في المقيس عليه، لا يلزم عليته في المقيس،  
لجوار أن تكون علية المقيس عليه شرطا للعية، أو  
خصوصية المقيس مانعا منها.

## الشرح

المثيل هو إثبات حكم واحد في حرتي لوجود ذلك الحكم في حرتي  
أحر لمعنى مشترك بين الحرتين يوجب ذلك الحكم

وإن، فهنا بسمون هذا النوع من الاستدلال قياساً، مثاله قولهم «اليد  
حرام كالخمر، لأنه مسكر مثل الخمر» ويسمى «اليد» في هذا المثال فرعاً أو  
مقيماً، و«الخمر» يسمى أصلاً أو مقيماً عليه، والمعنى المشترك بينهما - وهو  
الإسكار - يسمى علة الحكم، والحكم هو الحرمة بثبت للصرح وهو النيب  
لثبوتها في الأصل - وهو الخمر.

ومثل إثبات حدوث العالم قياساً على البيت لأنه مؤلف، والبيت أيضاً  
مؤلف والتأليف هو علة الحدوث.

ثم إنهم أثنوا على المعنى المشترك بأمرين: أحدهما: الدوران - وهو  
مصاحبة الشيء لغيره وجوداً وعدمًا: وتطبيق ذلك بالمثال السابق أن يقال:  
التأليف يدور مع الحدوث وجوداً وعدمًا. أما وجوداً ففي البيت، وأما عدمًا  
ففي الواجب تعالى - إذن التأليف هو علة الحدوث وقد وجد في العالم،  
فهو حادث كاليث.

وثانيهما: السير<sup>(١)</sup> والتقسيم - وهو استعراض أوصاف الأصل  
واستبعاد بعضها ليتبين الباقي للعلة، كما يقال: «علة الحدوث في البيت هي  
إما الإمكان، وإما التأليف، والأول لا يصلح علة لتخلفه في صفات  
الواجب تعالى، فهي ممكنة وليست حادثة، فتعين الثاني، وهو التأليف.

التمثيل لا يعيد اليقين، لأن الوجهين الذي ثبت بهما علة الأمر المشترك  
كلاهما ضعيف.

أما ضعف الدوران: فلأن بعض الأوصاف تدور مع الشيء مع القطع  
بكونها ليست علة، مثل جرم العلة الأخير، فإنه يدور، وليس هو العلة، لأنه  
جرمها، كما يقال: «علة القصاص هي القتل العمد للعبدان، فإن الحرم

(١) السير بكسر السين وسكون الباء أحيل على المخرج بالآلة

الأخير من هذه العلة - وهو العدوان - يدور مع وجوب القصاص وجوداً  
وعدماً ومع ذلك فليس بعلّة بل - رء علة، ومثله بعض الشروط كاستقبال  
الفبنة في الصلاة، فإنه يدور مع الصلاة وجوداً وعدماً - وليس هو العلة في  
وجوبها.

وأما صف السبر والتقسيم فلأن التردد بين الأوصاف ليس بخاصر،  
إد هو ليس بين نفي وإثبات، فيجوز أن يكون هناك وصف لم يشر على عليه  
وهو العلة في حكم الأصل، ولا يوحّد في الصرع. وأيضاً لو سلمنا أن  
الوصف المذكور هو العلة، فيجوز أن تكون خصوصية الأصل شرطاً في تحقق  
الحكم، أو تكون خصوصية الفرع مانعاً من الحكم.

والى هنا ينتهي الكلام عن القياس من الناحية الصورية. ويبقى  
الكلام عن ناحيته المادية، أي المواد التي يتألف منها، وهي خاتمة المطلوب  
(الرسالة).

### الخاتمة في مواد الأقيسة

٨٣- وأما الخاتمة، ففيها بحثان: الأول: في مواد  
الأقيسة، وهي يقينيات وغير يقينيات، أما اليقينيات  
فست:

أوليات: وهي قضايا تصور طرفيها كاف في الجزم  
بالنسبة بينهما، كقولنا: الكل أعظم من الجزء.

ومشاهدات: وهي قضايا يحكم بها بقوى ظاهرة أو  
باطنة - كالحكم بأن الشمس مصيئة وأن لنا جوعاً.

ومجربات: وهي قضايا يحكم بها لمشاهدات متكررة  
مفيدة لليقين؟ كالحكم بأن شرب السقمونيا موجب



## للإسهال .

وحدسيات : وهي قضايا يحكم بها الحدس قوى من النفس مفيد للمعلم ، كالحكم بأن نور القمر مستفاد من الشمس . والحدس هو سرعة الانتقال من المبادئ إلى المطالب .

ومتواترات : وهي قضايا يحكم بها لكثرة المشاهدات بعد العلم بعدم امتناعها والأمن من التواطىء عليها : كالحكم بوجود مكة وبغداد .

ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين هو القاضى بكمال العدد . والعلم الحاصل من التجربة والحدس والتواتر ليس حجة على الغير .

وقضايا قياماتها معها : وهي التى يحكم بها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور حدودها : كالحكم بأن الأربعة زوج لانقسامها بمتساويين .

الشرح :

بعد الفراغ من مباحث القياس ، من حيث الصورة - حق له أن يتكلم عن ناحيته المادية ، حتى يأمن الباحث من خداع الفكر وخطئه من جميع نواحيه ، والمواد التى يتألف منها القياس نوعان : ١ - يقينيات ٢ - وغير يقينيات .

واليقين هو : اعتقاد أن الشيء كذا اعتقاداً جازماً مطابقاً للواقع .  
واليقينيات نوعان : ١ - ضروريات ٢ - ونظريات تنهى سلسلة اكتسابها إلى الضروريات .

أما الضروريات فت: الأولى الأوليات - وهي القضايا التي يحكم بها العقل بمجرد تصور الطرفين . مثل «الكل أعظم من الجزء» ، و«القبضان لا يجتمعان ولا يرتفعان» فإن من تصور الكل وتصور الجزء حكم عقله بأن الكل أعظم من الجزء . والحاكم في الأوليات العقل وحده من غير واسطة

الثية . المشاهدات - وهي القضايا التي تحكم بها الحواس الطاهرة . مثل قولنا : «البار محترقة» «والشمس مصبئة» ، أو الحواس الباطنة ، نحو حكمنا أن لنا حوفاً وحوفاً وعصاً والقضايا التي تحكم فيها الحواس الطاهرة تسمى «حسيات» ، والتي تحكم فيها الحواس الباطنة تسمى «وجدانيات»

الثالثة . المحربات - وهي القضايا التي يحكم بها العقل مع احتياجه لتكرار المشاهدة . نحو حكمنا بأن أقراص الإسبرين تزيل الصداع .

الرابع : الحدسيات - وهي القضايا التي يحكم العقل والحس معاً ، ولكن لا يحتاج العقل فيها إلى تكرار المشاهدة . نحو : الحكم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس ، وذلك لاختلاف تشكيلات القمر النورية على حسب أوضاعه من الشمس قرباً وبعداً . وكالحكم بمرور مركب الرئيس بمجرد رؤيته الطليعة . (والحدس : هو سرعة الانتقال من المبادئ إلى المطالب) .

الخامسة : المتواترات - وهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة السماع من جمع من الناس كثيرين ليس في الإمكان اتفاقهم على الكذب . نحو حكمنا بوجود مكة والمدينة - بناء على سماعنا من ناس كثيرين رأوا مكة والمدينة . ويشترط فيه أمران : أحدهما أن يتصل إلى الحس ، فلا تواتر في العقليات ، وثانيهما - أن يكون في كل مسألة جمع كثير يحيل العقل اتفاقهم على الكذب .

ولا ينحصر عدد المحبرين بقدر معين بل العبرة بحصول اليقين .

السادسة : قضايا قياساتها معها - وهي التي يحكم بها العقل بواسطة قياس لا يغيب عن الذهن عند تصور طرفي القضية ، نحو حكمنا بأن الأربعة زوج ، فإن من تصور الأربع وتصور الزوجية ، ترتب في ذهنه قياس في الحال

هو : «الأربعة منقسمة بمساويين، وكل ما كان كذلك فهو زوج، إذن الأربعة زوج».

٨٤- : «والقياس المؤلف من هذه الست يسمى برهاناً. وهو : إما لى : وهو الذى يكون الحد الأوسط فيه علة للنسبة فى الذهن، والعين كقولنا : «هذا متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم فهذا محموم».

وإما إنى : وهو الذى يكون الحد الأوسط فيه علة للنسبة فى الذهن فقط، كقولنا : «هذا محموم، وكل محموم فهو متعفن الأخلاط، فهذا متعفن الأخلاط».

الشرح:

إذا تألف القياس من هذه القضايا الضرورية، أو من نظريات تنتهى سلسلة اكتسابها إلى تلك الضروريات - سمي القياس «برهاناً»، وإلا فلا يسمى بهذا الاسم وستأتى أقسام غير البرهان.

أما البرهان فهو نوعان : ١- برهان لى : وهو ما كان الحد الأوسط فيه علة لـ الأكبر إلى الأصغر فى الذهن وفى الخارج، مثاله . «هذه نار، وكل نار لها دخان، إذن هذه لها دخان» : «وسمى «لى» لإفادته لمية الحكم فى الخارج، أى علة وسببه.

٢- برهان إنى : وهو ما كان الأوسط فيه علة لسبب الأكبر إلى الأصغر فى الذهن فقط . مثاله : «هذا دخان، وكل دخان متبعث من النار، إذن هذا متبعث من النار» وسمى إنياً لإفادته إنية الحكم أى ثبوته فى الذهن، ومثالهما فى المتن ظاهر.

٨٥- وأما غير اليقينيّات فست : ١- مشهورات :  
وهي قضايا يحكم بها لاعتراف جميع الناس بها  
لمصلحة عامة، أو رأفة أو حمية، أو انفعالات من  
عادات وشرائع وآداب. والفرق بينها وبين  
الأوليات : أن الإنسان لو خلا ونفسه مع قطع النظر  
عما وراء عقله لم يحكم بها، بخلاف الأوليات،  
كقولنا : الظلم قبيح، والعدل حسن، وكشف  
العورة مذموم، ومراعاة الضعفاء محمودة. ومن  
هذه ما يكون صادقاً وما يكون كاذباً، ولكل قوم  
مشهورات، ولكل أهل صناعة بحسبها.

٢- ومسلمات : وهي قضايا بتسليم من الخصم فينبى  
عليها الكلام لدفعه، كتسليم الفقهاء مسائل أصول  
الفقه. والقياس المؤلف من هذين يسمى «جدلاً»  
والعرض منه : إقناع القاصر عن درك البرهان،  
والزام الخصم.

٣- ومقبولات : وهي قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه :  
إما لأمر سماوى، أو لمزيد عقل ودين - كالأخوذة  
من أهل العلم والزهد.

٤- ومطونات : وهي قضايا يحكم بها اتباعاً للظن.  
كقولك : فلان يطوف بالليل فهو سارق. والقياس  
المؤلف من هذين يسمى «خطابة» : والغرض منه  
ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الأخلاق وأمر

الدين .

٥- ومخيلات : وهي قضايا إذا أوردت على النفس أثرت فيها تأثيرا عجيبا من قبض وبسط . كقولنا : «الحمر يا قوّة سيالة» و «العسل مرة مهوّعه» . والقياس المؤلف منها يسمى شعرا ، والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتنفير . ويروجه الوزن والصوت الطيب .

ووهميات : وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة .

كقولنا : كل موجود مشار إليه ، و وراء العالم فضاء لا نهاية له . ولولا دفع العقل والشرائع لكانت من الأوليات ، وعرف كذب الوهم لموافقته العقل في مقدمات القياس الناجح لتقبض حكمه ، وإنكاره ونفيه عند الوصول إلى النتيجة ، والقياس المؤلف منها يسمى : سفسطة . والغرض منه : إفحام الخصم وتغليظه .

الشرح :

القياس غير البرهاني : يتألف من غير اليقينيات . وهو أربعة أنواع :

١- الأول : الجدل - ويتألف إما من المشهورات . أو من المسلمات ، وأما المشهورات فهي قضايا يعترف بها كثير من الناس - وسبب شهرتها يسهم أمور منها : احتمالها على مصلحة عامة ، كقولنا : «الظلم قبيح» و «العدل حسن» . أو احتمالها على رافة ورحمة ، مثل : «مراعاة الضعفاء محمودة» ، أو على

هيرة وحمية. نحو «كشف العورة مدموم» أو عادات، كوجوب أخذ البار في بعض السننات، وشاعة دبح السقر عند بعض اليهود، أو للشرايع والآداب. لـح وقد نلح شهرة بعض هذه القصايا حتى تشتهر بالأوليات - ولكن يمكن العرقلة بينهما بأن الإنسان لو حلى ونهسه - بقطع النظر عن أسباب الشهرة - لحكم بالأوليات دون المشهورات - وقد تكون هذه القصايا صادقة، وقد تكون كاذبة كما رأيت في الأمثلة المذكورة - بخلاف الأوليات فإنها لا تكون إلا صادقة - ولكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم، وآدابهم - كما أن لكل أهل حرفة مشهورات على حسب ما تقتضيه صناعتهم

وأما المسلمات فهي قصايا يسلم بها الخصم، فيسب عليها الكلام - سواء كانت مسماة بين المتناظرين خاصة، أو بين أهل العلم جميعا، كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه، كما لو أنكروا أحد على غيره عملا، فيقول له: إن عملي هذا موافق لما قاله الفقهاء، في الفقه، والعرض من استعمال المحدث: إقناع القاصر عن استعمال البرهان أو إلزام الخصم

٢- الثاني (من الأقبيسة غير البرهانية) \* الخطابية وتآلف إما من

المقبولات أو من المطبوعات

أما المقبولات فهي قصايا تؤخذ عن معتقد فيه لصالح أو رجاحة العقل، ككلام أهل الفضل والعلم - وهي نافعة في الحث على تقوى الله والشعقة على خلق الله.

وأما المطبوعات \* فهي قصايا يحكم بها العقل بناء على غلبة الظن - كحكمنا بأن فلانا سيتولى منصب كذا، بناء على كثرة اتصالاته وكونه أهلا لذلك المنصب - والعرض من القياس الخطابي ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمر الدين أو الدنيا.

٣- الثالث (من الأقبيسة غير البرهانية) القياس الشعري - وتآلف من المخيلات - وهي قصايا تتأثر منها النفس قصصا فتعمر، أو بسطا فتزغب، كقولهم في وصف الخمر (إنها ياقوتة سيالة) وفي وصف العمل (إنه مرة

مهوغة) - أى ثقيلة على النفس.

ويروح الشعر حسن النظم، وطيب الصوت، وقوة الإلقاء، وللشعر تأثير قوى على العوس، وفي استطاعة الشاعر أن يحسن القبيح أو يقبح الحسن بحسن بيانه أو سوء تعبيره كما يقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

فى زحرف القول ترويح لباطله      والحق قد يعثر به سوء تعبير  
تقول هذا مجاح الحل تمدحه      وإن دمت فقل فى السرايير  
مدحا ودما وما جاوزت وصفهما      حسن البيان يرى الظلماء كالنور

٤ - الرابع : السمطة - ويتألف من الوهميات، وهى قضايا يحكم بها الوهم فى غير المحسوسات - وهى كاذبة: كالحكم بأن كل موجود مشار إليه، وأن وراء العالم حلاء لانهاية له، وأن كل ميت يخاف منه، فإن هذه قضايا وهمية كاذبة، والوهم قوة يدرك بها الحرفيات المترعة من المحسوسات، فهو تابع للحس، هذا إذا كان حكمه فى المحسوسات حكما صحيحا، وأما حكمه فى غير المحسوسات فتعبر صحيح والصس تتأثر بالوهميات، كما تتأثر بالمحسوسات لهذا قد لا تتميز الوهميات عن الأوليات. ولولا دفع العقل والشرائع وتكبيهما لأحكام الوهم لبقى التباسها بالأوليات ولم يرتفع أبدا. ويعلم كذب الوهم من أنه يوافق العقل فى المقدمات المنتجة لنقيض حكمه، ثم نحلفه عن العقل عند النتيجة، كما يوافق الوهم العقل على أن (كل ميت جماد، وكل جماد لا يخاف منه) - ولكنه لا يوافق العقل على أن الميت لا يخاف منه، ومع أنها نتيجة لازمة من المقدمتين اللتين وافق عليهما. وتستعمل الوهميات لعرض تضليل الخصم وإفحامه، وهى صارة وأحسن فوائدها الاحتراز منها.

٨٦ - والمغالطة : قياس يفسد صورته، بأن لا

يكون على هيئته منتجة، لاختلال شرط معتبر

(١) نقل من الأستاذ الخليل فضيلة الشيخ (محمد سليمان بدير) - أستاذ التاريخ الإسلامى

بحسب الكمية أو الكيفية أو الجهة - أو مادته بأن يكون بعض المقدمات والمطلوب شيئا واحدا، لكون الألفاظ مترادفة، كقولنا: «كل إنسان بشر» وكل بشر ضحاك فكل «إنسان ضحاك» - أو كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة اللفظ، كقولنا لصورة الفرس المنقوش على الحائط: هذا فرس، وكل فرس صهال، ينتج أن تلك الصورة صهالة - أو من جهة المعنى، كعدم مراعاة وجود الموضوع في الموجبة، كقولنا «كل إنسان وفرس فهو إنسان»، وكل إنسان وفرس فهو فرس ينتج بعض الإنسان فرس» ووضع الطبيعة مقام الكلية، كقولنا: الإنسان حيوان، والحيوان جنس - ينتج أن الإنسان جنس - وأخذ الأمور الذهنية مكان العينية وبالعكس.

فعليك بمراعاة كل ذلك لتلا تقع في الغلط.

والمستعمل للمغالطة يسمى سوفسطائيا إن قابل بها الحكيم، ومشاعبا أن قابل بها الجدلي.

الشرح.

المغالطة: هي القياس العاسد من جهة الصورة أو جهة المادة أما فساد الصورة - تحلف شرط من شروط الإنتاج، كأن تكون صغرى الشكل الأول، مثلا سالبة أو كبراء جزئية. وبالمعللة جميع الضروب العقيمة استعمالها بعد مغالطة.

وأما فساد المادة علمه أسباب منها. كون النتيجة وإحدى المقدمات شيئا واحدا، مثل قولك: «وكل بر قمح ناث، إذن كل بر ناث».



فالتبعية هي عين الكبرى، لأن الموضوع في كليهما مرادف للأخر،  
ويسمى هذا «مصادرة على المطلوب».

ومن فساد المادة أيضًا: أخذ مقدمة كاذبة شبيهة بالصادقة، وشبه  
الكاذب بالصادق: إما من حيث اللفظ أو من حيث المعنى: فالأول مثل ما إذا  
أشرت إلى صورة فرس على الحائط مثلاً، وقلت: «هذا فرس»، وكل فرس  
صاهل، إذن هذه الصورة صاهلة، والثاني مثل عدم مراعاة وجود الموضوع  
في الموجبة كقولك: «كل ذهب وقصة فهو ذهب، وكل ذهب وقصة فهو  
قصة، إذن بعض الذهب قصة». والعلط هنا شيء من عدم وجود موضوع  
المقدمتين

ومن المعالطة أيضًا. وضع قضية طبيعية مكان الكلية، مثل «الإنسان  
حيوان، والحيوان جنس، إذن الإنسان جنس». وسر العلط هنا أن الكبرى  
طبيعية وليست كلية.

ومن أحد القضايا الذهنية مكان الخارجية، مثل «الحدوث حادث،  
وكل حادث له حدوث، إذن الحدوث له حدوث» أو أحد الخارجية مكان  
الذهنية، مثل «الحوهر موجود في الذهب، فهو قائم بالذهب، وكل قائم  
بالذهب عرض إذن الحوهر عرض»، فيجب الاحتراز من تلك المعالطات  
وغيرها.

ثم إن المستعمل للمعالطة إن واجه بها طالب الوصول إلى الحق، فهو  
موسطائي - أي متمسك لطائفة الوسيطيين، وأنه مثلهم في حب التمرية  
وتثويه للحقائق. أما لو واجه بالمعالطة المحادلين فهو مشاعب

### المبحث الثاني: أجزاء العلوم

٨٧- قال: البحث الثاني - في أجزاء العلوم،  
وهي: موضوعات وقد عرفت.

ومبادئ: وهي حدود الموضوعات، وأجزاءها،

وأعراضها الذاتية، والمقدمات غير البينة في نفسها  
 المأخوذة على سبيل الوضع - كقولنا : «لنا أن يصل  
 بين كل نقطتين بخط مستقيم، وأن نعمل بأى بعد  
 على كل نقطة شئنا دائرة، والمقدمات البينة بنفسها  
 كقولنا : «المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية» .

ومسائل : وهى القضايا التى يطلب بها نسبة  
 محمولاتها إلى موضوعاتها فى ذلك العلم .  
 وموضوعاتها قد تكون هو موضوع العلم كقولنا :  
 «كل مقدار إما مساوٍ للآخر أو مباين له، وقد تكون  
 هو مع عرض ذاتى، كقولنا : «كل مقدار وسط فى  
 النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان» وقد تكون  
 نوعه، كقولنا : «كل خط يمكن تنصيفه» وقد تكون  
 نوعه مع عرض ذاتى كقولنا : «كل خط قام على  
 خط فإن زاويتى جنبيه إما قائمتان أو مساويتان  
 لهما» . وقد تكون عرضيا ذاتيا، كقولنا : «كل مثلث  
 زواياه مثل قائمتين» .

وأما محمولاتها فخارجة عن موضوعاتها، لامتناع  
 أن يكون جزء الشئ مطلوباً بثبوتة بالرهان، وليكن  
 هذا أحر الكلام فى هذه الرسالة، والحمد لله  
 العقل والهداية، والصلاة على محمد وآله منجى  
 الخلائق من الغواية، وأصحابه الذين هم أهل  
 الدراية، والحمد لله أولاً وآخراً .

## الشرح:

كل علم مفرد يلتزم من أجزاء ثلاثة :

١- الموضوع .

٢- المادى .

٣- المسائل .

أما الموضوع : فقد سبق تعريف مطلق الموضوع فى مقدمة الرسالة ، وموضوع العلم إما أن يكون شيئا واحدا كالعلم لعلم الحساب ، أو أكثر من شيء واحد (ولا بد أن تكون مشتركة فى أمر واحد يلاحظ دائما فى سائر مباحث العلم) كموضوع علم المنطق ، فإنه المعلومات من حيث إنها توصل إلى المجهولات - فلا بد من ملاحظة تلك الحية فى كل مسائله .

وأما المبادئ : فهى أمور تتوقف عليها مسائل العلم - وهى إما تصورات أو تصديقات ، والتصورات هى تعاريف موضوعات المسائل ، وأجزائها ، وجريئاتها ، وأعراضها الذاتية التى هى محمولات المسائل ، والتصديقات : إما أمور بية فى نفسها - ونسمى «علوما متعارفة» كقولهم فى الهندسة : «المقادير المساوية لشيء واحد متساوية» . وإما أمور خبرية بنفسها - وإن أدرى لها المتعلم سميت «أصولا موضوعية» ، وإن تلقاها بالشك فيها سميت «مصادرات» . مثال الأولى قولهم فى الهندسة «لنا أن نصل بين أى نقطتين بخط مستقيم» . ومثال الثانية قولك : «يمكن أن نعمل على أى بعد شئنا دائرة» .

وأما المسائل - فموضوعاتها إما نفس موضوع العلم ، أو نوع الموضوع ، أو عرض ذاتى للموضوع ، أو نوع من أنواع العرض . وللمثل لذلك نقول : موضوع علم التوحيد (مثلا) . هو المعلوم من حيث هو ، فمسائل التوحيد . أما أن تتألف من نفس الموضوع - مثل «المعلوم إما موجود أو معدوم» - أو من نوع ذلك الموضوع - مثل «شريك البارى معدوم» أو من عرض ذاتى - مثل : «الموجود إما قديم أو حادث» - أو من نوع العرض - مثل «الموجود الحادث

يحتاج إلى مرجع .

أما محمولات المسائل فهي الأعراض الذاتية لموضوعاتها - فليست من أجزاء العلم ، لأنه يستدل في العلم عليها ، وجزء الشيء لا يثبت له بالبرهان . ثم إن كون الموضوع جزء من العلم قد اعترض عليه الشارح " القطب " فقال : « وحي كون الموضوع جزءا من العلم على حدة ، نظر لأنه إن أريد به التصديق بالموضوعية ، فهو ليس من أجزاء العلم ، لعدم توقف العلم على التصديق بالموضوع ، بل هو من مقدمات الشروع فيه على ما مر ، وإن أريد به تصورا الموضوع فهو من المبادئ وليس جزءا آخر بالاستقلال »

والى هاتم الكتاب - بحمد الله وحسن توفيقه وإسألته تعالى حسن الخاتمة ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم .

وقد وقع الفراغ من تأليفه في مساء يوم الأربعاء التاسع والعشرين من شهر شعبان سنة ١٣٨٠ هـ الموافق الخامس عشر من شهر فبراير سنة ١٩٦١ م .

\*\*\*\*\*

## الفهرس

٣	كلمة الناشر .....
٥	مقدمة الطبعة الرابعة .....
٧	مقدمة الرسالة الشخصية .....
١٢	معاني التصور الثلاثة .....
١٣	تعريف البديهي والنظري .....
١٦	تعريف المنطق وغايته .....
١٨	موضوع كل علم .....
١٩	الأعراض الذاتية والغريبة .....
٢١	موضوع المنطق .....
٢٥	شرح قوله: "لا متنازع الحكم من جهل أحد هذه الأمور" .....
٢٧	المقالة الأولى في المفردات .....
٢٨	تعريف الدلالة وأقسامها .....
٣٣	اللزوم وأقسامه .....
٣٤	اشتراط اللزوم الذهني .....
٣٧	بحث المفرد والمركب .....
٣٩	تقسيم المفرد إلى الأقسام الثلاثة .....
٤١	تقسيم الاسم إلى واحد المعنى وكثير المعنى .....
٤٤	أقسام المركب .....
٤٥	أقسام الإنشاء .....
٤٧	تعريف الكلّي والجزئي .....

٤٩	الكليات الخمس
٥١	النوع وأقسامه
٥٣	تعريف الجنس
٥٥	مراتب الأجناس
٥٨	الفصل وأقسامه
٦٢ و ٦٣	تعريف الفصل ومراتبه
٦٤	تعريف الكلى الخارج عن الماهية وأقسامه
٦٥	أنواع اللازم
٦٧	تعريف الخاصة والعرض العام
٦٩	مباحث الكلى والجزئى
٦٩	أقسام الكلى باعتبار الأفراد
٧٠	الكلى الطبيعى والمنطقى والعقلى
٧٢	بيان أنسب بين الكلين
٧٨	أقسام الجزئى
٨٠	النوع الحقيقى والإضافى
٨٢	مراتب النوع الإضافى
٨٤	مراتب الجنس الإضافى
٨٧	الفرق بين المقول فى جواب ما هو؟ والمقول فى طريق ما هو؟
٨٨	الفصل المقدم والفصل المقسم
٩٠	الفصل الرابع فى القول الشارح
٩١	تعريف القول الشارح وأقسامه
٩٥	الأمور التى يجب الاحتراز عنها فى التعريف
٩٧	المقالة الثانية فى القضايا (وتعريف القضية)
٩٩	التعريفات الثلاثة للقضية الحملية
١٠٣	الفصل الأول فى أجزاء القضية الحملية وأقسامها

١٠٨	الفرق بين أسوار الصلبة الجزئية
١١١	البحث الثانى فى تحقيق المحصورات
١١٤	عقد الوضع وعقد الحمل
١١٧	المبحث الثالث فى العدول والتحصيل
١٢٢	المبحث الرابع القضايا الموجّهة
١٢٣	أقسام الموجّهة (من البسطة والمركبة)
١٢٤	أقسام الموجّهة البسطة وتعريفاتها
١٢٧	أقسام الموجّهة المركبة وتعريفاتها
١٣٠	الفصل الثانى فى أقسام الشرطيات
١٤٢	أقسام الشرطيات من حيث الأوضاع والأحوال
١٤٨	أحكام القضايا
١٤٩	المبحث الأول : التناقض
١٥٢	الوحدات الثمانية فى التناقض
١٥٨	البحث الثانى فى العكس المستوى
١٦٢	طرق إثبات صحة العكس
١٦٦	البحث الثالث فى عكس النقيض
١٧٠	بحث تلازم الشرطيات
١٧٣	المقالة الثالثة فى القياس
١٧٣	تعريف القياس وأقسامه
١٧٧	أقسام القياس من الاقتران والاستثنائى
١٧٩	القياس الاقترانى
١٨٠	أقسام القياس الاقترانى
١٨٥	نتائج القواعد السابقة
١٨٦	شرط الشكل الأول
١٩٠	شرط الشكل الثانى

١٩٧	.....	شرط الشكل الثالث
٢٠٤	.....	شرط الشكل الرابع
٢١٢	.....	الفصل الثالث في القياس الاقتراني الشرطي وأقسامه
٢١٩	.....	القياس الاستثنائي وأقسامه
٢٢٤	.....	لوائح القياس الأربعة
٢٢٥	.....	القياس المركب
٢٢٦	.....	قياس الخلف
٢٢٧	.....	الاستقراء وتعريفه
٢٢٨	.....	التمثيل وتعريفه
٢٣٠	.....	الخاتمة في مواد الأقيسة
٢٣٣	.....	البرهان وأقسامه
٢٣٥	.....	القياس غير البرهاني ومواده
٢٣٩	.....	المبحث الثاني: أجزاء العلوم